الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشّهيد حمّه لخضر - الوادي

كلّيّة العلوم الإسلاميّة

قسم الحضارة الإسلاميّة

مطبوعة بيداغوجيّة في مادّة البلاغة

وفق المقرّر الدّراسيّ لسنة ثانية ليسانس حضارة إسلاميّة

الدّكتور: علي زواري أحمد

الموسم الجامعيّ: 1444هـ-1445هـ/2023م-2024م

البرنامج المفصّل للمادّة

عنوان اللّيسانس: اللّغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة

السّداسيّ: الرّابع

عنوان الوحدة: التّعليم الأساسيّة

المادّة: البلاغة

الرّصيد: 04

المعامل: 02

أهداف التّعليم:

تعميق المعارف التي كانت لدى الطالب في علم اللّغة العربيّة والانتقال إلى علم البلاغة بعد إتمام ما يتعلّق بالنّحو والصّرف قصدا إلى تقويم اللّسان وتحسين التّعبير والكتابة، والاستعانة بذلك على فهم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة فهما سليما.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المعارف التي اكتسبها الطّالب من دراسة النّحو والصّرف، وتحليل النّصوص في السّنة الأولى جامعي، ومساره التّعليميّ السّابق للجامعة، ومعارف أخرى في علوم القرآن الكريم والحديث النّبويّ وغيرها.

محتوى المادّة:

- مدخل إلى علم البلاغة.
- نشأة علم المعاني وتطوّره.
- الخبر والإنشاء.
- أسلوب القصر.
- الإيجاز والإطناب والمساواة.

طريقة التّقييم: مراقبة مستمرة: 50 % + الامتحان: 50 %

المراجع:

- سرّ الفصاحة لابن سنان الخفّاجي. - أسرار البلاغة للجرجانيّ.
- مفتاح العلوم للسّكاكيّ. - الإيضاح في علوم البلاغة للقزوينيّ.
- البلاغة العربيّة لحسن حبنكة الدّمشقيّ.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خير الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هذه المطبوعة التي بين أيدينا مضمون مادّتها يدور حول البلاغة، فهي عبارة عن محاضرات بيداغوجيّة في مادّة البلاغة لسنة ثانية ليسانس حضارة إسلاميّة، ومحاورها وفق مفردات المقرّر الدّراسيّ لمادّة البلاغة، وقد شملت المادّة خمسة محاور، هي:

المحور الأوّل – مدخل إلى علم البلاغة.

المحور الثّانيّ – نشأة علم المعاني وتطوّره.

المحور الثّالث – الخبر والإنشاء.

المحور الرّابع – أسلوب القصر.

المحور الخامس – الإيجاز والإطناب والمساواة.

فهي محاضرات يستفيد منها الطّلبة الموجّهة لهم، ويستفيد منها الطّلبة على اختلاف تخصّصاتهم؛ نظرا لاشتراك المادّة بينهم وفق التّقاطع الحاصل بين مقرّرات البلاغة في مختلف التّخصّصات، كما يستفيد منها الباحثون ومن لهم صلة بالبلاغة العربيّة.

ففي هذه المادّة العلميّة حاولنا أنّ نعطي نبذة موجزة وجامعة ونافعة عن البلاغة ونشأتها وعلاقة ذلك بالقرآن الكريم، وما يتّصل بها من تعريفات ومصطلحات ومفاهيم وأغراض تنير بصيرة المطّلع والباحث على حقيقة البلاغة وعلومها والغرض منها.

كما اشتملت هذه المادّة على لمحة مختصرة ومفيدة عن علم المعاني الذي هو الرّكيزة والأساس في البلاغة العربيّة، فشملت النّشأة والتّطوّر، والتّعريفات والمصطلحات، والمباحث والمراد منها، ولماذا حصرت فيها دون غيرها؟

وقد حاولنا في عرض المادّة أن نجمع بين المعلومة والشّرح والتّبسيط، وذلك قصد التّيسير والإفادة، كما بذلنا جهدا للاستشهاد بالقرآن الكريم في أغلب المحاور المتعلّقة بالمباحث البلاغيّة المُضمّنة في هذه المادّة؛ كمباحث الخبر والإنشاء، والقصر، والإيجاز والإطناب والمساواة، كون المادّة موجّهة لمستوى ثانية ليسانس حضارة إسلاميّة الذين ينتقلون بعدها لتخصّص اللّغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة.. وفي الأخير نسأل الله أن ينفعنا بالعلم النّافع والعمل الصّالح.

د. علي زواري أحمد

المحور الأوّل

مدخل إلى علم البلاغة

هذا المدخل نتكلّم فيه عن العناصر التّالية:

أوّلا – تمهيد حول مسمّيات مصطلح البلاغة.

ثانيّا – البلاغة في اللّغة والاصطلاح.

ثالثا – نشأة علم البلاغة وعلاقته بالقرآن الكريم.

رابعا – علوم البلاغة والغرض منها.

****

أوّلا – تمهيد حول مسمّيات مصطلح البلاغة

مصطلح البلاغة كغيره من المصطلحات مرّ بمراحل مختلفة حتّى تبلور في قالبه المصطلحي النّهائيّ الذي إذا أُطلق انصرف لعلوم البلاغة المعروفة؛ المعاني، البيان، البديع، ولهذا نلحظ أنّ مصطلح البلاغة رغم تداوله على ألسنة اللّغويّين والبلاغيّين إلّا أنّه كان في بداياته متداخلا مع غيره، ويتعاوره أربعة مصطلحات؛ البلاغة، والبيان، والفصاحة، والبديع، وقد كان جلّ التّركيز في بدايات الأمر على المباحث البيانيّة والبديعيّة أكثر منه على مباحث المعاني؛ لاهتمامهم بمواطن الإبداع والتّجديد، وبقي الأمر على ذلك التّداخل حتّى استقرت علوم البلاغة على حالتها التي هي عليها الآن.

فأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (المتوفّى: 255هـ) أورد العديد من مصطلحات البلاغة في كتابه الشّهير: "البيان والتبيين" غير أنّه لم يكن يقصد بها ما قصده المتأخّرون من البلاغيّين، فقد استعمل ألفاظ الفصاحة والبيان والبلاغة مترادفات تدلّ على معنى واحد[1].

وبعده ألف ابن المعتز (المتوفّى: 296هـ) كتابه المسمّى: "البديع" ولكنّه لم يقصد البديع قسم البلاغة، بل يقصد به الجديد في بلاغة الشّعر، وضمّنه الصّور البيانيّة المختلفة التي هي من علم البيان اليوم، والذي هو أحد علوم البلاغة الثّلاثة، وهكذا سار من بعده حتّى جاء أبو هلال العسكريّ والجرجانيّ وغيرهما، فأصبح لفظ البديع كأنّه مرادف للبلاغة بمفهومها العامّ والواسع، وبقي مصطلح البديع يتّسع ليشمل العديد من مباحث البيان إلى أن جاء أبو يعقوب السّكّاكيّ ففصل البديع عن المعاني والبيان[2].

ومن المصطلحات التي بقيت لصيقة بالبلاغة وترادفها أو تشاركها؛ مصطلح الفصاحة، وذلك أنّ كلمة البلاغة من الكلمات التي شاع استعمالها في كتب الأدب، وكانت هي والفصاحة

---

1 – ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرّازق الجناجيُ (المتوفّى: 1429 هـ): النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، دار الطّباعة المحمّديّة القاهرة – مصر، الطّبعة: الأولى 1403هـ – 1983م، ص: 10. وينظر: فضل حسن عبّاس: البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، سنة: 2005م، ص: 11 – 12.

2 – ينظر: جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربيّة واللّسانيّات النّصيّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، سنة: 1998م، ص: 15 – 22 – وينظر: منير سلطان: البديع تأصيل وتجديد، منشأة معارف بالإسكندريّة جلال حزى وشركاه، 1986م، ص: 12 – 22. وينظر: عبده عبد العزيز قلقيلة: البلاغة الاصطلاحيّة، دار الفكر العربيّ، الطّبعة: الثّالثة، 1412هـ – 1992م، ص، 17.

صنوين تستعملان معا أو تستعمل الواحدة في موضع الأخرى[1]، وفي هذا يقول أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: نحو 395هـ) في أحد أقواله: «فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما؛ لأنّ كلّ واحد منهما إنّما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له»[2].

وهذا إمام البلاغة عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ) تلميذ القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجانيّ (المتوفّى: 392هـ) نجد البلاغة عنده مازالت مرادفة للفصاحة، حيث يجعل الفصاحة في ترتيب الألفاظ حسب المعاني، وهذا هو معنى البلاغة عنده[3].

ولهذا الكثير من البلغاء القدامى لا يفرّقون بين البلاغة والفصاحة، بل يستعملونها استعمال الشّيئين المترادفين على معنى واحد في تسوية الحكم بينهما، كما ذكر ذلك فخر الدّين الرّازيّ في كتابه نهاية الإيجاز.

ونجد في أحيان أخرى أنّ الفصاحة والبلاغة يختلفان ويقتسمان علوم البلاغة، فمباحث علم البيان يعبّر عنها بعلم الفصاحة، ومباحث علم المعاني يعبّر عنها بعلم البلاغة[4]. وفي هذا يقول أبو هلال العسكريّ في موضع آخر: «فعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين؛ وذلك أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللّفظ؛ لأنّ الآلة تتعلّق باللّفظ دون المعنى؛ والبلاغة إنّما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنّها مقصورة على المعنى. ومن الدّليل على أنّ الفصاحة تتضمّن اللّفظ، والبلاغة تتناول المعنى أنّ الببّغاء يسمّى فصيحا، ولا يسمّى بليغا، إذ هو مقيم الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤدّيه»[5].

على أنّ أوّل من فرّق بين الفصاحة والبلاغة تفريقاً لا يزال موجوداً إلى اليوم هو ابن سنان الخفّاجيّ (المتوفّى: 466هـ) فقد قصر الفصاحة على الألفاظ والبلاغة لا تكون إلّا للألفاظ مع المعاني[6].

---

1 – ينظر: أحمد مطلوب أحمد النّاصريّ الصّيادي الرّفاعي: أساليب بلاغية، أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، وكالة المطبوعات – الكويت، الطّبعة: الأولى، 1980م، ص: 51.

2 – الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: نحو 395هـ): الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقّق: علي محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة – بيروت، عام النّشر: 1419هـ، ص: 7.

3 – ينظر: الجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 12.

4 – ينظر: يحيى بن حمزة العلويّ (المتوفّى: 745هـ): الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصريّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1423هـ،15/1.

5 – أبو هلال العسكريّ: الصّناعتين، ص: 8.

6 – ينظر: الجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 12.

كما أنّ لمصطلح البيان تداخل وتشارك مع مصطلح البلاغة، وذلك قبل أن يصير البيان قسما من أقسام علوم البلاغة، كما هو عنوان كتاب البيان والتّبيين للجاحظ، وقد أشرنا له في بداية كلامنا، بل نجد ضياء الدّين بن الأثير (المتوفّى: 637هـ) الذي عاصر السّكّاكيّ يجعل علم البيان شاملاً للفصاحة والبلاغة، فقد عرّفه بقوله: «وعلى هذا فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللّفظيّة والمعنويّة، وهو والنّحويّ يشتركان في أنّ النّحويّ ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللّغويّ، وتلك دلالة عامّة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدّلالة، وهي دلالة خاصّة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النّحو والإعراب، ألا ترى أنّ النّحويّ يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنّه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة، ومن ههنا غلط مفسّر الأشعار في اقتصارهم على شرح المعنى وما فيها من الكلمات اللّغويّة، وتبيين مواضع الإعراب منها، دون شرح ما تضمّنته من أسرار الفصاحة والبلاغة»[1].

ولكن عندما نرجع إلى أبي يعقوب السّكّاكيّ (المتوفّى: 626هـ) فإنّنا نجد البلاغة عنده قد اتّضحت معالمها وتميّزت مسائلها، حيث جعلها شاملة لعلمي المعاني والبيان، وفصل عنهما علم البديع فجعله من المحسنات ـ وسنذكر ذلك عند تعريفنا للبلاغة في الاصطلاح ـ ولمّا انتهى الأمر إلى الخطيب القزوينيّ (المتوفّى: 739هـ) وجدنا البلاغة عنده تأخذ وضعها النّهائيّ؛ فقد فرّق تفرقة واضحة بين كلّ من الفصاحة والبلاغة، واستقرّ البيان والبديع في أقسام علم البلاغة.

وبهذا القدر من البيان نكتفي في تجلية مسمّيات مصطلح البلاغة، أو توضيح الألفاظ ذات الصّلة، والبحث في هذه المصطلحات التي ذكرناها يحتاج لبحث مستقل حتّى لا يتشعّب الأمر من بين أيدينا وينفرط عقده، ولذا يكفينا ما أوردنا؛ لأنّ هذا التّمهيد ضروريّ ومهمّ للدّخول إلى تعريف البلاغة ونشأتها ومعرفة علومها والغرض منها.

1 – نصر الله بن محمّد الشّيبانيّ، أبو الفتح، ضياء الدّين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفّى: 637هـ): المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، المحقّق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر – بيروت، عام النّشر :1420هـ، 26/1.

ثانيّا – البلاغة في اللّغة والاصطلاح

سنتكلّم عن البلاغة في اللّغة أوّلا، ثمّ بعدها نتكلّم عن البلاغة في الاصطلاح.

1 – البلاغة في اللّغة

البلاغة في اللّغة من مادّة (بلغ) وتعني الوصول والانتهاء، جاء في اللّسان: بلغ الشّيءُ يبلغُ بلوغا وبلاغا وصل وانتهى[1]. وبَلَغَ المكان، بُلُوغا: وصل إليه وانتهى[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾[3]. بالغيه: واصلين إليه. وقوله تعالى: ﴿وإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾[4]. بمعنى بلغت منتهى الحلقوم من شدّة الخوف.

يقول يحيى بن حمزة العلويّ في الطّراز: «اعلم أنّ البلاغة في وضع اللّغة، هي الوصول إلى الشّيء والانتهاء إليه، فيقال بلغت البلد أبلغ بلوغا، والاسم منه البلاغة، وسمّيّ الكلام بليغا لأنّه قد بلغ به جميع المحاسن كلّها في ألفاظه ومعانيه، وهو في مصطلح النّظار من علماء البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة. وإن شئت قلت هي عبارة عن حسن السّبك مع جودة المعاني، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارته كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخل بالمعاني، وعن الإطالة المملة للخواطر»[5].

إذا فالبلاغة في اللّغة: «هي حسن الكلام مع فصاحته وأدائه لغاية المعنى المراد»[6]. والتّقييد بالفصاحة مهمّ حتّى لا يتداخل تعريف البلاغة مع تعريف علم المعاني ـ وخاصّة في تعريفات المتأخّرين ـ والمقصود بالفصاحة أن يكون الكلام سليما؛ بمعنى سلامته من العيوب التي تُخلّ بالكلام وتؤثّر على المعنى، وقد أشار لها علماء البلاغة في حديثهم عن الفصاحة، كالتّنافر والتّعقيد والغرابة، ومخالفة القياس، والألفاظ المهجورة والوحشيّة، وغيرها.

---

1 – ينظر: محمّد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطّبعة الأولى، 8/419.

2 – ينظر: محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيديّ (المتوفّى: 1205هـ): تاج العروس، المحقّق: مجموعة من المحقّقين دار الهداية، 22/ 444.

3 – النّحل:7.

4 – الأحزاب:10.

5 – العلويّ: الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، 1/ 66.

6 – عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيّ الدّمشقيّ (المتوفّى: 1425هـ): البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، الدّار الشّاميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1416هـ – 1996م،1/ 128.

ولهذا لا توصف الكلمة بالفصاحة وإنّما يوصف بها الكلام والمتكلّم[1]، وهذا على القول الذي يقول بالتّفريق بين الفصاحة والبلاغة، وهو ما عليه الجمهور من المتأخّرين، أمّا على القول الذي لا يفرق بينهما فإنّ الكلمة توصف بالفصاحة والبلاغة، وقد ذكرنا سابقا أنّ أوّل من فرق بين الفصاحة والبلاغة تفريقاً لا يزال موجوداً إلى اليوم هو ابن سنان الخفّاجيّ (المتوفّى: 466هـ) فقد قصر الفصاحة على الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلّا للألفاظ مع المعاني، وعلى هذا فكلّ كلام بليغ فصيح وليس كلّ كلام فصيح يكون بليغاً[2]. وهذا بحث لا يسعه هذا المقام.

2 – البلاغة في الاصطلاح

وأمّا في الاصطلاح فإنّ البلاغة تدرّجت في تعريفها بين شيئين؛ أوّلهما: الغاية من الكلام، والتي تتمثّل في التّأثير في المتلقي بإيصال المعنى إليه في صورة حسنة، وثانيهما: خصائص الكلام ذاته، أو خواص التّركيب الذي يمثّل تلك الصّورة الحسنة.

ونبدأ في ذكر تعريفاتنا من صاحب البيان والتّبيين ـ الجاحظ (المتوفّى: 255هـ) ـ الذي ذكر العديد من التّعريفات للبلاغة ثمّ اختار منها تعريفا، فقال: «وقال بعضهم ـ وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوّناه ـ لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتّى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»[3].

أي وصول المعنى إلى قلب السّامع تلو وصول اللّفظ إلى سمعه، معنى ذلك أنّ الكلام البليغ هو الكلام الذي يبلّغ المعاني التي في رأس المتكلّم إلى عقل السّامع مع بلوغ اللّفظ مباشرة من غير تأخّر. ولا يتأتّى له ذلك إلّا إذا كان واضحا والألفاظ وعلى أقدار المعاني.

وعرّفها أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: 395هـ)، بقوله: «البلاغة كلّ ما تبلّغ به المعنى قلب السّامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[4].

فهذا التّعريف يشير إلى غاية البلاغة، والأثر الذي تحدثه في نفس السّامع، كما يركز على حسن الصّورة، فليست البلاغة إفهام المعنى فقط؛ لأنّ العيي يفعل ذلك، وإنّما البلاغة إيصال

1 – أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدّين السّبكيّ (المتوفّى: 773 هـ): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1423هـ – 2003م، 1/ 56.

2 – الجفاجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 12.

3 – عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، اللّيثيّ، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النّشر: 1423هـ،1/ 113.

4 – أبو هلال العسكريّ: الصّناعتين الكتابة والشّعر، ص: 10.

المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللّفظ، وبذلك يتفاضل القائلون، ويعلو بعض الكلام على بعضه في درجات البلاغة.

ومنتهى الأمر فإنّ كلّ التّعريفات – تقريبا – وإنّ اختلفت ألفاظها طيلة هذه الفترة؛ أي إلى القرن الخامس أو نهاية القرن الرّابع الهجريين تركّز في تعريف البلاغة على المتكلّم البليغ الذي يحسن توصيل المعنى من خلال كلامه للمتلقّي.

ومع القرن الخامس الهجري بدأ تعريف البلاغة يرتكز على خصائص الكلام الذي من خلاله يمكن أن نصفه بالبلاغة، وبدأ هذا التّغير مع عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ)، حيث يقول عن البلاغة، هي: «...خصوصيّة في كيفية النّظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض»[1].

ويقول السَّكَّاكيّ (المتوفى: 626هـ): «البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التّراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها»[2].

فقد ركّز التّعريف على خصائص التّركيب الذي يكون به بليغا مع قصره البلاغة على علمي المعاني والبيان، وأمّا البديع فإنّه لم يدخله في البلاغة[3].

وجاء بعده القزوينيّ (المتوفّى: 739هـ) فقد عرّف البلاغة بقوله: «وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[4].

وتعريف القزوينيّ هذا تناقله أغلب البلاغيّين بعده وإلى زمننا هذا. والمراد بالحال: الأمر الدّاعي إلى التّكلّم على وجه مخصوص مع فصاحته، أي فصاحة الكلام[5].

---

1 – عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد، أبو بكر الجرجانيّ الدّار (المتوفّى: 471هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقّق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى،1422هـ – 2001م، ص: 34.

2 – يوسف بن أبي بكر السّكّاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ أبو يعقوب (المتوفّى: 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانيّة، 1407هـ – 1987م، ص: 415.

3 – الجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 13.

4 – محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزوينيّ الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (المتوفّى: 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، المحقّق: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، دار الجيل – بيروت، الطّبعة: الثّالثة،1/ 41.

5 – علي بن محمّد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ)، التّعريفات، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ –1983م، ص: 46.

بمعنى أنّ الحال أو المقام هو الأمر الذي يدعو المتكلّم إلى إيراد خصوصية في التّركيب. والمقتضى ويراد به الاعتبار المناسب، وهو الصّورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة. ومقتضى الحال هو إيراد الكلام على تلك الصّورة.

ومفاد ذلك أنّ الأمر الذي يحمل المتكلّم على إيراد كلامه في صورة دون أخرى: يسمّى "حالا" وإلقاء الكلام على هذه الصّورة التي اقتضاها الحال يسمّى "مقتضى" والبلاغة: هي مطابقة الكلام الفصيح لما يقتضيه الحال.

فإذا جاء الكلام فصيحاً، خالياً من التّنافر والغرابة ومخالفة القياس الصّرفيّ، بريئاً من التّعقيد اللّفظيّ والمعنويّ، جارياً على المشهور من آراء النّحاة، وكان مناسباً للموضوع الذي يقال فيه ولا حوال السّامعين، معبّراً عن مشاعر قائله أصدق تعبير، فإنّه يعدّ كلاماً بليغاً، لأنّ قائله يبلغ به غايته، ويصل إلى مراده من نفوس سامعيه، فيؤثّر في نفوسهم، ويسيطر على مشاعرهم، ويملك به أزمة قلوبهم[1].

1 – ينظر إسماعيل الجناجيُ (المتوفّى: 1429هـ): البلاغة الصّافية، المكتبة الأزهريّة للتّراث القاهرة – مصر، الطّبعة: سنة 2006م، ص: 82.

ثالثا – نشأة علم البلاغة وعلاقته بالقرآن الكريم[1]

لقد اشتهر العرب – في جاهليّتهم – بفصاحة اللّسان وبلاغة القول، وجمال التّعبير؛ كما اشتهروا بالإيجاز والاختصار في أقوالهم. والبعد عن فضول الكلام في أحاديثهم، حتّى يكون كلامهم مؤدياً للغرض المقصود من أقرب طريق، وقد كانت لهم أسواق فيها يفصحون عن ملكتهم اللّغويّة إبداعا ونقدا حتّى بلغوا في إتقان أقوالهم، وتهذيب كلامهم. وتنسيق عباراتهم، مبلغاً جعل الجاحظ يدّعي للعرب الفضل على الأمم قاطبة في الخطابة والبلاغة[2].

ولما جاء الإسلام ونزل القرآن بلسان عربيّ مبين انبهر العرب ببلاغته، وعجزوا عن مجاراتها، وسلمّوا بعجزهم عن أن يأتوا بمثل أقصر سورة من سور القرآن، وقد عرفوا أنّ بلاغة القرآن الكريم فوق مقدور البشر، وهان أمر بلاغتهم أمام بلاغته، وضعف أمر فصاحتهم أمام فصاحته؛ وصدق الله تعالى القائل في محكم تنزيله: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[3].

فأقبل المسلمون على القرآن الكريم، يتزوّدون من معينه الذي لا ينضب، ويرتشفون من رحيقه العذب، ويرتوون من مائه السّلسبيل، حتّى رقّ إحساسهم، وأرهفت مشاعرهم، وسلمت أذواقهم، وعرفوا من خواص التّراكيب ما لم يكونوا يعرفون، وشهدوا من مظاهر النّظم وخصائصه ما لم يكونوا يشهدون![4].

ومع ما ذكرنا فإنّه – كذلك – بانتشار الإسلام في ربوع المعمورة، واختلاط العرب بالعجم الشّيء الذي أدى لظهور اللّحن، فكان ذلك دافعا من دوافع عجلة البحث البلاغيّ ما جعل وتيرة البحث والتّدوين تتحرّك للحفاظ على لغة القرآن الكريم، ومن هنا يمكن القول بأنّ البلاغة مرّت بأربع محطات رئيسية قديما وحديثا، هي:

---

1 – بحكم تدريسي مادّة البلاغة العربيّة بكليّة العلوم الإسلاميّة وبأقسامها المختلفة، ومنها قسم الحضارة الإسلاميّة؛ تخصصّ اللّغة العربيّة والدّراسات القرآنيّة، فقد ركّزت في نشأة البلاغة على تعلقها بالقرآن الكريم تماشيّا مع التّخصّص، وقد نشرت هذا الجزء في مقال بعنوان: "أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوره" مجلة المنهل، مخبر إسهامات علماء الجزائر جامعة الشّهيد حمّه لخضر الوادي، المجلد (4)، العدد: (1)، جانفي 2018م، ص: 143 وما بعدها.

2 – ينظر: شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، الطّبعة التّاسعة، ص: 9 – 13. وينظر: الجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 16 وما بعدها.

3 – الإسراء: 88.

4 – الجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 23.

1 . البحث في الإعجاز القرآنيّ

عندما نرجع لتاريخ نشأة البلاغة نجد أنّ السّبب الأساس في ذلك هو القرآن الكريم، وذلك عندما انبرى علماء الأمّة للدّفاع عنه، وحمايته من اللّحن والانحراف، وبيان وجوه إعجازه، وتجلية جوانب الاختلاف بينه وبين المعهود من كلام العرب الذي خلّدته أشعارهم، وبذلك اتجه البلغاء والعلماء لتأليف المؤلّفات والكتب والمصنّفات الكفيلة بتجلية أوجه البلاغة القرآنيّة قصد بيان إعجاز القرآن، ونذكر من ذلك:

معاني القرآن للفرّاء (المتوفّى: 207هـ) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (المتوفّى: 210هـ) ونظم القرآن للجاحظ (المتوفّى: 255هـ)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (المتوفّى: 276هـ)، والنكت في إعجاز القرآن للرمّانيّ (المتوفّى: 384هـ)، وإعجاز القرآن للباقلّانيّ (المتوفّى: 403هـ) وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ)، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرّازيّ (المتوفّى: 606هـ) ثمّ مفتاح العلوم للسّكّاكيّ (المتوفّى: 626هـ)، والتّبيان في علم البيان المطّلع على إعجاز القرآن لابن الزّملكانيّ (المتوفّى: 651هـ)، وتلخيص المفتاح للخطيب القزوينيّ (المتوفّى: 739هـ) والطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلويّ (المتوفّى: 749هـ)، والفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلوم البيان لابن القيم (المتوفّى: 751هـ)، وغير ذلك من المؤلّفات البلاغيّة التي كان منطلقها الأساس هو الإعجاز القرآنيّ وجعلت من البلاغة مادّة خصبة لدراستها وبيان وجه إعجاز القرآن وعظمته.

وبهذه المؤلفات في الإعجاز ظهرت المباحث المختصّة بالفنون البلاغيّة التي استخلصوها من القرآن، مثل: الخبر والإنشاء، والتّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والشّرط والجزاء، والقَصْر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، وغيرها من أساليب المعاني، وفنون البيان، وألوان البديع، ما يدلّ على العلاقة التّلازميّة بين فنون البلاغة المختلفة وقضيّة الإعجاز القرآنيّ.

يقول الرّافعيّ في بيان وجه الارتباط بين الفنون البلاغيّة والتّصنيف في الإعجاز القرآنيّ: «وممّن ألّفوا في الإعجاز أيضاً على وجوه مختلفة من البلاغة والكلام وما إليهما: الإمام الخطابيّ (المتوفّى: 388هـ) وفخر الدّين الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ) والأديب البليغ ابن أبي الإصبع (المتوفّى: 654هـ) والزّملكانيّ (المتوفّى: 727هـ) وهي كتب بعضها من بعض»[1].

1 – مصطفى صادق بن عبد الرّزّاق الرّافعي (المتوفّى: 1356هـ): إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة الثّامنة – 1425هـ – 2005م، ص: 108.

ثمّ يقول: «صنّف فيه جماعة من العلماء المتأخّرين: منهم الإمام الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ) فقد لخّص كتابي (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) للجُرجانيّ، واستخرج منهما كتابه في إعجاز القرآن وهو كتاب معروف، أحسن في نسقه وتبويبه، ثمّ الأديب ابن أبي الإصبع (المتوفّى: 654هـ) فقد صنّف كتاب (بدائع القرآن) أورد فيه نحو مائة نوع من معاني البلاغة وشرحها، واستخرج أمثلتها من القرآن، ثمّ ابن قيم الجوزيّة (المتوفّى: 751هـ) وقد أشرنا في غير هذا الموضع إلى تصنيفه "كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان" وهو في معناه بتلك الكتب كلّها. هذا إلى أنّ كلّ ما كتبه المتقدّمون في علوم البلاغة وإعجاز القرآن: كالرّمانيّ، والواسطيّ، والعسكريّ، والجرجانيّ، وغيرهم؛ فإنّما يَنحون به هذا النّحوَ من انتزاع أمثلته في القرآن، والإضافة في أبوابها، ثمّ ما يداخل هذه الأبواب من فنون الكلام شعرِه ونثرِه، ومن أجل ذلك قلنا آنفاً: إنّ القرآن كان علم البلاغة عند العرب، ثمّ صار بعدهم بلاغة هذا العلم»[1].

ونجد من المعاصرين من اهتمّ بهذه المسألة وألفّ فيها مصنّفا خاصّا هدفه الحديث عن بيان مدى إثراء تلك المصنّفات للبلاغة القرآنيّة، ما أدّى لتدوين البلاغة العربيّة عموما، من ذلك كتاب: قضية الإعجاز القرآنيّ وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة لعبد العزيز عبد المعطي عرفة، يقول فيه عن جهود أبي عبيدة بحكم أنّها من أوائل الجهود التي عرفت في هذا المجال: «وكانت محاولة أبي عبيدة ناجحة إذ تمكّن من الكشف عن بعض المسائل البلاغيّة، وتعتبر مهمّة في تكوين البلاغة التّعليميّة، لأنّها تمثّل الطّور الأوّل في نشأتها»[2].

ويقول بعدما بيّن الفنون البلاغيّة التي تعرّض لها كلّ من أبي عبيدة والفرّاء في بيان أوجه الإعجاز القرآنيّ: «هذه هي الألوان البلاغيّة التي أشار إليها كلّ من أبي عبيدة والفرّاء والتي دفعتها قضية الإعجاز دفعا وكان الغرض منها فهم القرآن الكريم عن طريق تربية الذّوق الأدبيّ..»[3].

---

1 – الرّافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، ص: 177.

2 – عبد العزيز عبد المعطي عرفة: قضيّة الإعجاز القرآنيّ وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة، عالم الكتاب، بيروت، الطّبعة الأولى: 1405هـ، 1985م، ص: 103.

3 – المرجع نفسه، ص : 137.

وهكذا سار مع باقي من ألّف في الإعجاز القرآنيّ وخدم البلاغة تماشيا مع عصورهم، مثل: الجاحظ، وابن قتيبة، وابن المعتزّ، والرّمانيّ، وأبي هلال العسكريّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، والزّمخشريّ الذي طبّق في كشافه ما قال به الجرجانيّ.

ومع كلّ هذا الاهتمام بالبلاغة القرآنيّة نستطيع القول بأنّ الهدف لم يكن من أجل استخراج فنون البلاغة القرآنيّة وتنظيميها وترتيبها؛ بل كان المقصد هو بيان الإعجاز والدّفاع عن القرآن ولغته عن طريق فنون البلاغة المختلفة، لأنّها تخدم الإعجاز أوّلا وبدرجة رئيسيّة، ولم يكن في صلب منهجهم التّأليف في البلاغة ذاتها، ولكن استعملوها كآلة لإظهار وجوه الإعجاز، وعناوين المصنفات التي رأيناها تدلّ على ذلك، ومع ذلك فقد صارت تلك الجهود مادّة خامّا للفنون البلاغيّة بعد ذلك، وأصبح كلّ من جاء بعدها عالة عليها، ولا يمكنه الاستغناء عنها، وبهذا تبلورت فكرة المصنّفات المختلفة المتخصّصة في علوم البلاغة، وهذا ما سنتحدّث عنه في العنصر الموالي.

2 – البحث النّقديّ والأدبيّ

للتّنبيه فإنّه يستحسن أن نشير إلى الجانب النّقديّ والأدبيّ الذي كان له أثر كذلك على نشأة البلاغة وتطوّرها؛ وخاصّة من العصر الجاهليّ إلى القرن الرّابع الهجريّ، وإن كان بداية يغلب عليه الطّابع الذّوقيّ والشّفهيّ إلّا أنّه تحوّل تدريجيّا مع بداية التّدوين إلى العلميّة والكتابة، فما أن أتى القرن الرّابع الهجريّ إلّا وقد نمت البلاغة العربيّة نموّاً جعل النّقاد من الأدباء يأخذون في تطبيقها على النّصوص الأدبيّة، ويأخذ النّقد الأدبيّ دوره من خلال البلاغة العربيّة الأصيلة، فتؤتي ثمارها، وتطبّق تطبيقاً عمليّاً في كلّ من "عيار الشّعر"، لابن طباطبا (المتوفّى: 322هـ) و"الموازنة بين أبي تمام والبحتريّ" للآمديّ، (المتوفّى: 371هـ) و"الوساطة بين المتنبي وخصومه" لعلي بن عبد العزيز الجرجانيّ (المتوفّى: 392هـ.) ولكن فريقاً آخر من الأدباء والشّعراء يتجرّدون للبحث في البلاغة، مهيّئين بذلك لانفصال البلاغة عن النّقد والأدبيّ، ويتجّهون بها وجهة علميّة بحتة. وإن كانوا قد اتّفقوا على الإكثار من التّمثيل بتراث هائل من الشّعر العربيّ الجاهليّ والإسلاميّ، ومن الأحاديث النّبويّة الشّريفة، ومن كلام الفصحاء، وخطبهم وأمثالهم وحكمهم، إلى جانب ما أوردوه من آيات القرآن الكريم، فنجد "سرّ الصّناعتين" لأبي هلال العسكريّ (المتوفّى: 395هـ) و"العمدة في صناعة الشّعر ونقده" لابن رشيق القيروانيّ (المتوفّى: 463هـ). و"سرّ الفصاحة" لابن سنان الخفّاجيّ (المتوفّى: 466هـ.) ولأنّ

البحث البلاغيّ في هذه المرحلة الخصبة الغنيّة بتحليل النّصوص الأدبيّة ونقدها قد تناوله الأدباء والشّعراء من النّقاد، فإنّ هذه المرحلة جديرة بأن تسمى "مرحلة البحث البلاغيّ في ظلال الأدب"[1].

بيد أنّ هذه المرحلة من مراحل البحث في البلاغة، لم تصل إلى الدّرجة التي يمكن أن يقال عنها إنّها قد وفت النّصّ الأدبيّ حقّه، ذلك لأنّ البلاغة فيها قد طبّقت في حدود ما توصّل إليه البلاغيون آنئذ، ولم تكن البلاغة العربيّة قد اكتمل نظامها بعد، بل لم تكن قد تعمّقت في الغوص إلى معاني النّصّ الأدبيّ، واستخراج دررها الغالية من بحارها العميقة. وهنا يأتي عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ). بعقليّته النّادرة، وبصيرته الواعية، وأسلوبه الرّشيق، فيتحف البلاغة العربيّة بكتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، متعمّقاً في فهم فكرة النّظم التي تلقّفها من سابقيه، ويجعلها نظرية يدير عليها علم البلاغة الذي يقوم على المعاني المستوحاة من نظم الكلام وعلى الصّورة المعبّرة عمّا في نفس المتكلّم، والموضّحة لما يقصد إليه من أغراض، متضمّناً قيماً جماليّة نابعة من جمال المعاني قبل أن تكون زينة للألفاظ، فيقيم بهذا صرح البلاغة العربيّة على أسس متينة[2].

3 . البحث البلاغيّ المتخصّص

لقد كان للقرآن الكريم أثره الواضح في البحث البلاغيّ المتخصّص؛ وذلك من وجهتين:

الأولى: أنّ ما أُلِّف في البلاغة قديما وحديثا، حوى جهود العلماء في استقصاء فنونها وعلومها التي كان العديد منها – كما ذكرنا – مستخلصا من القرآن الكريم. وهي بحوث كثيرة نذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

بداية من كتاب البيان والتّبيين للجاحظ (المتوفّى: 255هـ) وبعده البديع لعبد الله بن محمّد المعتز بالله (المتوفّى: 296هـ)، وديوان المعاني للعسكريّ (المتوفّى: نحو 395هـ)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن، والمجازات النّبويّة؛ للشّريف الرّضيّ (المتوفّى: 406هـ)، وسحر البلاغة وسرّ البراعة للثّعالبيّ (المتوفّى: 429هـ)، وسرّ الفصاحة للخفّاجيّ (المتوفّى: 466هـ)، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ)، وأساس البلاغة للزّمخشريّ (المتوفّى: 538هـ)، ومفتاح العلوم للسّكّاكيّ (المتوفّى: 626هـ)، والمثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر

1 – ينظر: الجناجيّ: النظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ص: 29.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 29 – 30

لابن الأثير الجزريّ (المتوفّى: 637هـ) ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجنّيّ (المتوفّى: 684هـ)، والإيضاح في علوم البلاغة، وعقود الجمان في علم المعاني والبيان كلاهما للقزوينيّ، (المتوفّى: 739هـ)، والطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلويّ (المتوفّى: 745هـ)،

ومن الكتب المتأخّرة، أنوار الرّبيع في أنواع البديع للحسينيّ (المتوفّى: 1119هـ)، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للهاشميّ (المتوفّى: 1362هـ)، وعلوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع» للمراغيّ (المتوفّى: 1371هـ)، وكتاب في البلاغة العربيّة (علم المعانيّ البيان والبديع) لعبد العزيز عتيق (المتوفّى: 1396هـ)، وكتاب البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها لعبد الرّحمن حسن حبنكة الميدانيّ (المتوفّى: 1425هـ)، وغيرها من الكتب.

فعندما نلقي نظرة على تلك المؤلّفات المتخصّصة في علوم البلاغة؛ ونتّبع تسلسلها الزّمنيّ نجدها، تضمّنت الحديث عن المباحث البلاغيّة، حتّى انتهت إلى ما انتهت إليه على صبغتها الحالية المشكّلة لعلوم البلاغة الثّلاث، فجمعت شتاتها، واستقرّت على تسمياتها، ورتّبت علومها، وفرّعت فنونها، وبوّبت أقسامها، وبيّنت حدودها وتعريفاتها، ونجدها في كلّ ذلك احتوت كلّ المباحث التي استخلصت من القرآن الكريم.

الثّانيّة: أنّ القرآن الكريم كان مادّة مُثلى للتّدليل على الكثير من المباحث البلاغيّة والاستشهاد لها، وبيان أغراضها ونكتها، حتّى أضحت معروفة ومعلومة ومتداولة، وتتلقّاها الأجيال خلفا عن سلف.

فالنّاظر للفنون البلاغيّة من خلال تلك المؤلّفات البلاغيّة المتخصّصة يلحظ اهتمامها بالاستشهاد لها بمختلف الشّواهد من الشّعر والنّثر والقرآن وغير ذلك، فكانت كتب الإعجاز المختلفة – التي تحدّثنا عنها وغيرها – مصدرا من مصادر البلاغة؛ من حيث أخذ الفنون عنها أو الاستشهاد بها، كما أنّ الشّعر مصدر أساسيّ لفنونها – أيضا – ولذا لا نجدها تجعل من اهتماماتها الأوّلية البلاغة القرآنيّة، وإن كانت من صلب مادّتها ومن أهمّ مصادرها؛ بل اهتمامها منصبّ حول علوم البلاغة وما تحتويه من فنون مختلفة، فذاك هو الغرض الأساس، وعليه أصبحت المادّة القرآنيّة فيها كجزء من تلك الشّواهد وكمصدر من المصادر، حسب ما اقتضاه كلّ فنّ، وتختلف من مصنف لآخر، فهناك المكثر، وهناك المقلّ في ذكر الشّواهد القرآنيّة، وبهذا لا تجد في بعض فنون البلاغة إلّا الشّواهد الشّعريّة أو النّثريّة، وبالتّالي يظهر

مدى أثر القرآن الكريم في نشأة الدّرس البلاغيّ وتطوره من خلال ما عرضنا، ولا يمكن أن نذكر نشأة البلاغة دون الإشارة للقرآن الكريم.

4 . تفسير القرآن العظيم

كما سبق وأن أشرنا بأنّ البلاغة من العلوم التي نشأت وترعرعت في ظلال الدّراسات القرآنيّة لبيان وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وأوّل شيء، وأهمّ شيء يسعى له المفسّر قبل تفسيره هو البحث عن دقائق المعاني، لأنّ وراء كلّ كلمة أو آية في القرآن الكريم معنى مستفاد، هو الرّكيزة في بناء الفهم المراد من كلام الله تعالى، وما ينتج عنه من إعجاز ودلائل وأحكام وغيرها، لذا كانت فنون البلاغة ركيزة من ركائز علم التّفسير لاهتمامها بالمعنى، الذي هو المراد تبليغه وتوصيله للمخاطب، يقول ابن الأثير: «والكلام فيه وإن تضمّن بلاغة، فليس الغرض ههنا ذكر بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمّنه من النّكت الدّقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتّسليم، وإذا حقّق النّظر فيه علم أن مدار البلاغة كلّها عليه؛ لأنّه انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرّائقة، والمعاني اللّطيفة الدّقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها»[1].

ومن هنا نرى بأنّ المفسّرين منذ بداية التّدوين في علم التّفسير وهم يركّزون وبعناية فائقة على الجانب البلاغيّ، لأنّهم يدركون مدى الصّلة الكبيرة بين علم التّفسير وعلوم البلاغة، فالمفسّر حتّى يستطيع القيام بهذا الدّور كان لازما عليه أن يحيط بفنون البلاغة ووجوهها المختلفة ليكشف عن أسرار الإعجاز، ويتمكّن من توجيه الآيات وفق ما يمكن أن يفهم عنه كلام الله تعالى، فكانت فنون البلاغة في مقدّمة العلوم التي لا يُسْتَغْنى عنها في تفسير كتاب الله تعالى، وإدراك فصاحته وبلاغته، يقول الزّمخشريّ في تفسيره الكشّاف: «ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلّا رجل قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنهما أزمنة»[2].

وقد كُتِبَت العديد من الرّسائل العلميّة في دراسة البحث البلاغيّ عند المفسّرين، من ذلك: البلاغة عند المفسّرين حتّى نهاية القرن الرّابع الهجريّ لرابح دوب، وهي رسالة دكتوراه من

1 – ضياء الدّين بن الأثير، نصر الله بن محمّد (المتوفّى: 637هـ): المثل السّائر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة ـ القاهرة، 205/2.

2 – محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ (المتوفّى: 538هـ): الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة – 1407هـ، المقدّمة، ص: 2.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة بقسطنطينة، سنة : 1994، وأيضا رسالة عن: جهود المفسّرين في البحث البلاغيّ (أبو عبيدة – الفرّاء – ابن قتيبة) لمنيرة محمّد فاعور، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير، بدمشق سنة 1996، وغيرهما كثير، سواء أكانت عامّة عند المفسّرين أم خاصّة ببعضهم، ما ينبّئ على الدّور الكبير الذي قام به المفسّرون من الإسهام في خدمة الدّرس البلاغيّ.

ومن أهمّ كتب التّفسير التي اهتمّت واعتنت بالجانب البلاغيّ، تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن الواحديّ (المتوفّى: 468هـ)، وتفسير الكشّاف المسمّى: الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل لأبي القاسم جار الله الزّمخشريّ (المتوفّى: 538هـ) ، فقد حوى الكثير من الفنون البلاغيّة، وساقها مع التّفسير بكلّ روعة ودقّة وجمال، قصد الاستعانة بها على فهم كلام المولى عزّ وجلّ.

وكذلك تفسير المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمّد ابن عطية الأندلسيّ (المتوفّى: 542هـ)، والتّفسير الكبير، والمسمّى – أيضا– مفاتح الغيب لفخر الدّين الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ)، وتفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل لأبي سعيد محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ (المتوفّى: 685هـ)، وتفسير التّسهيل لعلوم التّنزيل لأبي القاسم ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (المتوفّى: 741هـ).

ومن أهمّ التّفاسير –أيضا– التي أولت الجانب البلاغيّ بالحديث الكثير؛ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ (المتوفّى: 745هـ)؛ الذي تكلم فيه طويلا عن الجانب البلاغيّ وأعطاه عناية كبيرة، وكذلك تفسير التّقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد لأبي العبّاس البسيليّ التّونسي (المتوفّى: 830هـ)، وتفسير أبي السّعود (المتوفّى: 982هـ)؛ المسمّى: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وتفسير فتح القدير لمحمّد بن علي الشّوكانيّ (المتوفّى: 1250هـ)، وتفسير محاسن التّأويل لمحمّد جمال الدّين القاسميّ (المتوفّى: 1332هـ)، ولا يمكن أن ننسى أو نغفل عن الموسوعة الضّخمة المتمثّلة في تفسير التّحرير والتّنوير، المسمّى: تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ (المتوفّى: 1393هـ).

فكلّ هذه التّفاسير كان لها القسط الأكبر من العناية بالفنون البلاغيّة والتّركيز عليها، وغيرها ممن اهتمّ بالجانب البلاغيّ وجعله من صميم مادّة تفسيره، مع العلم أنّ منهجيّة العرض

في تلك التّفاسير تماشت مع تفسير الآيات، فكانت البلاغة مدرجة ضمن التّفسير ومختلطة معه، وهي الطّريقة القديمة المعهودة عند المفسّرين، ولكن بعض المتأخّرين صار على النهج الموضوعي في التّفسير، فأفرد البلاغة بعنصر مستقلّ أثناء تفسير الآيات المتعلّقة بالموضوع الواحد، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمّد علي الصّابونيّ في تفسيره "صفوة التّفاسير".

رابعا – علوم البلاغة والغرض منها

لقد انتهت علوم البلاغة في تقسيماتها إلى أبي يعقوب السّكّاكيّ تلميذ الحاتميّ، بعد أن أخذ ما وصل إليه من إبداع عبد القاهر الجرجانيّ من تقسيمات وتفريعات للبلاغة، فلمح السّكّاكيّ ذلك وقام في كتابه "المفتاح" بنقد ما ذهب له الجرجانيّ واستفاد منه وزاد عليه، وجعله أقساما، وخصّ البلاغة بالقسم الثّالث منه، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: المعاني، البيان، البديع. وبذلك تميّزت علوم البلاغة ومباحث كلّ علم منها بالتّفصيل، وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث من أتى بعده من المتأخّرين، فكان عمدتهم في هذا التّرتيب، وبذلك تنتهي مراحل التّأليف والابتكار في بحوث البلاغة وتدوينها تدوينا كاملا[1].

وعلى هذا فإنّ علوم البلاغة، هي[2]:

العلم الأوّل: ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلّم إيصاله إلى ذهن السّامع، ويسمّى «علم المعاني».

العلم الثّانيّ: ما يحترز به عن التّعقيد المعنويّ، أي عن أن يكون الكلام غير واضح الدّلالة على المعنى المراد، ويسمّى «علم البيان».

العلم الثّالث: ما يراد به تحسين الكلام ويسمّى (علم البديع)، فعلم البديع تابع لهما إذ بهما يعرف التّحسين الذّاتيّ، وبه يعرف التّحسين العرضيّ.

والبلاغة بفنونها الثّلاثة "المعاني، البيان، البديع" وسائر الفنون الأدبيّة التي نبّه عليها أدباء العرب، وكذلك سائر المذاهب الأدبيّة المستوردة من الشّعوب غير العربيّة ليست إلّا بحوثا وتتبّعات لاكتشاف عناصر الجمال الأدبيّ في الكلام، ومحاولات لتحديد معالمها، ووضع بعض قواعدها، دون أن تستطيع كلّ هذه البحوث والدّراسات جمع كلّ عناصر الجمال الأدبيّ في الكلام، أو استقصاءها، واكتشاف كلّ وجوهها. فالجمال كثيرا ما يتذوّقه الحسّ الظّاهر والشّعور الباطن، دون أن يستطيع الفكر تحديد كلّ العناصر التي امتلكت استحسانه وإعجابه، وإن عرف منها الشّيء الكثير، واستطاع أن يفرزه ويحدّد معالمه[3].

---

1 – ينظر: عبد المتعال الصّعيديّ (المتوفّى: 1391هـ): بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطّبعة: السّابعة عشر: 1426هـ-2005م، 1/ 5.

2 – أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميّ (المتوفّى: 1362هـ): جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصّميلي، المكتبة العصريّة، بيروت، ص: 16.

3 – ينظر: حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 1/ 11.

إنّ آفاق الجمال أوسع من أن تحدّد أو تحصر بأطر مقاييس، ولكن يمكن اكتشاف بعض عناصر الجمال، وكلياته العامّة، وطائفة من ملامحه. والغرض من عرض الباحثين لفنون البلاغة وعلومها، وللمذاهب الأدبيّة المختلفة، وللأمثلة الأدبيّة الرّاقية المقرونة بالتّحليل الأدبيّ والبلاغيّ، تربية القدرة على الإحساس بعناصر الجمال الأدبيّ في الكلام الأدبيّ الرّفيع، وتربية القدرة (الملكة) على فهم النّصوص الجميلة الرّاقية، والقدرة على محاكاة بعضها في إنشاء الكلام، والقدرة على الإبداع والابتكار لدى الذين يملكون في فطرهم الاستعداد لشيء من ذلك[1].

وملخص ذلك فإنّ الغرض من علوم البلاغة تحقيق أربع غايات، هي[2]:

الغاية الأولى: حسن تفهّم وتدبّر النّصوص البليغة الرّفيعة من القرآن المجيد، وأقوال الرّسول – صلّى الله عليه وسلم – وكلام أساطين البلغاء والشّعراء.

الغاية الثّانيّة: اكتساب القدرة على نقد النّصوص المشتملة على ما هو سمين وغثّ من الكلام، وبيان ما في النّصوص التي ينقدها من محاسن وعيوب بلاغيّة وأدبيّة.

الغاية الثّالثة: اكتساب الذّوق الرّفيع الذي يحسّ بمواطن البلاغة والجمال الأدبيّ.

الغاية الرّابعة: الاهتداء بهدي ما أعطته الدّراسة، لدى إنشاء الكلام، وكتابة المقالات والخطب والرّسائل والمؤلّفات، واكتساب الدّافع الذّاتيّ لتحري ما يراه الأبلغ والأجمل فيما ينشئ من بيان.

1 – ينظر: حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 1/ 11.

2 – المرجع نفسه، 1/ 310.

المحور الثّانـيّ

نشأة علم المعانـي وتطوّره

نتناول في هذا المحور العناصر التّالية:

أوّلا – تمهيد حول مصطلح علم المعانـي.

ثانيّا – علم المعانـي في اللّغة والاصطلاح.

ثالثا – نشأة وتطوّر علم المعانـي.

رابعا – مباحث علم المعانـي.

****

أولا – تمهيد حول مصطلح علم المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغيّة تتّصل بالجملة وما يطرأ عليها، وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم، ولا نعرف أحدا استعمله وسمّى به قسما من موضوعات البلاغة قبل السّكّاكيّ، وكان الأوائل يستعملون مصطلح "المعاني" في دراساتهم القرآنيّة والشّعريّة، فيقولون: "معاني القرآن" أو "معاني الشّعر"، ويتّخذون من ذلك أسماء لكتبهم، وليس في هذه المصطلحات ما يتّصل بالبلاغة أو أحد علومها[1].

ولعلّ عبارة "معاني النّحو" التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزبان المعروف بأبي سعيد السّيرافي (المتوفّى: 368هـ) وأبي بشر متّى بن يونس (المتوفّى: 328هـ) في مجلس الوزير أبى الفتح بن جعفر بن الفرات (المتوفّى: 327هـ) كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة[2].

قال السّيرافي: «معاني النّحو منقسمة بين حركات اللّفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضيّة لها، وبين تأليف الكلام بالتّقديم والتّأخير وتوخّي الصّواب في ذلك وتجنّب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النّعت فإنّه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النّادر والتّأويل البعيد، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»[3].

وقد عقد أحمد بن فارس (المتوفّى: 395هـ) في كتابه "الصّاحبي" بابا سمّاه "معاني الكلام"، وبذلك يكون ابن فارس أوّل من أطلق مصطلح "معاني الكلام" على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهمّ فصول علم المعاني[4].

ولعلاقة النّحو بعلم المعاني فإنّنا نجد لمسائله أثراً في كتاب سيبويه (المتوفّى: 180هـ). وكذلك في كتاب "البيان والتّبيين" للجاحظ (المتوفّى: 255هـ)، وفي كتاب "الصّناعتين" لأبي

1 – ينظر: أحمد مطلوب، كامل حسن البصير: البلاغة والتّطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، الطبعة: الثانية، 1420هـ – 1999م، ص: 83.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 83.

3 – علي بن محمّد بن العبّاس التّوحيديّ، أبو حيّان (المتوفّى: نحو 400هـ): الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصريّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1424هـ، ص: 96.

4 – أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، ص: 67. وأحمد مطلوب: البلاغة والتّطبيق، ص: 83.

هلال العسكريّ (المتوفّى: 395هـ)، ولكن يأتي عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ) بكتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، ويضمنها نظريّتيه في علمي: المعاني، والبيان[1].

ولذا يعتبر عبد القاهر الجرجانيّ هو أوّل من سمّى علم المعاني بهذه التّسمية، ولكن كان يقصد بها "معاني النّحو"[2]. وهي بعينها نظرية النّظم البلاغيّ التي أدار عليها كتابه "دلائل الإعجاز"، وقد تكلّم في عن الكثير من أصول علم المعاني. وقد أخذ المتأخّرون لفظة "المعاني" من قوله[3]: «وأمر "النظم" في أنّه ليس شيئا غير توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم، وأنّك ترتّب المعاني، أوّلا في نفسك، ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصوّر أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوّة والظّهور»[4].

ولأهميّة علم المعاني كان تقديمه على باقي علوم البلاغة بالحديث، كونه يهتمّ بكيفية بناء المعنى انطلاقا من الكلمة وحتّى يستوي التّركيب، فهو يدور حول تحليل الجملة المفيدة إلى عناصرها، والبحث في أحوال كلّ عنصر منها في اللّسان العربيّ، ومواقع ذكره وحذفه، وتقديمه وتأخيره، ومواقع التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتَّقْيِيد، والتّأكيد وعدمه، ومواقع الْقَصرِ وعَدَمه، وحَوْلَ اقتران الجمل المفيدة ببعضها، بعطف أو بغير عطف، ومواقع كلٍّ منهما ومقتضياته، وحول كون الجملة مساوية في ألفاظها لمعناها، أو أقلَّ منه، أو زائداً عليه، ونحو ذلك.

وفي ختام هذا التّمهيد – ونحن في تخصّصنا ندرس النّصّ القرآنيّ – فلا ريب أنّ علم المعاني مهمّ في التّعامل مع لغة النّصّ القرآنيّ الذي يدور على خدمة المعنى من خلال الكلام وملابساته، وفي هذا يقول الألوسيّ الذي سمّى تفسيره بروح المعاني: «... الثّالث علم المعاني والبيان والبديع، ويعرف بالأوّل خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى– وبالثّاني خواصّها من حيث اختلافها، وبالثّالث وجوه تحسين الكلام وهو الرّكن الأقوم واللّازم الأعظم في هذا الشّأن كما لا يخفى ذلك على من ذاق طعم العلوم ولو بطرف اللّسان»[5].

---

1 – الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 7.

2 – ينظر: بكري شيخ أمين: البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد، علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطّبعة: السّادسة، 1999م، ص: 49.

3 – ينظر: الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 88. والجناجيُ: النّظم البلاغيّ بين النّظرية والتّطبيق، ص: 118.

4 – عبد القاهر بن عبد الرّحمن، أبو بكر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ): دلائل الإعجاز، المحقّق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م، ص: 288.

5 – شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ (المتوفّى: 1270هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، المحقّق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1415هـ، 1/ 6.

ثانيّا – علم المعاني في اللّغة والاصطلاح

نتكلّم أوّلا عن علم المعاني في اللّغة، ثمّ بعدها نتكلّم عنه في الاصطلاح.

1 – علم المعاني في اللّغة

علم المعاني كلّه يبحث في إفادة المعنى؛ أي الدّلالة، وبالتّالي يهمّنا تعريف لفظ "المعاني"، فهي في اللّغة جمع معنى، وهو من مادّة (ع ن ي) ويراد منه المقصود بالشّيء؛ أي: مضمون، فحوى، دلالة، ما يدلّ عليه لفظ[1].

يقول أحمد بن فارس: «والذي يدلّ عليه قياس اللّغة أنّ المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشّيء إذا بحث عنه. يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشّعر؛ أي الذي يبرز من مكنوّن ما تضمّنه اللّفظ. والدّليل على القياس قول العرب: لم تَعْنِ هذه الأرض شيئا ولم تَعْنُ أيضا، وذلك إذا لم تنبت، فكأنّها إذ كانت كذا فإنّها لم تفد شيئا ولم تبرز خيرا»[2].

وفي اصطلاح البيانيّين – هو التّعبير باللّفظ عمّا يتَصوَّره الذَهن أو هو الصّورة الذّهنيّة، من حيثُ تقصدُ من اللّفظ[3].

جاء في التّعريفات للجرجانيّ: «المعاني: هي الصّورة الذّهنيّة؛ من حيث إنّه وضع بإزائها الألفاظ والصّور الحاصلة في العقل»[4].

فأيّ تصوُّر يرتبط باللَّفظ في الذِّهن ارتباطا عُرفيًّا بالمطابقة فهو المعنى الحقيقيّ أو ذهنيًّا بالتَّضمُّن أو الّلازم فهو المعنى الضِّمنيّ، أو مجازيًّا بواسطة الاستعارة فهو المعنى المجازيّ، أو طبيعيًّا بحكاية الصّوت للمعنى فهو المعنى الطبيعيّ[5].

وأمّا علم المعاني كمركّب لغويّ، فهو علم الدِّلالة، وهو مختصّ بدرس معاني الألفاظ والعبارات والتّراكيب[6]. وهذا التّعريف اللّغويّ لعلم المعاني يتوافق والتّعريف الاصطلاحي.

---

1 – ينظر أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م، 1567/2.

2 – أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): مقاييس اللّغة، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، عام النّشر: 1399هـ – 1979م، 148/4.

3 – أحمد الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 48.

4 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 220. زين الدّين محمّد عبد المناويّ (المتوفّى: 1031هـ): التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت – القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1410هـ–1990م، ص: 309.

5 – ينظر أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 1567/2.

6 – ينظر: المرجع نفسه، 2/ 1568.

2 – علم المعاني في الاصطلاح

التّعريفات الاصطلاحيّة لعلم المعاني كثيرة ـ منذ نشأته وإلى اليوم ـ وعندما ننظر فيها نجدها متقاربة، وأنّها ركّزت على شيئين، هما[1]:

أوّلا – تركيب الكلام، بدراسة المفردة في مختلف أحوالها.

ثانيًا – على وضع الكلام في المقام المناسب؛ أي مراعاته لمقتضى الحال.

فالسّكّاكيّ الذي انتهت إليه علوم البلاغة، ومنها علم المعاني يعرفه بقوله: «اعلم أنّ المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[2].

فنجد تعريفه ارتكز على خواص التّركيب التي تؤدي الإفادة، بمعنى التّركيب السّليم الذي عليه البلغاء، والمُوصل للمعنى عند السّماع في أحسن صورة يُراعى فيها المقام وما يتطلّبه من خطاب.

وعند القزوينيّ: «وهو علم يعرف به أحوال اللّفظ التي بها يطابق مقتضى الحال»[3].

وقريب منه ما ذكره صاحب الطّراز، حيث يقول: «علم المعاني هو العلم بأحوال الألفاظ العربيّة المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائيّة والأمور الطّلبيّة وغيرهما»[4].

والمعاصرون تقريبا جميعهم على هذا الأصل مع الاختلاف في صياغة التّعريف لكن المضمون واحد، ففي بغية الإيضاح للصّعيدي: «هو علم يُعرَف به أحوال اللّفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال»[5].

ونفس الشّيء عند حبنكة الميدانيّ، حيث يقول في كتابه البلاغة العربيّة: «هو علم يعرف به أحوال الكلام العربيّ التي تهدي العالم بها إلى اختيار ما يطابق منها مقتضى أحوال المخاطبين، رجاء أن يكون ما ينشئ من كلام أدبيّ بليغا»[6].

---

1 – ينظر: محمّد أحمد قاسم، ومحيي الدّين ديب: علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطّبعة: الأولى، 2003م، ص: 259. ينظر: بكري شيخ أمين: البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد، ص: 51.

2 – السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 161.

3 – القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، 1/ 52.

4 – العلويّ: الطراز لأسرار البلاغة، 1/ 10.

5 – عبد المتعال الصّعيديّ: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 1/ 33. وينظر: السّبكي: عروس الأفراح، 1/ 96.

6 – حبنكة الميداني: البلاغة العربيّة،138/1.

والمراد بأحوال اللّفظ أو الكلام ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها؛ فأحوال الجملة: كالفصل، والوصل، والإيجاز، والإطناب، والمساواة. وأحوال أجزائها: كأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلّقات الفعل؛ وهذه الأحوال هي التي يقتضيها الحال وهي الأمور التي تعرض لها من التّقديم والتّأخير والحذف والذّكر والتّعريف والتّنكير والإظهار والإضمار، وغير ذلك من الخصائص والاعتبارات التي يقتضيها الحال في اللّفظ، فهي بعينها مقتضى الحال[1].

مثال على ذلك قولُه تعالى على لسان الجنّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[2]، فإنَّ شطر الكلام الأوّل قبل (أمْ) يختلف عن شطره بعدها؛ وذلك أنَّ مقتضى الحال يختلف فاختلف الشّطران، فالشّطر الأُوّل فيه فعل الإرادة مبنيٌّ للمجهول (أُرِيدَ)، وهو ما يقتضيه جهلهم بالشّيء المراد، ولقصور علمهم في ذلك، والشّطر الثّانيّ فيها فعل الإرادة مبنيٌّ للمعلوم (أَرَاد)، والحالُ الدّاعي لذلك هو علم الله المحيط بالمراد فناسبه البناء للمعلوم، وأيضا نسبة الخير (الرّشد) إليه سبحانَه في الثّانية وثبوت نفيها عنه في الأولى؛ من كلّ ذلك ناسب الأولى البناء للمجهول وناسب الثّانية البناء للمعلوم.

مثال آخر في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾[3]. نلحظ في هذه الآية الإطناب في الإجابة من طرف نبي الله موسى بدل الإيجاز، فقد كان السّؤال محدّدا، والله يعلم ما يحمل موسى بيده، ولذا يقتضي الإجابة موجزة بكلمة واحدة، فيقول: عصايّ. لكنّه استرسل في الكلام، وذلك أنّ مقتضى الحال يتطلّب ذلك لأمور، منها:

ـ إمّا أنّه استشعر الأنس في مخاطبته للباري عزّ وجلّ، فالمقام مقام تشريف وهو يقتضي البسط والإطالة في الكلام، إذ هو مقام حديث العبد مع خالقه، والحبيب مع حبيبه[4].

جاء في الكشّاف: «وقالوا: إنّما أجمل موسى ليسأله عن تلك المآرب فيزيد في إكرامه، وقالوا: انقطع لسانه بالهيبة فأجمل»[5].

---

1 – ينظر: عبد المتعال الصّعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 1/ 33.

2 – الجنّ: 10.

3 – طه: 17- 18.

4 – ينظر: محمّد سيد طنطاوي: التّفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة – القاهرة، القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1998م، 96/9.

5 – الزّمخشريّ: الكشّاف، 58/3.

ـ أو أجاب عمّا يتوقّع من أسئلة بعدها؛ كالسّؤال ماذا تفعل بها؟ وشبهه، فأجاب عمّا هو متوقّع، ولذلك فصّل ثمّ أجمل حتّى إذا استزاده بيانًا زاده.

قال القرطبيّ: «في هذه الآية دليل على جواب السّؤال بأكثر مما سئل، لأنّه لمّا قال: "وما تلك بيمينك يا موسى" ذكر معاني أربعة؛ وهي: إضافة العصا إليه، وكان حقه أن يقول عصا»[1].

ـ أو أنّه من باب الإفادة في المعنى، وهو من فن التّلفيف في علم البديع؛ وهو أن يقصد المتكلّم التّعبير عن معنى خطر له أو سُئل عنه، فيلفّ معه معنى آخر يلازم كلمة المعنى الذي سئل عنه[2].

ـ أو أنّ موسى عليه الصّلاة والسّلام أدرك بمقتضى الحال الذي كان فيه أنّ السّؤال لم يكن عن العصا ذاتها؛ بل عمّا وراءها، فاقتضى المقام أن يجيب بشيء من الإطناب ولم يُطل فيه تأدبًا مع الله عزّ وجلّ؛ ففصّل في شيئين: (أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي)، ثمّ أجمل: (وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى).

يقول ابن عاشور: «فظاهر الاستفهام أنّه سؤال عن شيء أشير إليه، وبيّنت الإشارة بالظّرف المستقرّ وهو قوله: (بِيَمِينِكَ)، ووقع الظّرف حالا من اسم الإشارة، أي ما تلك حال كونها بيمينك؟ ففي هذا إيماء إلى أنّ السّؤال عن أمر غريب في شأنها، ولذلك أجاب موسى عن هذا الاستفهام ببيان ماهية المسؤول عنه جريا على الظّاهر، وببيان بعض منافعها استقصاء لمراد السّائل أن يكون قد سأل عن وجه اتخاذه العصا بيده لأنّ شأن الواضحات أن لا يسأل عنها إلّا والسّائل يريد من سؤاله أمرا غير ظاهر»[3].

ولذلك فعلم المعاني يدور حول تحليل الجملة المفيدة إلى عناصرها، والبحث في أحوال كلّ عنصر منها في اللّسان العربيّ، ومواقع ذكره وحذفه، وتقديمه وتأخيره، ومواقع التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد، والإجمال والتّفصيل، والتّأكيد وعدمه، ومواقع القصر وعدمه، وحول

---

1 – شمس الدّين أبو عبد الله القرطبيّ (المتوفّى: 671هـ): تفسير القرطبيّ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة – القاهرة، الطّبعة: الثّانية، 1384هـ – 1964م، 186/11.

2 – ينظر: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع (المتوفى: 654هـ): تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق: الدّكتور حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتحدّة – المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة – لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ص: 343.

3 – محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ (المتوفّى: 1393هـ): التّحرير والتّنوير «تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدّار التّونسيّة للنّشر – تونس، سنة النّشر: 1984هـ، 205/16.

اقتران الجمل المفيدة ببعضها، بعطف أو بغير عطف، ومواقع كلّ منهما ومقتضياته، وحول كون الجملة مساوية في ألفاظها لمعناها، أو أقل منه، أو زائدا عليه، ونحو ذلك[1].

ونجد بعض التّعريفات المتأخّرة أصّبغت عليه الصّبغة العلميّة أو بالأحرى المعياريّة، من ذلك ما جاء في جواهر البلاغة: «علم المعاني أصولٌ وقوَاعِد يُعرف بها أحوال الكلام العربيّ التي يكون بها مُطابقاً لِمقتضى الحال، بحيث يكون وفق الغَرَضِ الذي سيقَ له»[2].

فنرى بأنّ هذا التّعريف مثل سابقاته من حيث المضمون في مراعاة أحوال اللّفظ ومقتضى الحال، إلّا أنّه ركز على الجانب المعياريّ (القواعد والأصول) في تقييده لهذا العلم؛ أي تقييده بالمسائل الكليّة لهذا العلم، بمعنى أنّه ليس مجرد معرفة خواص التّركيب وأحوال اللّفظ ـ فتلك ولا ريب لها قواعدها وأصولها وهي المعنية الأولى بالتّركيب ـ ولكن هناك الأساليب الكلاميّة التي كان عليها نسيج الكلام العربيّ، وعلى منوالها أَلَّفَ العربيُّ كلامه، كقولهم: المتردّد والمُنكِر يُلقى إليهما الكلام مؤكدًا، وخالي الذّهن يُلقى إليه الكلام خلوا من التّأكيد، والذكي يُلقى إليه الكلام موجزًا، والغبيّ يُلقى إليه الكلام مطنبًا[3]، وأنّ العرب تُوجز إذ شكرت أو اعتذرت. وتُطنب إذا مدحت. وأنّ الجملة الاسمية تأتي لإفادة الثّبات بمقتضى المقام، فمتى وَضع المتكلّم تلك القواعد نصب عينيه لم يزغ عن أساليبهم ونهج تراكيبهم، وجاء كلامه مطابقا لمقتضى الحال التي يورد فيها، فالشّكر حال يقتضي الإيجاز وإيراد الكلام على هذه الصّورة مطابقة لمقتضى الحال[4].

وملخصّ القول أنّه ولا بدّ من سوق الكلام وفق مقتضى الحال، ومناسبة المقال، وكلّ إخلال بهذا الجانب إخلال بالصّياغة الفنيّة، وتهوين من قدرها وقيمتها، والذكيّ من النّاس من يضع الشّيء في موضعه، ويخاطب الآخرين على قدر عقولهم ومقاماتهم[5]. وذلكم هو غاية علم المعاني.

---

1 – ينظر: حبنكة الميداني: البلاغة العربيّة،139/1.

2 – أحمد الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 47. حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهريّة للتّراث، 2/ 5.

3 – حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، 2/ 5.

4 – ينظر: المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 41.

5 – ينظر: بكري شيخ أمين: البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد، ص: 42.

ثالثا – نشأة وتطوّر علم المعاني

وبعد أن عَرَّفْنا علم المعاني نحتاج إلى اللّمحة التّاريخيّة لهذا العلم، والمتعلّقة بنشأته وتطوّره، ولا ريب أنّ علوم البلاغة أخذت زمنا حتّى تشكّلت بصبغتها التي هي عليها اليوم، وكلّ علم فيها كان له من المراحل ما كان لغيره من علومها.

فعلم المعاني هو أحد علوم البلاغة الثّلاثة المعروفة؛ المعاني والبيان والبديع. وقد كانت البلاغة العربيّة في أوّل الأمر وحدة شاملة لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز. وكُتب المتقدّمين من علماء العربيّة خير شاهد على ذلك، ففيها تتجاور مسائل علوم البلاغة، ويختلط بعضها ببعض من غير فصل بينها[1].

وشيئا فشيئا أخذ المشتغلون بالبلاغة العربيّة ينحون بها منحى التّخصّص والاستقلال، كما أخذت مسائل كلّ فن بلاغيّ تتبلور وتتلاحق واحدة بعد الأخرى. وظلّ الأمر كذلك حتّى جاء عبد القاهر الجرجانيّ في القرن الخامس الهجري (المتوفّى:471هـ) ووضع نظرية علم المعاني في كتابه "دلائل الإعجاز" ونظرية علم البيان في كتابه "أسرار البلاغة"، كما وضع الجاحظ من قبله أصول البيان العربيّ، وابن المعتز أساس علم البديع، فعبد القاهر الجرجانيّ بدراسته للمعنى النّحوي ومعنى المعنى النّحوي[2]، أي المعنى ومعنى المعنى، تعمّق في نظم التّركيب، فكان هو الحلقة الأهمّ بعد سابقيه في وضع أصول علمي المعاني والبيان ومؤسّسهما في العربيّة، وقد جعل من مباحث كلا العلمين وحدة يمكن النّظر فيها نظرة شاملة[3].

والعجيب أنّه لم يحدث بعده تغيير يذكر في هذين العلمين، لأنّه استطاع أن يستنبط من ملاحظات البلاغيين قبله كلّ القواعد البلاغيّة فيهما، وكان ذلك إيذانا بأن تتحول تلك القواعد من بعده إلى قوانين جامدة. وقد فُتِن البلاغيون بعمله فراحوا يردّدون كلامه ويقفون عنده لا يتجاوزونه إلى عمق أو ابتكار، كأنّما البحث في البلاغة قد انتهى بعبد القاهر الجرجانيّ.

وذلك أنَّ جهود البلاغيين من بعده انحصرت في جمع قواعد علوم البلاغة التي وضعها، وفي ترتيب أبوابها، واختصارها. وكان هذا الاختصار يصل أحيانا من الغموض والصّعوبة إلى

---

1 – ينظر: عبد العزيز عتيق: علم المعاني، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ، 1430هـ – 2009م، ص: 25.

2 – ينظر الفرق بين علم المعاني وعلم النّحو؛ عبد المتعال الصّعيديّ: البلاغة العالية، علم المعاني، مراجعة عبد القادر حسين، مكتبة الآداب ومطبعاتها، الطّبعة: الثّانية، 1411هـ – 1991م، ص: 39.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 25.

حيث يحتاج إلى شرح يوضح غامضه، ويذلّل صعابه، فيقبل عليه الشّراح، ومنهم من يتوسّع في الشّرح إلى الحدّ الذي يجعل الإلمام بحقائق العلم أمرا عسيرا. وهكذا وصلت البلاغة نتيجة لذلك إلى أقصى ما يمكن من اختصارات وأقصى ما يمكن من شروح[1].

ومن أوائل من اتجه إلى الاختصار والتّلخيص الفخر الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ) في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، فقد اختصر فيه كتابي "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجانيّ[2]، وفي ذلك يقول: «ولمَّا وفَّقني الله لمطالعة هذين الكتابين ـ أي: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ـ التقطّت منهما معاقِدَ فوائدِهما ومقاصدَ فرائِدِهما، وراعَيتُ التّرتيب مع التّهذيب، والتّحريرَ مع التّقرير، وضبطّت أوابِدَ الاجمالات في كلّ باب بالتّقسيمات اليقينيّة، وجمعت متفرّقات الكَلِم في الضّوابط العقليَّة، مع الاجتناب عن الإطناب المملِّ، والاحتراز عن الإيجاز المُخِلِّ، وسميّتُه: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»[3].

وظهر بجانب الرّازيّ وفي عصره عالم كان له تأثير كبير على البلاغة العربيّة. ذلك العالم هو سراج الدّين أبو يعقوب يوسف بن محمد السّكّاكيّ (المتوفى: 626هـ)، صاحب كتاب "مفتاح العلوم" الذي جعله أربعة أقسام: قسما في علم الصرف، وقسما في علم النّحو، وقسما في علوم البلاغة، وقسما في علم الشّعر. فقد أفرد القسم الثّالث من كتابه للكلام عن علمي المعاني والبيان ولواحقهما من البلاغة والفصاحة والمحسنات البديعيّة بنوعيها اللّفظيّ والمعنويّ.. فمن خلال مجهودات البلاغيين من قبله وبخاصة عبد القاهر الجرجانيّ، والزّمخشريّ، والفخر الرّازيّ استطاع السّكّاكيّ تحقيق أمرين: أحدهما أن ينفذ إلى عمل ملخص دقيق لما نثره أولئك البلاغيون في كتبهم من آراء، وكذلك لما توصل إليه هو من أفكار.

وثانيهما أن يصوغ كلّ ذلك في صيغ مضبوطة محكمة، مستعينا فيها بقدرته المنطقيّة في التّعليل والتّعريف والتّقسيم والتّفريع والتّشعيب. وبهذا تحوّلت البلاغة في مفهومه أوّلا وفي تلخيصه ثانيا إلى علم بأدقّ المعاني لكلمة علم[4].

---

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 26.

2 – ينظر: المرجع نفسه والصّفحة نفسها. وينظر: بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، ص: 46.

3 – فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م، ص: 25.

4 – ينظر: عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 26 – 28. وينظر: بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، ص: 46 – 47.

رابعا – مباحث علم المعاني

في هذا العنصر لا نطيل الكلام، ومختصره أنّ علم المعاني تنحصر مباحثه في ثمانية أبواب، هي[1]:

أوّلها: أحوال الإسناد الخبريّ.

وثانيها: أحوال المسند إليه.

وثالثها: أحوال المسند.

ورابعها: أحوال متعلّقات الفعل.

وخامسها: القصر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفصل والوصل.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

ووجه الحصر أنّ الكلام العربي إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأول: الخبر، والثاني: الإنشاء، ثمّ الخبر لا بدّ له من إسناد ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثّلاثة هي الأبواب الثّلاثة الأولى.

ثمّ المسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلا، أو متصلا به، أو في معناه؛ كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرّابع.

ثمّ الإسناد والتّعلق، كلّ واحد منهما يكون إمّا بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس.

والإنشاء هو الباب السّادس، وذلك كونه قسيم الخبر، فبعد الحديث عن نسبة تطابق الكلام للخارج من عدمها، يأتي الحديث عندما يكون لا خارج له.

ثمّ الجملة إذا قرنت بأخرى؛ فتكون الثّانية إمّا معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السّابع.

1 – ينظر: عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح ، 35/1. وينظر: إبراهيم بن محمّد بن عربشاه عصام الدّين الحنفي (المتوفّى: 943 هـ): الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 15/1. وينظر: الجناجي: البلاغة الصّافية، ص: 88.

ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثّامن[1].

بعد كلّ هذا يمكننا أن نلخّص مباحث علم المعاني في أمرين اثنين، هما:

الأمر الأوّل: أنّ علم المعاني بمباحثه الثّمانية يبيّن لنا وجوب مطابقة الكلام لحال السّامعين والمواطن التي يقال فيها، ويرينا – أيضا – أنّ القول لا يكون بليغا كيفما كانت صورته حتّى يلائم المقام الذى قيل فيه، ويناسب حال السّامع الذى ألقى عليه، وقديما قال العرب: لكلّ مقام مقال.

أمّا الأمر الثّانيّ: الذى يبحث فيه علم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمنا بمعونة القرائن، فإنّه يرينا أنّ الكلام يفيد بأصل وضعه معنى ولكنّه قد يؤدى إليك معنى جديدا يفهم من السّياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لنا إنّ الخبر قد يفيد التّحسر، والأمر قد يفيد التّعجيز، والنّهى قد يفيد الدّعاء، والاستفهام قد يفيد النّفي، إلى غير ذلك.

كما يقول لنا إنّ الخبر قد يلقى مؤكدا لخالي الذّهن، وقد يلقى غير مؤكّد للمنكر الجاحد، لغرض بلاغي بديع، أراده المتكلّم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام.

ويرشدنا علم المعاني – كذلك – إلى أنّ القصر قد ينحو فيه الأديب مناحي شتّى، كأن يتّجه إلى القصر الإضافي رغبة في المبالغة، وقد يكون من مرامي القصر التّعريض ويهدينا علم المعاني إلى أنّ من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقرير المعنى وتثبيته في ذهن السّامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

ولعلّ في هذا الموجز بيانا مقنعا ما لعلم المعاني من الأثر في بلاغة الكلام، وما يمدّ به النّاشئ في الأدب من أساليب، وما يرسم له من طريق لحسن تأليفها واختيار الأحوال والمواطن التي تقال فيها[2].

---

1 – ينظر: عبد المتعال الصّعيدي: بغية الإيضاح، 35/1.

2 – ينظر: علي الحازم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مؤسّسة الصّادق عليه السّلام للطّباعة والنّشر (شيعي)، المطبعة: شريعت، الطّبعة: 5، تاريخ النّشر: 1429 هـ، ص: 258 وما بعدها.

المحور الثّالث

الخبر والإنشاء

نتناول في هذا المحور العناصر التّالية:

أوّلا – الكلام عن الخبر

1 - تعريف الخبر لغة واصطلاحا.

2 - بناء الجمل.

3 - أغراض الخبر.

4 - أضرب الخبر.

5 – دلالة المؤكّدات.

6 - دلالة الجمل.

ثانيّا – الكلام عن الإنشاء

1 – تعريف الإنشاء لغة واصطلاحا.

2 – الأمر.

3 – النّهي.

4 – الاستفهام.

5 – التّمني.

6 – النّداء.

****

أوّلا – الكلام عن الخبر

أوّل ما نبدأ به في الحديث عن الخبر نبدأ بتعريفه، ثمّ نتكلّم عن باقي مسائله.

1 – تعريف الخبر لغة واصطلاحا

أ – الخبر في اللّغة:

الخَبَر في اللّغة، من مادّة (خ ب ر) واحد الأخبار. جمع أخبار (لغير المصدر) وأخابير جمع الجمع (لغير المصدر)[1]، جاء في اللّسان: الخبر ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر. ابن سيده: الخبر النّبأ، والجمع أخبار، وأخابير فأمّا قوله تعالى: يومئذ تحدّث أخبارها؛ فمعناه يوم تزلزل تخبر بما عمل عليها.

وخبره بكذا وأخبره: نبّأه. واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره؛ ويقال: تخبّرت الخبر واستخبرته؛ ومثله تضّعفت الرّجل واستضعفته، وتخبّرت الجواب واستخبرته. والاستخبار والتّخبر: السّؤال عن الخبر[2].

ولهذا فالخَبَر في اللّغة يحمل على النّبأ، وهو ما يُعَبَّر به عن واقعة ما، قال تعالى: ﴿سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ﴾[3]، وعليه يطلق على مَا ينْقل وَيحدّث به قولا أَو كتابة، ويعبّر غالبًا عن أحداث جديدة[4]. وبهذا فهو بمعنى العلم بالشّيء[5].

يقول أبو البقاء عن الخبر: "بِمُقْتَضى معناه اللّغويّ أن يقع على الصّدق خاصّة ليحصل به معناه وهو العلم، إلّا أنّه كثر في العرف للكلام الدّال على وجود المخبر به صادقا كان أو كاذبا، عالما كان أو لم يكن، ولهذا يقال: أخبرني فلان كاذبا والحقيقة العرفيّة قاضية على اللّغويّة"[6].

---

1 – أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة،608/1.

2 – ابن منظور: لسان العرب، 227/4.

3 – النّمل: 7.

4 – إبراهيم مصطفى: المعجم الوسيط، النّاشر: دار الدّعوة، 215/1. وجميل صليبا (المتوفّى: 1976م): المعجم الفلسفيّ، الشركة العالمية للكتاب – بيروت، تاريخ الطّبع: 1414 هـ – 1994م،520/1.

5 – ينظر أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء (المتوفّى: 1094هـ): الكلّيات، المحقّق: عدنان درويش – محمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت، ص: 414.

6 – المرجع نفسه، ص: 414.

ب – الخبر في الاصطلاح:

والخبر في المعنى الاصطلاحي يتقاطع والمعنى اللّغويّ للخبر، فعند أهل البيان والأصوليين والمنطقيين والمتكلّمين وغيرهم يطلق لفظ الخبر على الكلام التّام الغير الإنشائيّ، فعلى هذا الخبر هو الكلام المخبر به، وعند بعض المحدّثين مرادف للحديث، أو مباين له، أو أعمّ منه مطلقا حسب اختلافهم في ذلك، وأمّا عند النّحاة هو المجرّد المسند إلى المبتدأ، ولا ريب أنّ في علم المعاني المراد بالخبر هو الأوّل، أي ما يقابل الإنشاء، وهو ما تّفق عليه أهل اللّغة والبيان وغيرهم، فهم متّفقون على انحصار الكلام في الخبر والإنشاء وأنّه ليس له قسم ثالث[1].

ولهذا فقد عرّفوا الخبر بأنّه ما احتمل الصّدق والكذب[2]. وقيل: المحتمل للتّصديق والتّكذيب، وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا وإثباتا، وقيل: الكلام المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنّفي والإثبات[3].

باعتبار كونه مجرّد كلامٍ، دون النّظر إلى قائله، ودون النّظر إلى كونه مقترناً بما يدُلّ على إثباته حتما، أو نَفْيه حتما، ومَدْلوله لا يتوقّف على النُّطْق به، ويدخُل فيه الوعْد والوعيد، لأنّهما خبران عمّا سيفعله صاحب الوعد والوَعِيد[4].

ومثال الأخبار الواجبة الصّدق، كأخبار الله وأخبار رسله، والواجبة الكذب كأخبار المتنبّئين في دعوى النّبوّة، والبديهيّات المقطوع بصدقها أو كذبها، فكلّ هذه إذا نظر إليها لذاتها دون اعتبارات أخرى احتملت أحد الأمرين. أمّا إذا نظر فيها إلى خصوصية في المخبر، أو في الخبر تكون متعيّنة لأحدهما، وإن شئت قلت الخبر ما لا تتوقّف تحقّق مدلوله على النّطق به نحو: الصّدق فضيلة، وإنفاق المال في سبيل الخير محمود[5].

---

1 – ينظر محمّد بن علي التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النّص الفارسي إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1996م،737/1.

2 – عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ): أسرار البلاغة في علم البيان، المحقّق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م، ص: 248.

3 – عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، المحقّق: أ. د محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م، ص: 94.

4 – ينظر حَبَنَّكَة الميداني: البلاغة العربيّة، 167/1. والمراغي: علوم البلاغة، ص: 43.

5 – ينظر المراغي: علوم البلاغة، ص: 43.

أمّا فيما يتعلّق بصدق الخبر؛ فلكلّ خبر نتلفّظ به نسبتان[1]:

1- نسبة تُفهم من الخبر، ويدلّ عليها الكلام، وتسمّى النّسبة الكلاميّة.

2- ونسبة أخرى تعرف من الخارج والواقع بقطع النّظر عن الخبر، وتسمّى بالنّسبة الخارجيّة، فإن طابقت النّسبة الكلاميّة النّسبة الخارجيّة في الإيجاب أو في النّفي كان الكلام صدقا، وإلّا كان كذبا. مثلا إذا قلنا: "الشّمس طالعة" وكانت هي في الواقع والخارج كذلك سمّيّ الكلام صدقا، وإن لم تكن طالعة سمّيّ الكلام كذبا، فصدق الخبر إذًا مطابقته الواقع والخارج، وكذبه عدمها.

وعلى ما تقدّم من انحصار الخبر في الصّادق والكاذب، هو مذهب الجمهور[2]، ويرى إبراهيم النّظام ومن تابعه أنّ صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر به، ولو كان خطأ غير مطابق للواقع، وكذبه عدمها[3]، فإذا قال قائل: الشّمس أصغر حجما من الأرض، معتقدا ذلك، كان صدقا، وإذا قال: الشّمس أكبر من الأرض، وكان غير معتقد ذلك، كان كذبا[4].

واحتج لذلك بوجهين[5]:

1- أنّ من اعتقد أمرا فأخبر به، ثمّ ظهر خبره مخالفا للواقع فإنّه يقال: ما كذب ولكنّه أخطأ، كما روي أنّ عائشة قالت فيمن شأنه كذلك: ما كذب ولكنّه وهم، وردّ بأنّ المنفيّ تعمد الكذب لا الكذب، بدليل تكذيبنا اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقنا إياه إذا قال: الإسلام حقّ. فقول عائشة رضوان الله عليها: "ما كذب" متأوّل بما كذب عمدًا[6].

2- قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[7]، فقد كذّبهم في قولهم: إنّك لرسول الله، وإن كان مطابقا للواقع؛ لأنّهم لم يعتقدوه[8].

وأجيب عن ذلك بوجوه[9]:

1 - ينظر المرجع نفسه، والصّفحة نفسها، والهاشميّ: جواهر البلاغة، على الهامش، ص: 55.

2 - السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 166.

3 - ينظر عصام الدّين عربشاه: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، 219/1.

4 - ينظر المراغي: علوم البلاغة، ص: 43.

5 - ينظر المرجع نفسه، ص: 44.

6 - ينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 60/1.

7 - المنافقون: 1.

8 - الصّعيديّ: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 36/1.

9 - ينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 60/1. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 44.

أ – أن المعنى نشهد شهادة وافقت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يرشد إلى ذلك التّأكيد بأنّ والّلام والجملة الاسميّة في قولهم: إنّك لرسول الله، فالتّكذيب راجع إلى الشّهادة باعتبار تضمّنها خبرا كاذبا، وهو أنّها من صميم القلب، وخلوص الاعتقاد.

ب – أنّ التّكذيب متّجه إلى تسمية إخبارهم شهادة؛ لأنّ الإخبار إذا خلا عن المواطأة للاعتقاد لم يكن شهادة في الحقيقة.

جـ – أنّ المراد لكاذبون في قولهم: إنّك لرسول الله، لا في الواقع، بل في زعمهم واعتقادهم؛ لأنّهم يعتقدون أنّه غير مطابق للواقع، فيكون كذبا باعتبار اعتقادهم، وإن كان صادقا في الواقع والحقيقة، فكأنّه قيل إنّهم يزعمون أنّهم كاذبون في هذا الخبر الصّادق.

بمعنى أنّه لم يكذّب الله تعالى قول ألسنتهم: لأنّهم لم يخبروا بأفواههم إلّا بالحقّ، بل كذّب ما يرجع إلى قلوبهم من الاعتقادات[1].

جاء في حاشية الدّسوقيّ: "وقال عبد الحكيم: إنّ الدّليل الذى تمسّك به النّظّام ... قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[2]، الظّاهر أنّ هذا ليس من كلامهم، بل من كلام المولى قدّم احتراسا، احتراسا، إذ لو قيل: قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ، لتوهّم أنّ قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع، فوسط بينهما قوله: والله يعلم إنّك لرسوله ليحبط ذلك الإيهام قوله: وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ، أي: يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشّهادة مشاكلة"[3].

ويرى تلميذه الجاحظ أنّ الخبر غير منحصر في القسمين الصّادق والكاذب، بل الأقسام الثّلاثة: صادق وكاذب وواسطة بينهما؛ لأنّ الحكم إن طابق الواقع مع اعتقاد المخبر أنّه مطابق فهو صدق، وإن لم يطابق الواقع مع اعتقاده أنّه غير مطابق، فهو كذب، وغير هذين ليس بصدق ولا كذب.

---

1 – علي بن الحسين الموسوي، الشّريف المرتضى العلوي (المتوفّى: 436 هـ): أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطّبعة: الأولى، 1373 هـ – 1954 م، 364/1.

2 – المنافقون: 1.

3 – محمّد بن عرفة الدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، المحقّق: عبد الحميد هنداوي، النّاشر: المكتبة العصريّة، بيروت، 326/1.

وغير هذين: وهو أربعة أقسام: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا[1].

واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾[2]، فقد حصر المشركون إخبار النّبيّ بالحشر والنّشر في الافتراء، والإخبار حال الجنون على طريق منع الخلو والاجتماع معا. ولا شكّ أنّ إخباره حال الجنون ليس كذبا لجعلهم الافتراء (وهو الكذب) في مقابلته، ولا صدقا؛ لأنّهم اعتقدوا عدم صدقه[3].

وقد ردّ هذا المعنى قولهم: "أم به جنّة" أم لم يفتر فيكون مرادهم أنّ إخباره عليه السّلام إمّا مخلفة قصدا أو مختلقة بلا قصد، فعبّروا عن الأوّل بالافتراء وعن الثّاني بوجود الجنّة لاستلزامه (على طريق المجاز المرسل فقد أطلق اسم الملزوم وأراد اللّازم) عدم الافتراء، وعلى هذا يكون حصر الإخبار في الافتراء وعدمه من قبيل حصر الكذب في نوعية العمد وغيره لا حصر الخبر مطلقا[4].

2 - بناء الجمل

الجملة في العربيّة كما جاء في كتاب التّعريفات، هي: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أم لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً[5].

ونحن في موضوعنا نقصد ما أفاد منها، وعليه فالجملة هي الكلام المفيدة التّامّ، يَدُلّ على معنى أقلُّه نسبة شيء إلى شَيْء إثباتاً أو نفياً، أو إنْشاء ربْط بين شيء وشيء آخَر يكفي لإنشائِه الْقَوْلُ[6].

والجملة المفيدة في العربيّة تنقسم إلى قسمين[7]:

---

1 - ينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، وعلى الهامش من كلام المحقّق: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، 61/1. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 44.

2 - سبأ: 8.

3 - ينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،62/1. والصّعيديّ: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 38/1. والمراغي: علوم البلاغة، ص: 45.

4 - ينظر المراغي: علوم البلاغة، ص: 45.

5 - الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 78.

6 - حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 140/1.

7 - المرجع نفسه،166/1.

القسم الأوّل: الجملة الخبريّة، وهي الجملة التي اشتملت على خبر ما، فمضمونها إخبار عن أمر ما، إيجابا أو سلبا. والقصد منها الإعلام بأنّ الحكم الذي اشتملت عليه له واقع خارج العبارة الكلاميّة مطابق له.

القسم الثّانيّ: الجملة الإنشائيّة، وهي الجملة التي لم تشتمل على خبر، وإنّما أنشأ النّطق بها حدثا ما، كإنشاء طلب الفعل، إذا قلت لابنك: اسقني، أو قلت له: اجتهد، أو لا تكسل، وكإنشاء طلب الفهم، إذا قلت للفقيه: هل يجوز أن أفعل كذا؟ أو ما حكم كذا شرعا. ونحو ذلك.

ولكلّ جملة في اللّسان العربيّ ركنان أساسيان لا بدّ منهما في تكوينهما "وهما المسند إليه" وهو المبتدأ ونحوه "والمسند" الخبر ونحوه[1].

– المسند: ويُسمى محكومًا به، أو مُخبرًا به. ويُسمَّى عند علماء المنطق محمولاً. وهو الخبر أو ما يَسُدّ مَسَدَّه في الجمل الاسميّة، والفعل في الجمل الفعليّة، أو ما يَعْمَلُ عَمَلَه، ولهذا فالمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما[2].

– المسند إليه: ويُسمّى محكومًا عليه، أو مُخبرًا عنه. ويُسمّى عند علماء المنطق موضوعاً. وهو المبتدأ في الجمل الاسميّة، أو ما أصله المبتدأ، والفاعل أو ما ينوب عنه في الجمل الفعليّة، ولهذا فالمسند إليه هو المتحدّث عنه ولا يكون إلّا اسما[3].

والأصل في المسند إليه أن يكون معرفة، لأنّ المحكوم عليه لا بدّ أن يكون معروفا. ويتمّ تعريفه ب: الإضمار، والعلميّة، والإشارة، والموصوليّة، وأل التّعريف، والاضافة، والنّداء.

– وأما النّسبة أو النّسبة الحكميّة، التي بينهما فتُدْعَى إسنادًا. وهو الرّابط المعنويُّ بينهما، وقد يُوجد في اللّفظ ما يدلُّ علَيْهِ، كحركة الإعراب، وكضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

وما زاد على المسند والمسند إليه فهو فضلة أو قيد زائد إلّا صلة الموصول والمضاف إليه[4]؛ يعني أنّ ما زاد على ركني الجملة (المسند والمسند إليه) من مكملات الجملة زيادة في تكوين الجملة لا ركن أو جزء أساس منها، كالمفاعيل والحال والتّمييز والجار والمجرور... إلّا

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 45.

2 – فاضل صالح السّامرائيّ: معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة والنشر والتّوزيع – الأردن، الطّبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م، 14/1.

3 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

4 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 48. وأحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 263.

صلة الموصول والمضاف إليه، فهما كالجزء مما قبلهما ولا يعدّان شيئا منفصلا، فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، والصّلة من تمام الموصول.

وللتّنبيه فإنّه ليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنّها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنّه ليس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئنا. فإنّ الفضلة قد يتوقفّ عليها معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[1]، فإنّه لا يمكن الاستغناء عن قوله: لا عبين، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]، فإنّه لا يستغنى عن قوله " مرحا." كما أنّ الحذف لا يكون في المسند والمسند إليه لأنّهما العمدة في الجملة، ولا في الفضلة إلّا بالقرائن[3] ليس هذا مقام ذكرها.

ومواضع المسند، هي[4]:

– خبر المبتدأ، نحو: «قادر» من قولنا: الله قادر. فالله مبتدأ وقادر خبر، وهي المسند إلى المبتدأ الذي هو مسند إليه. ونحو: «عمل» من قولنا: الحياة عمل. ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿الْمالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾[5]، ف«زينة» خبر وهى مسند.

– الفعل التّامّ، نحو: «حضر» من قولنا: حضر الأمير. فحضر فعل وهو مسند والأمير فاعل وهو مسند إليه. وكقولنا: جاء الطلّاب. وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[6]، ف«أفلح» فعل تامّ وهو مسند، و«المؤمنون» مسند إليه.

– اسم الفعل، وهو لفظ يقوم مقام الأفعال في الدّلالة على معناها وفى عملها، نحو: دونك الكتاب. أي: خذه. فدونك اسم فعل قام مقام الفعل خذ ولذلك هو مسند إلى الفاعل المقدّر بالضّمير أنت، ومثل أسماء الأفعال: «شتّان – هيهات – وَوَيْ – بله – وآمين». فشتان بمعنى: افترق، ووَيْ بمعنى: أعجب. وأوه بمعنى: أتوجّع، وبله بمعنى: دع أو اترك. هيهات بمعنى: بعد، وآمين، بمعنى: استجب.

1 – الأنبياء: 16

2 – الإسراء: 37.

3 – السّامرائيّ: معاني النّحو، 14/1.

4 – ينظر أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 264. وحامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، 19/4. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 50. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 120. وأحمد مطلوب: أساليب بلاغية، ص: 136.

5 – الكهف: 46.

6 – المؤمنون: 1.

– المبتدأ الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه، وهو كلّ وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وتمّ الكلام به. نحو: «عارف» من قولنا: أعارف أخوك قدر الإنصاف. ف«أعارف» مبتدأ وهو مسند لأنّ «أخوك» فاعل له سدّ مسدّ الخبر. ونحو: «قائم» من قولنا: أقائم أنت بواجبك؟ ونحو: «أراغب» من قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آَلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1]. ف«راغب» مبتدأ وهو المسند، والضّمير «أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

– أخبار النَّواسخ «كان ونظائرها، وإنّ ونظائرها». فخبر كان وأخواتها نحو: «معتدلا» من قولنا: صار الجوّ معتدلا، وكقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خائِفاً يَتَرَقَّبُ﴾[2]، ف«خائفا» خبر «أصبح» وهو مسند، لأنّه خبر للمبتدأ في الأصل. وخبر إنّ وأخواتها نحو: «فضيلة» من قولنا: إنّ الصّدق فضيلة. وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هذا صِراطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[3]، ف«ربّى» مسند لأنّه خبر «إنّ» وهو خبر المبتدأ في الأصل.

– المفعول الثّانيّ لظنّ وأخواتها، فهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: ظننت الخبر صادقا. ونحو: «نادرا» من قولنا: وجدت الوفاء نادرا. وكقوله تعالى: ﴿وَما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً﴾[4]، ف«قائمة» مسند لأنّها المفعول الثّانيّ ل«ظنّ» وهى خبر في الأصل.

– المفعول الثّالث لأرى وأخواتها، فهي من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: أريته المسألة سهلة. وكلفظ «جميلا» من قولنا: "أريتك الصّبر جميلا". ونحو: «محقّقا» من قولنا: أعلمت المجتهد النّجاح محقّقا. ف«سهلة وجميلا ومحقّقا» كلّ واحدة منها مسندا، لأنّها المفعول الثّالث ل«أرى وأعلمت» وأصلها خبر المبتدأ.

– المصدر النّائب عن فعل الأمر، نحو: «سعيًا في الخير». أي اسعوا سعيّا، ونحو: «إحسانا» من قوله تعالى: ﴿وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾[5]، أي أحسنوا إحسانا. ومثله قولنا: رفقا بالضّعفاء، وصبرا على البأساء. فعل الأمر الذي ناب عنه المصدر، هو ارفقوا، واصبروا.

ومواضع المسند إليه، هي[6]:

---

1 – مريم: 46.

2 – القصص: 18.

3 – آل عمران: 51.

4 – الكهف: 36.

5 – الإسراء: 23.

6 – ينظر حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، 18/4. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 51.

– الفاعل «للفعل التّام أو شبهه» نحو: «فؤاد، وأبوه» من قولنا: حضر فؤادٌ العالم أبوه. ف«فؤاد، وأبوه» مسند إليه؛ لأنّ الأوّل فاعل للفعل التّام: وهو "حضر"، والثّانيّ فاعل للشّبيه بالفعل، وهو "العالم".

ونحو قولنا: جاء محمّد الكريم خلقه. فكلّ من «محمّد، وخلقه» مسند إليه؛ لأنّ الأوّل فاعل للفعل التّام: وهو "جاء"، والثّانيّ فاعل للشّبيه بالفعل، وهو "الكريم".

ونحو: انتصر المدافعون عن أوطانهم. «فالمدافعون» وهو الفاعل هنا قد أسند إليه الانتصار، ولهذا فهو المسند إليه.

وكقوله تعالى: ﴿أَتى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1]، ف «أمر» مسند إليه لأنّه فاعل ل «أتى».

والشّبيه بالفعل مشتقاته، كاسم الفاعل والصّفة المشبّهة من نحو: أنت الحسن خلقه، «فخلقه» وهو فاعل الصّفة المشبّهة قد أسند إليه الحسن، ولذلك فهو المسند إليه.

– وأسماء النّواسخ التي أصلها مبتدأ قبل دخول النّاسخ عليها، مثل «كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها» نحو: «المطر» من قولنا: كان المطر غزيرًا، ونحو: إنَّ المطر غزير. وكاسم الجلالة «الله» من قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[2]. وكقوله تعالى: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ، وَلكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ، وَكانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[3]. ف «محمّد» في الآية اسم كان وهو مسند إليه لأنّه مبتدأ في الأصل ودخل عليه النّاسخ كان فأصبح اسمها.

– والمبتدأ الذي له خبر، نحو: «العلم» من قولنا: العلم نافع. وكقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولى﴾[4]، ف«الآخرة» مسند إليه لأنّها مبتدأ.

– والمفعول الأوّل لظنّ وأخواتها. ك«محمّد» من قولنا: "ظننت محمّدا قادما"، وكقوله تعالى: ﴿وَما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْها مُنْقَلَباً﴾[5]. ف «السّاعة» «السّاعة» مسند إليه لأنّها مبتدأ في الأصل.

1 – النّحل: 1.

2 – النّساء: 69.

3 – الأحزاب 40.

4 – الضّحى: 4.

5 – الكهف 36.

– والمفعول الثّانيّ لأرى وأخواتها. ك«الصّبر» من قولنا: "أريتك الصّبر جميلا". ومثل: «أريتك العلم نافعا» ف «العلم» مسند إليه، وهو المفعول الثّانيّ ل«أرى» وأصله مبتدأ لأنّ الجملة: «العلم نافع».

– ونائب الفاعل؛ كلفظ "زيد" من قولنا: "ظُلم زيد" بالبناء للمجهول، وكقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾[1]، فالكتاب نائب الفاعل قد أسند إليه الوضع، فهو المسند إليه. وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنا قالُوا لَوْلا أُوتِيَ مِثْلَ ما أُوتِيَ مُوسى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِما أُوتِيَ مُوسى مِنْ قَبْلُ، قالُوا: سِحْرانِ تَظاهَرا، وَقالُوا: إِنَّا بِكُلٍّ كافِرُونَ﴾[2]، ف«موسى» نائب فاعل وهو مسند إليه. وقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[3]، فالشّمس نائب فاعل أي مسند إليه.

ثمّ إنّ المسند والمسند إليه يتنوّعان إلى أربعة أقسام[4]:

الأوّل – إمّا أن يكونا كلمتين حقيقة، كما ترى في الأمثلة السّالفة.

الثّانيّ – وإمّا أن يكونا كلمتين حكمًا، نحو: «لا إله إلّا الله ينجو قائلها من النّار» أي: «توحيد الإله نجاةٌ من النّار.

الثّالث – وإمّا أن يكون المسند إليه كلمة حكمًا، والمسند كلمة حقيقة، نحو: «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه»؛ أي: «سماعك بالمُعَيْدِيِّ خير من رؤيته».

الرّابع – وإمّا بالعكس، يكون المسند إليه كلمة حقيقة ، والمسند كلمة حكمًا، نحو: «الأمير قَرُبَ قُدومُه» أي: الأمير «قريب قدومه».

ونختم مذكّرين بأنّ المسند والمسند إليه هما العمدة، أي هما أركان الجملة بحيث لا يمكن الاستغناء عنهما، وكلّ ما عداهما يُعتبر قيدًا زائدًا أو فضلة كما سبق الكلام عليه.

3 – أغراض الخبر

الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين[5]:

---

1 – الكهف: 49.

2 – القصص: 48.

3 – القيامة: 9.

4 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 51. والدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، 347/1.

5 – ينظر الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 90. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 50. أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 272. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 56. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 46. وحامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 9/2. وأحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 269.

الغرض الأوّل – إفادة المخاطَب الحكم الذي تضمّنته الجملة، ويسمّى ذلك «فائدة الخبر»، وهنا المخاطَب لا يعلم الخبر ويريد المتكلّم أن يعلمه الخبر، نحو: حروب المستقبل جويّة. فالمخاطَب لا يعلم مضمون الخبر قبل ذلك، ولهذا فإنّ الغرض يقوم في الأصل على أساس أنّ من يلقى إليه الخبر، أو من يوجّه إليه الكلام يجهل حكمه أي مضمونه، ويراد إعلامه أو تعريفه به.

وهذا الغرض الذي يسمّيه البلاغيون «فائدة الخبر» يتمثّل في جميع الأخبار التي يبغي المتكلّم من ورائها تعريف من يخاطبه بشيء أو أشياء يجهلها. كذلك يتمثّل في الأخبار المتعلّقة بالحقائق التي تشتمل عليها الكتب في العلوم والفنون المختلفة، أو الحقائق العلميّة التي تلقى على المتعلّمين[1].

الغرض الثّانيّ – إفادة المخاطب أنّ المتكلّم عالم بهذا الحكم، ويسمّى ذلك «لازم الفائدة»، ويقصد المتكلّم من ورائه أنّ يفيد مخاطبه أنّه عالم بحكم الخبر، أي مضمونه. كما تقول لشخص أخفى عليك سفره فعلمته من طريق آخر: أنت سافرت أمس.

قال المتنبّي مخاطبا سيف الدّولة ومثنيا على شجاعته:

تدوسُ بكَ الخيلُ الوكورَ على الذُّرَى ... وَقد كثرَتْ حَوْلَ الوُكورِ المَطاعِمُ

فالمتنبّي وهو يخاطب سيف الدّولة بالبيت السّابق لا يقصد أن يخبره ويفيده بأنّه وهو يحارب أعداءه الرّوم كان يتتبّعهم ويطارد فلولهم بجيشه في قمم الجبال حيث وكور جوارح الطّير فيقتلهم هناك ويصنع من جثثهم وليمة كبيرة متناثرة حول أوكارها.

أجل لا يقصد المتنبّي أن يفيد مخاطبه علما بمضمون بيته، لأنّ سيف الدّولة لا يجهله، بل هو يعلمه عن نفسه قبل أن يعلمه المتكلّم به، وإنّما يريد المتنبّي أن يبيّن لسيف الدّولة أنّه، المتنبّي، عالم بمضمون الخبر الذي أورده في بيته[2].

وربّما لا يقصد من إلقاء الخبر أحد ذينك الغرضين، «فائدة الخبر» أو «لازم الفائدة»، بل يلقى لأغراض أخرى تستفاد من سياق الكلام، وتهدي إليها القرائن، أهمّها:

– إظهار الأسف والحسرة على فائت، نحو قول الشّاعر لبيد بن ربيعة العامريّ:

يا أَرْبَدَ الخَيرِ الكَريمَ جُدُودُهُ ... أفرَدتَني أمْشي بقَرْنٍ أعْضَبِ

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 50.

2 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 50.

إنَّ الرزيّةَ لا رزيّةَ مِثْلُهَا ... فِقدانُ كُلِّ أخٍ كضوْءِ الكَوْكَبِ
ذَهَبَ الّذينَ يُعاشُ في أكْنَافِهِمْ ... وبَقيتُ في خَلْفٍ كجِلدِ الأجرَبِ

فالشّاعر يتحسّر ويتأسّف وهو يصف تغيّر النّاس والأيام ويذكّر أخاه أربد، ويتحدّث عن مآثر ذاتية حققّها في الأيام الخوالي.

ومثاله قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ﴾[1]. فالآية تنفي الإخبار، لأنّ الله تعالى يعلم ما وضعت، ولكنّ الغرض إظهار التّحسّر على شيء محبوب، فقد كانت تحبّ أن تضع ذكرا، فلمّا وضعت أنثى أبدت حسرتها[2].

– إظهار الضّعف، نحو قول الشّاعر أبي فراس الحمدانيّ:

قدْ كنتَ عدَّتي التي أسطو بها ... وَيَدي إذا اشتَدّ الزّمَانُ وَسَاعِدي

وكما في قول الشّاعر المِسْجاحُ بن سِباع الضّبيّ:

لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الآفاقِ حَتَّى ... بَليتُ وقَدْ أَنى لِي لوْ أبِيدُ
وأَفْنانَي ولاَ يَفْنَى نَهارٌ ... وَلَيْلٌ كُلَّمَا يَمْضي يَعُودُ
وَشَهْرٌ مُسْتَهَلٌّ بَعْدَ شَهْرٍ ... وحَوْلٌ بَعْدَهُ حَوْلٌ جَدِيدُ
ومَفْقُودٌ عَزِيزُ الْفَقْدِ تَأْتي ... مَنِيَّتُهُ وَمأْمُولٌ وَليدُ

فقد أخبر الشّاعر بأنّه طوف في الآفاق حتّى بلى وقارب الهلاك، وأهرمه مرور اللّيل والنّهار، وتوالى الأشهر والسّنين، وفقد من يعز عليه من الأصحاب والأبناء، ولم يقصد بخبره هذا فائدة الخبر أو لازمها، وإنّما أراد أن يبثّ للسّامع مشاعره ليشاركه إحساسه، فتتحقّق له بتلك المشاركة راحة نفسيّة يتطلّبها[3].

ومنه قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السّلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[4]. فسيّدنا زكريا عليه السلام يرمي إلى إظهار ضعفه ونفاد قوّته قبل كل شيء آخر[5].

.– الاسترحام والاستعطاف، نحو قول الشّاعر:

رَبِّ إنِّي لا أسْتَطيعُ اصْطِبارًا ... فاعْفُ عنِّي يا مَنْ يُقِيلُ العِثَارا

---

1 – آل عمران: 36.
2 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 272.
3 – الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 91.
4 – مريم: 4.
5 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 272.

فقوله لا أستطيع اصطبارا جملة خبريّة يراد منها استظهار الضّعف والعجز بغية طلب الرّحمة والعطف حتّى يظفر بالعفو. ومثله قول القائل: إنّي فقير إلى عفو ربّي. فليس الغرض من هذا الخبر إفادة الحكم، ولا لازم الفائدة، لأنّ الله تعالى عليم، ولكنّ القائل طلب عفو ربّه[1].

- التّوبيخ، كما تقول للطّالب المهمل الذي رسب في الامتحان: "أنت رسبت في الامتحان".

ومن التّوبيخ كجواب المؤمنين للمنافقين في موقف الحشر بعد أن يضرب بين الفريقين بسور له باب، باطنه فيه الرّحمة وظاهره من قبله العذاب، في الحوار بينهما الذي عرضه الله عز وجل في سورة الحديد: ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾[2].

وكقوله تعالى في سورة التّوبة: ﴿هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾[3]. فهذا توبيخ موجّه للذين يكنزون الذّهب والفضّه حين يعذّبون بصفائحها المحميّة في نار جهنّم[4].

- إظهار الفرح، كما يقول من نجح في الامتحان لمن يعرف ذلك: "فزت في الامتحان".

ومثاله قوله تعالى: ﴿جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾[5]. وكقول أهل الجنّة: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[6]. فقد أظهروا الفرح من خلال ثنائهم على الله تعالى بما آتاهم من فضله[7].

- التّنشيط وتحريك الهمّة لنيل ما يلزم تحصيله، نحو: النّاس يشكرون المحسن. ونحو: ليس سواء عالم وجهول. فالكلام يوحي بالحثّ على العلم وطلب المعرفة، لا الإخبار بما بين العلم والجهل من فوارق[8]. وهو كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[9].

1 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 271.

2 – الحديد: 14.

3 – التّوبة: 35.

4 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 174/1.

5 – الاسراء: 81.

6 – الزّمر: 74.

7 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 174/1.

8 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 271.

9 – الزّمر: 9.

– الخبر يفيد الأمر، ومنه: قول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1]. أي: وليرضع الوالدات أولادهنّ.

وقول الله تعالى:﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2]. أي: ليكن المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... وقول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[3]. أي: ليتربّصن[4].

– الخبر يفيد النّهي، ومنه: قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[5]. أي: فمن فرض فيهن الحجّ فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل في الحجّ... فهو نهي عن كلّ ذلك ورد بصيغة الخبر، فهو إنشاء ورد بصيغة الخبر، وهو من مواطن خروج الخبر عن ظاهره، وفي دلالة الخبر على الأمر أو النّهي إذا حُفّ بما يخرجه عن الخبريّة من قرائن[6].

– الدّعاء، منه قولنا: يرحم الله موتانا ويغفر لهم. أي: اللّهم ارحمهم واغفر لهم. وفي استخدام الخبر في الدعاء معنى التّفاؤل باستجابة الله الدّعاء، وتحقّقه في الواقع حتّى يكون خبرا.

ومنه قول يوسف عليه السّلام لأخوته فيما حكى الله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[7]. يغفر الله لكم: جملة خبرية أريد منها الدّعاء لهم بأنّ يغفر الله لهم.

وكان من دعاء الرّسول صلّى الله عليه وسلّم لصحابه: "غفر الله له" بأسلوب الخبر، والمعنى: اللّهم اغفر له، وكان هذا الدّعاء مشعرا بقرب وفاة من دعا الرّسول له به[8].

1 – البقرة: 233.

2 – التّوبة: 71.

3 – البقرة: 228.

4 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 175/1.

5 – البقرة: 197.

6 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،176/1.

7 – يوسف: 92.

8 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،176/1.

- التّذكير بما بين المراتب من التّفاوت، نحو: لا يستوي كسلان ونشيط. وكأن يقال عند المحتضر: أشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدا رسول الله.

- الوعظ والإرشاد، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[1]. فلا يراد الإخبار بفناء كلّ من على الأرض، وإنّما الغرض هو التّذكير بالموت والآخرة ولقاء الله تعالى.

وكقول لبيد:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللّهُ باطِلُ ... وكلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

وكقوله صلّى الله عليه وسلّم: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[2]. فالحديث غرضه حثّ المسلم على أن يكون مسالما ولا يؤذي أحدا؛ لا بلسانه ولا بيده ولا بغيرهما.

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ»[3]. الحديث غرضه حثّ المسلم على التّحلي بحسن الخلق فهو أفضل البّر والخير.

- التّحذير، ومنه قولنا لمصمّم على الطّلاق: «أبغض الحلال إلى الله الطّلاق».

- المدح، كقول النّابغة الذّبيانيّ:

فإنّك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ ... إذا طلعتْ لم يبدُ منهنّ كوكبُ.

- الفخر، كقول المتنبّي:

أنَا الذي نَظَرَ الأعْمَى إلى أدَبي... وَأسْمَعَتْ كَلِماتي مَنْ بهِ صَمَمُ

وقد يأتي الخبر لأغراض أخرى، والمرجع في معرفة ذلك الذّوق والعقل السّليم.

4 - أضرب الخبر

من مزايا اللّغة العربيّة دقّة التّعبير، واختلاف الأساليب، بتنوّع الأغراض والمقاصد، فمن الخطل عند ذوي المعرفة البسط والإطناب، إذا لم تكن الحاجة ماسّة إليه، والإيجاز حيث تطلب الزّيادة، وقد خفيت هذه الدّقائق على الخاصّة بلغة العامّة[4]، ويرشد إلى ذلك ما رواه ابن الأنباريّ من أنّ المتفلسف إسحاق بن الصّباح الكِندي ركب إلى أبي العباس المبرّد، وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشوا، فقال أبو العبّاس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ويقولون أنّ عبد الله قائم، ثمّ يقولون إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ

---

1 - الرّحمن: 26.

2 - البخاريّ: صحيح، كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، الرّقم: 10، 11/1.

3 - مسلم: الصّحيح، كتاب البّر والصّلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم: 14 - (2553)، 1980/4.

4 - ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 49.

متكرّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فالأوّل إخباره عن قيامه، والثّانيّ جواب عن سؤال سائل، والثّالث جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني، فما أحار المتفلسف جوابا. وإذا كان الكنديّ يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض، فما ظنّك بالعامّة، ومن هم في عداد العامّة، ممن لا يخطر شبه هذا بباله؟[1].

ومن هذا تعلم أنّ العرب لاحظت أن يكون الكلام بمقدار الحاجة لا زائدا عليها، وإلّا كان عبثا، ولا ناقصا وإلّا أخلّ بالغرض، وهو الإفصاح والبيان[2]، ولهذا كان من شأن مباحث علم المعاني أن تبيّن لنا وجوب مطابقة الكلام لحال السّامعين والمواطن التي يقال فيها، كما ترينا أنّ القول لا يكون بليغا كيفما كانت صورته حتّى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السّامع الذي ألقي عليه[3].

وهناك ضربان لإلقاء الخبر، هما:

أوّلا – مراعاة الخبر لمقتضى الظّاهر

وهذه الضرب هو الأصل، بأن يراعي الخبر حالة المخاطب في تلقيه الخبر، وحال المخاطَب في هذا النّوع من الخبر لا يخلو من أن يكون واحدا من ثلاث حالات:

1- المخاطب الخالي الذّهن من الحكم الذي هو مضمون الخبر وغير متردّد فيه ولا منكر له، فيلقى إليه الكلام ساذجا غفلا من أدوات التّوكيد، لعدم الحاجة إلى التّوكيد، ويسمّى هذا الضّرب ابتدائيّا؛ لأنّه لم يسبق بطلب ولا إنكار، نحو قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4]. ونحو: محمّد سافر، وكقولنا: جاء زيد، وعمرو ذاهب، فيتمكّن في ذهن المخاطَب لمصادفته إيّاه خاليا[5].

1 – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 206.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 49.

3 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 37.

4 – الكهف: 46.

5 – الصّعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، 43/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 57. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 49. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 37.

فالأصل في الجملة الخبريّة مثبتة كانت أو منفية أن يؤتى بها خالية من المؤكّدات، حين لا يكون حال المخاطب يستدعي تأكيد الخبر له، وذلك إذا كان خالي الذّهن، ليس في نفسه ضدّ مقدّم الخبر عوامل شكّ أو إحجام عن قبول أخباره[1].

وذلك أنّ أهل هذا الفنّ من خلال استقرأ كلام العرب وجدوهم يرسلون القول خلوا من التّأكيد إذا خاطبوا خالي الذّهن، فيقولون: حسّان شاعر، وزياد خطيب، وعليّ شجاع، فاستخلصوا من ذلك أصلا عامّا، هو: كلّ كلام يلقى لخالي الذّهن يجب خلوّه من التّأكيد، وهكذا استقصى أساليبهم، فاستخرجوا منها قواعد الفنّ وأصوله، وفيها تتدرج مسائله وقضاياه الجزئيّة[2].

ولذا يحسن في ابتداء الإخبار بالخبر إيراده غير مقترن بأيّة مؤكّدات، ومن الأمثلة قول الله عزّ وجلّ لرسوله في أوّل ما أنزل عليه من التّنزيل، ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[3]. فالجمل الخبريّة في هذا النّصّ خالية من المؤكّدات، لعدم وجود الدّاعي إلى اقترانها بما يقتضي تأكيدها[4].

2 – المخاطب المتردّد في ثبوت الحكم المراد إفادته إيّاه، بحيث لا يترجّح عنده صدقه من كذبه، ويطالب الوصول لمعرفته ليزول تردّده، سواء استوى لديه طرفا الإثبات والنّفيّ، أم كان لأحدهما أرجحيّة على الآخر، فحينئذ يحسن تقوية الحكم بمؤكّد ليزيل ذلك التّردد، ويسمّى هذا الضّرب طلبيّا[5].

فمثلا إذا كان المخاطَب متردّدًا بين فوز أخيه، وعدم فوزه، بأن بلغه نبأ فوزه ممّن لا يثق بخبره مثلًا، حسن منك أن تؤكّد له الخبر ليطمئنّ إلى أحد الأمرين، فتقول له: "إنّ أخاك فائز في الامتحان على أنداده".

وكقول أحدهم: إنّك ناجح. فالمخاطب يشكّ بصحّة الخبر لذلك ألقي إليه الخبر مؤكّدا بـ(إنّ).

---

1 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 178/1.

2 – ينظر حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، 5/4.

3 – العلق: 1 – 5.

4 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 178/1.

5 – ينظر الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 57. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 49. وحامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، للبلاغة، 13/2.

وكقول أمير الشّعراء، أحمد شوقي:

دَقَّاتُ قَلْبِ المَرءِ قائِلَةٌ لَهُ... إنّ الحَياةَ دَقائِقٌ وثَوَانِي

ومثاله من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾[3]، فقد أكّد الخبر فيها بأداة واحدة هي (إنّ).

ولهذا يرى عبد القاهر الجرجانيّ أنّه إنّما يحسن التّوكيد إذا كان المخاطّب ظنّ على خلاف حكمك، وله تشوّف إلى الوقوف على الحقيقة، فيحسن تقوية الحكم له بأنّ ونحوها ليتمكّن المعنى المراد في نفسه ويطرح الخلاف وراء ظهره.

ثم قال: ومن ثمّ يحسن موقع إنّ إذا كان الخبر بأمر يبعد في الظّنّ مثله؛ لأنّ العادة جرت بخلافه، كقول أبي نواس:

عَلَيكَ بِاليَأسِ مِنَ النّاسِ ... إنّ غِنَى نَفْسِكَ في اليَأسِ

لمّا كان في مجرى العرف والعادة ألّا يدع النّاس الطّمع والرّجاء ويحملوا أنفسهم على اليأس ويجعلوا فيه الغنى كما ادعى، أكّده بأنّ[4].

3- المخاطب المنكر للحكم، حين يصل المخاطب إلى حالة الإنكار ورفض قبول الخبر، يكون من بلاغة الكلام الخبريّ وجوب اقترانه بالمؤكّدات الكثيرة التي تلائم حالة الإنكار والرّفض في نفسه.

لذا يجب أن يؤكّد له الكلام بقدر إنكاره، قوّة وضعفا، ذاك أنّ المتكلّم أحوج ما يكون إلى الزّيادة في تثبيت خبره إذا كان هناك من ينكره ويدفع صحّته، فهو حينئذ يبالغ في تأكيده حتّى يزيل إنكاره.

ومن ذلك قول الشّاعر، مُضَرّسُ بن رِبْعيٍّ:

إنَّا لنَصفحُ عنْ مَجَاهِلِ قوْمِنا ... ونُقِيمُ سالِفَةَ الْعَدُوِّ الأصْيَدِ

فأكّد بمؤكّدين، هما إنّ واللّام، في قوله " إنّا لنصفح" وهذا لمن ينكر عليهم الصّفح.

---

1 - النّحل: 90.

2 - هود: 37.

3 - التّوبة: 111.

4 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 49.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾[1]، فحينما اشتدّ إنكارهم أكّده بـ«إنّ» أوّلا وباللّام ثانيّا ليزيل منهم ذلك الشّك والإنكار.

كذلك ما قصّه الله تعالى علينا حكاية عن رسله عليهم السّلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكيّة، قال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾[2]. هكذا كذّبوهم، إنكارا منهم لإرسال الرّسولين، فقال تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[3]، لعلّهم يؤمنون ويزول إنكارهم، لكنّهم لم يفعلوا ذلك وبقوا على إنكارهم.

فقال الرّسل لهم في المرةّ الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾[4] فأكدّوا لهم بمؤكّدين بإنّ واسميّة الجملة، ولكن بعد ما أكّدوا لهم بهذين المؤكّدين زاد الإنكار: ﴿قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾[5].

فزاد التّوكيد في هذه المرّة الثّانية من طرف الرّسل: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[6] فأكّدوا بالقسم، في قوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾، وهذا القول جاري مجرى القسم في التّأكيد كما ذكره الزّمخشريّ في كشّافه، وأكّدوا بإنّ، في قوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ﴾، وأكّدوا باللّام في قوله: ﴿لَمُرْسَلُونَ﴾، والتّأكيد باسميّة الجملة، وذلك لمبالغة المخاطَبين في الإنكار، فلمّا رأى الرّسل منهم الشّدّة في الإنكار جاء الخطاب بأربعة مؤكّدات.

فهذا الضّرب يجب تأكيده بحسب قوّة الإنكار وضعفه، فكلّما ازداد الإنكار زيد في التّأكيد[7]، ولهذا يسمّى هذا الضّرب إنكاريّا. واعتبارات النّفيّ كاعتبارات الإثبات فيجرد عن المؤكّدات في الابتدائيّ ويقوّى بمؤكّد استحسانا في الطّلبيّ، ويجب التّوكيد في الإنكاريّ[8].

مثال آخر من القرآن الكريم وهو أنّ الله عزّ وجلّ حذّر الذين كفروا من أن ينزل بهم الإهلاك الشّامل الذي أنزله بكفّار أهل القرون الأولى، مبيّنا لهم أنّه إنّما أهلكهم ضمن مجرى سنّته الثّابتة في معاملة عباده.

1 – الصّافات: 39.

2 – يس: 13 – 14.

3 – يس: 14.

4 – يس: 14.

5 – يس: 15.

6 – يس: 16.

7 – الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص:93.

8 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 50.

فكان البيان الإخباريّ في أوّل الأمر بأسلوب التّساؤل عن إهلاك المكذّبين الأوّلين، لانتزاع الاعتراف بحصول المستفهم عنه، فقال الله عزّ جلّ: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾[1]. فإهلاك المكذّبين الأوّلين لرسل ربّهم قضيّة معروفة لدى النّاس الموجّه لهم هذا السّؤال، لذلك اكتفى النّصّ في بدء الأمر بتوجيه السّؤال لهم عن إهلاك الأوّلين.

ثمّ جاء البيان الإخباريّ مقترنا بمؤكّد واحد ابتدائيّ، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾[2]. أي: هم أشدّ بطشا من كفار أهل مكّة، كان هذا في الرّبع الأوّل من العهد المكّيّ من نشأة الدّعوة المحمّديّة. فجاء في هذه الآية جرّ تمييز "كم" الخبريّة بحرف الجرّ "من" للتّأكيد، مع أنّه يجوز مجيء هذا التّمييز غير مجرور بمن.

ثمّ جاء البيان الإخباريّ حول الموضوع نفسه مقترنا بمؤكّدين اثنين، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]. فأضيفت في الجملة كلمة "من" داخلة على لفظ "قبلهم" مع جرّ تمييز "كم" بحرف الجرّ "من" فهذه الزّيادة في اللّفظ قد جاءت لزيادة التّأكيد على ما جاء في سورة (ق).

ثمّ جاء البيان الإخباريّ حول الموضوع نفسه مقترنا بتأكيد زائد على النّصّين السّابقين، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[4]. فجاء الخبر في هذه الجملة مؤكّدا بثلاثة مؤكّدات:

(1) لام الابتداء في "لقد".

(2) حرف "قد" الذي من معانيه التّحقيق، ويؤتى به للتّأكيد.

(3) إدخال حرف "من" على لفظ "قبلهم" مع أنّ الكلام يتمّ بدونها[5].

والجري على هذا المنهج والسّير على تلك الطّريق في الأضرب الثّلاثة، يسمّى: إخراج الكلام مراعيّا لمقتضى الظّاهر، أي أنّ الخبر يخرج بهذه الطّرق؛ إمّا أن يكون ابتدائيا لخالي الذّهن فيخرج من غير مؤكّدات، أو يكون طلبيّا للمتردّد ويكون بمؤكّد واحد، أو يكون إنكاريّا لمن ينكر الخبر فيؤكّد بمؤكّدين فأكثر.

---

1 – المرسلات: 16.

2 – ق: 36.

3 – ص: 3.

4 – يونس: 13.

5 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،179/1.

ثانيّا – عدول الخبر عن مقتضى الظّاهر

بعد أن تكلّمنا عن خروج الخبر على مقتضى الظّاهر؛ فإنّه في بعض الأحيان قد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظّاهر، فيورد المتكلّم الكلام على خلافه لاعتبارات يلحظها، كأن تقتضي حالة المخاطَب خالي الذّهن تأكيد الخبر له، مع أنّ توجيه الخبر له كان بصورة ابتدائيّة لا تستدعي بحسب الظّاهر تأكيد الخبر له، فحين نؤكّد له الخبر ملاحظين حالته التي تقتضي ذلك، فإنّا نوجّه له الخبر مؤكّدا على خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا يسمى: "إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر"[1].

وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر له صور كثيرة، منها:

1- أن ينزّل غير السّائل منزلة السّائل[2]، أي تنزيل خالي الذّهن منزلة السّائل المتردّد[3]، يقول القزوينيّ: "وسلوك هذه الطّريقة شعبة من البلاغة فيها دقّة وغموض"[4].

وذلك بأن يُلقي المتكلّم الكلامَ للمخاطَب مُؤَكّدا، والتّأكيد مقتضى الحال الذى هو السّؤال تنزيلا، لكنّه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السّؤال حقيقة[5]. فيؤكّد له الكلام إذا تقدّم ما يشير إلى حكم الخبر فتستشرف نفسه وتتطلّع إليه استشراف الطّالب المتردّد، وذلك كثير كلام العرب وفي القرآن الكريم.

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾[6]، فحين تقدّم قوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي﴾، صار المقام مقام تردّد بأنّ القوم هل حُكِم عليهم بالإغراق أم لا؟ فقيل: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾، فصار مع كونه غيرَ سائل في مقام السّائل المتردّد.

أي فصار المقام مظنّة للتّردّد والطّلب – وان لم يتردّد المخاطَب، ولم يطلب بالفعل – وذلك لأنّه تكاد نفس الذّكيّ إذا قُدِّم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن تتردّد في شخص الخبر، وتطلبه من حيث أنّها تعلم أنّ الجنس لا يوجد إلّا في فرد من أفراده، فيكون ناظراً إليه

1 – المرجع نفسه، 137/1.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،72/1. 196/2. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 50.

3 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 58.

4 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،72/1.

5 – الدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، 375/1.

6 – هود: 37.

بخصوصه كأنّه متردّد فيه، كنظر السّائل – فقوله – ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي﴾ يشير إلى جنس الخبر وأنّه عذاب – وقوله:﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ – يشير إلى خصوص الخبر الذي أشير إليه ضمنا في قوله: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي﴾[1].

ولهذا فإنّ من الظّاهر أنّ مقدّمات الكلام تشعر بأنّ الله عزّ وجلّ قضى أن يغرق من لم يؤمن مع نوح من قومه، إذ الإخبار بأنّه لن يؤمن من قومه إلّا من قد آمن، والأمر بصناعة الفلك التي لا تتسع إلّا للمؤمنين ولما يحتاجون في رحلتهم البحريّة، يدلّ على أنّ سائر القوم مغرقون، فاستشرفت نفس نوح عليه السّلام لطلب تأخير إهلاكهم إمهالا، أو صرف النّظر عن إهلاكهم إهلاكا عامّا شاملا، فبادره الله عزّ وجلّ، بقوله: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾، وأكدّ له ما قضاه سبحانه من إهلاكهم بالغرق، فقال له:﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ فاشتملت هذه الجملة على مؤكّدين هما: "إنّ" و"الجملة الاسميّة"[2].

ومن الأمثلة كذلك، قول الله عزّ وجلّ لرسوله صلّى الله عليه وسلّم بشأن الذين اعترفوا بذنوبهم فخلطوا عملا صالحا وآخر سيئا: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[3].

فلفظ صلّ عليهم: أي: وادع لهم بالرّحمة، مسمّعا دعاءك لهم. بعد هذا الأمر للرّسول صلّى الله عليه وسلّم بأنّ يصلّي عليهم، استشرفت نفس الرّسول صلّى الله عليه وسلّم للسّؤال عن فائدة هذه الصّلاة التي يسمعهم إيّاها، فقال الله له مؤكّدا: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾. فاشتملت هذه الجملة على مؤكّدين: "إن" و"الجملة الاسميّة"[4].

ومثاله أيضا، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[5]، فإنّ فإنّ أمرهم بالتّقوى يشير إلى جنس الخبر الآتي بعده، وأنّ هناك أهوالا تؤمّن التّقوى من فزعها في ذلك اليوم، فكان المقام مقام تردّد في أنّه هل هناك أمامهم أمر مهمّ يقع لهم إنّ لم يتّقوا، فقيل إنّ زلزلة إلخ، وهكذا يقال فيما بعده.

1 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، على الهامش، ص: 59.

2 – ينظر حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، ص: 138.

3 – التّوبة: 103.

4 – ينظر حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، ص: 138.

5 – الحجّ:1.

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾[1]. فإنّ اتهام النّفس بالسّوء يشير إلى جنس الخبر الآتي بعده، وهو أنّ النّفس البشريّة من صفاتها تأمر صاحبها بفعل السّوء إلّا من عصمه الله من كيدها، فكان المقام مقام تردد في أنّه هل هناك إنسان يمكنّه النّجاة من كيدها؟ وهل هناك نفس لا تأمر بالسوء؟ أو هل النّفس أمارة بالسّوء؟ فقيل: نعم إنّ النّفس لأمارة بالسّوء، وهذا يقتضي تأكيد الحكم الذي في جملة الجواب، فكان مدخول قوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ مؤكّد لمضمون ما تقدّمه وأشار إليه، من قوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ فهي تشير إلى أنَّ النفس محكوم عليها بشي غير محبوب أصبح المخاطب مستشرفا متطلعاً إلى نوع هذا الحكم، فنزل من أجل ذلك منزلة الطّالب المتردّد و ألقي إليه الخبر مؤكّدًا.

ومن الأمثلة قول بعض العرب:

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الْفِدَاءُ ... إِنْ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ

وقول بشار بن برد:

بَكِّرا صاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ ... إِنَّ ذاكَ النَّجاحَ في التَّبْكِيرِ

الهجير: نصف النّهار في القيظ عند شدّة الحرّ، لما قدّم الأمر بالتّبكير كانت نفس المخاطب مستشرفة للسّؤال عن السّبب، طالبة تأكيد مضمون الجملة التّعليليّة التي تجيب على سؤال يلاحظ ذهنا، فقال: "إن ذاك النّجاح في التّكبير". فأكّد بمؤكّدين: "إنّ" و"الجملة الاسميّة"[2].

وروي عن الأصمعي أنّه قال: كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتيان بشّارا فيسلّمان عليه بغاية الإعظام ثمّ يقولان: يا أبا معاذ ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتّى يأتي وقت الزّوال ثمّ ينصرفان، فأتياه يوما فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة؟ قال: هي التي بلغتكما. قالا: بلغنا أنّك أكثرت فيها من الغريب. قال: نعم، إنّ ابن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف.

قالا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما:

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير ... إنّ ذاك النّجاح في التّبكير

---

1 – يوسف: 53.

2 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، ص: 139.

حتّى فرغ منها، فقال له خلف: لو قلت يا أبا معاذ مكان «إنّ ذاك النّجاح»: «بكّرا فالنّجاح» كان أحسن. فقال بشار: إنّما بنيتها أعرابيّة وحشيّة، فقلت: «إنّ ذاك النّجاح» كما يقول الأعراب البدويّون، ولو قلت: «بكّرا فالنّجاح» كان هذا من كلام المولّدين، ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة. فقام خلف فقبّل بين عينيه[1].

ومنه قول الشّاعر أبي الطّيب المتنبّي:

تَرَفَق أيُّها المَولَى علَيهُم... فإنَّ الرّفقَ بالجَاني عِتَابُ

فالأصل أنّ يورد الخبر هنا خاليا من التّوكيد لأنّ المخاطَب خالي الذّهن من الحكم، ولكن لمّا تقدّم في الكلام ما يُشعِرِ بنوع الحكم أصبَحَ المخاطب متشوّقا لمعرفته فنزل منزلة السّائل المتردّد الطّالب، واستحسن إلقاء الكلام اليهِ مؤكّدا جريا على خلاف مقتضى الظّاهر.

2- تنزيل غير المنكر منزلة المنكر[2]: إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، أو كان حاله يتطلّب ذلك لغرض بلاغيّ، كالتهكّم والسّخرية به، أو لوعظه وإرشاده،... بمعنى أن ينزل من لا ينكر الخبر؛ كالخالي والسّائل والعالم منزلة من ينكره تهكمّا به إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار أو أراد المتكلّم تنزيله ذلك لسبب ما.

فالمسلم المهمل في برّ والديه تقول له: إنّ برّ الوالدين والإحسان إليهما لفريضة واجبة من ربّ العالمين. تنزيلاً له منزلة المنكر، وإن لم يكن منكراً لبرّ الوالدين، لأنّ إهماله البرّ بهما أمارة من أمارات الإنكار، فأكّدنا له الخبر بإنّ واللّام.

ومن أمثلته كقول حجل بن نضلة القيسي الباهليّ، بشأن ابن عمه "شقيق":

جاء شَقيقٌ عارضاً رُمَحهُ ... إنَّ بني عَمك فيهم رماحُ

(فشقيقٌ) رَجلٌ لا يُنكر رماحَ بني عمّه، ولكن مجيئه على صورة المعجب بشجاعته، واضعاً رُمحَه على فخذيه بالعرض وهو راكب وحَامله عرضاً على كتفه في جهة العدُو بدون اكتراثه به، بمنزلة انكاره أنَّ لبني عمّه رماحا، وأنّ لديهم أسلحة، وأنّهم شجعان، ولن يجد منهم مُقاوماً له؛ كأنهم كلّهم في نظره عُزلٌ وعاجزون عن الدّفاع على أنفسهم[3]، ومن ثمّ نزله حجل بن نضلة ابن عمّه منزلة المنكر، فاقتضى حاله تأكيد الخبر الموجّه له، فقال له ، مؤكّدا: "إنّ بني عمّك فيهم رماح".

---

1 – الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 179.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،196/2.

3 – المرجع نفسه، 75/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 59.

ومعنى فيهم رماح: أي: في حوزتهم وفي ملكهم رماح كثيرة[1]. وفي البيت تهكّم واستهزاء، كأنّه يرميه بالضّعف والجبن، وبأنّه لو علم أنّ فيهم رماحًا لما حملت يده السّلاح ولفرّ من خوف المواجهة، ولهذا يلقى إليه الكلام مؤكّداً. وإن لم يكن في ظاهر حاله منكراً.

ومن هذا خطاب من لا يهتم بالسّاعة ولا بالبعث ولا بالقيامة – وإن كان يؤمن بها – فنخاطبه بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ﴾[2]. فإتيان السّاعة حقيقة لا ينكرها المسلمون، ولكن تصرّف المسلمين حيال هذه الحقيقة تصرّف من لا يؤمن بها، ولهذا يخاطب أمثال هؤلاء خطاب المنكرين لقيام السّاعة فيُؤكد لهم الخبر بمؤكدين فأكثر، وقد أُكد الخبر بإنّ واللّام.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[3]، فقد أكّد إثبات الموت بمؤكّدين – وإن كان الموت على ما هو متعالم لدى البشر حقّ لا يشكّ فيه أحد، ولا ينكره مخلوق، ومع ذلك فقد أكّد إثبات الموت بتأكيدين: إنّ، واللّام – لتنزيل المخاطَبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قال: ﴿لَمَيِّتُونَ﴾ دون «تموتون». وأكّد إثبات البعث بعد ذلك تأكيدًا واحدًا وإن كان ممّا ينكر؛ لأنّه لمّا كانت أدلّته ظاهرة كان جديرًا بأن لا ينكر، بل إمّا أن يعترف به أو يتردّد فيه، فينزل المخاطبون منزلة المتردّدين، تنبيهًا لهم على ظهور أدلّته، وحثًّا لهم على النّظر فيها، ولهذا جاء تبعثون على الأصل[4].

وكقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾، يقول الألوسيّ: "والتّأكيد للاعتناء بشأن الخبر، وحمله على تنزيل غير المنكر بمنزلة المنكر عندي"[5].

فلا ريب أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم والصّحابة الكرام لا ينكرون استجابة الله لهم، بل هم موقنون وعالمون بها، لكن شدّة الموقف والرّغبة في التّعجيل بالاستجابة أنزلهم القرآن منزلة

---

1 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 184/1.

2 – الحجر: 85.

3 – المؤمنون 15– 16.

4 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،76/1. وأحمد مطلوب: أساليب بلاغية، ص: 102.

5 – الألوسيّ: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، 162/6.

المنكر كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[1]، لذا أكّد لهم الخبر.

وهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾. قال ابن عاشور: "وتأكيد الخبر ب(إنّ) في قوله: ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ لتنزيل المخاطبين منزلة من ينكر أنّه يتربصّ بهم كما يتربّصون به؛ لأنّهم لغرورهم اقتصروا على أنّهم يتربّصون به ليروا هلاكه، فهذا من تنزيل غير المنكر منزلة المنكر"[2].

3- تنزيل المنكر منزلة غير المنكر[3]: بمعنى جعل المنكر كأنّه غير منكر، أي تنزيله منزلة خالي الذّهن أو المتردّد، وعليه فلا يعتدّ بإنكاره ولا يلتفت إليه، وذلك إذا كان لديه من الأدلّة الواضحة والبراهين القاطعة ما يكفي لإقناع المنصفين الذين ينشدون الحقّ.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[4]، فهذا القول خبر، وقد ألقي للمنكر خلوا من التّأكيد تنزيلا له منزلة من لم يكن منكرا ولا مترددا، إذ العقل قاض بأنّ تعدّد الآلهة يقتضي تخالف أفعالهم لاختلاف علومهم وإرادتهم، وكلّ منهم له التّصرف في السّموات والأرض، والقدرة على إيجاد الممكنات فتتضارب أفعالهم ويفسد نظام الكون، والمشاهد أنّه على أتمّ نظام، فهو الواحد لا شريك له، فالمنكر إذا كان لديه دلائل وشواهد لو تأمّلها لارتدع وزال إنكاره، لهذا أنزله الخطاب منزلة غير المنكر فجاء بغير تأكيد.

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5]، ومعناه: أنّ القرآن ليس مظنّة للرّيب، ولا موضعا للشّك، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم ممّا ينكره الكثير من الكفار، وكان مقتضى الظّاهر أن يؤكّد، فيقال: إنّه لا ريب فيه، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما بين أيديهم من الدّليل الواضح الدّال على أنّه لا ينبغي أن يكون موضع ريب[6].

وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[7]. فقد أكّد إثبات البعث تأكيدا واحدا وإن كان كان مما ينكر؛ لأنّه لما كانت أدلّته ظاهرة كان جديرا بألّا ينكر، بل إمّا أن يعترف به أو يتردّد

1 - البقرة: 214.

2 - ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 62/27.

3 - القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،196/2.

4 - البقرة: 163.

5 - البقرة: 2.

6 - حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، 35/4.

7 - المؤمنون 16.

فيه، فنزل المخاطبون منزلة المتردّدين فيه؛ تنبيها لهم على ظهور أدلّته، وحثّا على النّظر فيها، ولهذا جاء ﴿تُبْعَثُونَ﴾ على الأصل[1].

4- أن ينزل العالم بالفائدة ولازمها – وبهما معاً – منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة، والعالم باللّازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللّازم[2]؛ وذلك لأنّه غير عامل بمقتضى علمه، فيقدّم له الخبر كما يقدّم للجاهلين به[3].

ومن هذا قول الفرزدق يخاطب هشام بن عبد الملك حين تجاهل معرفة زين العابدين عليّ بن الحسين رضي الله عنهما[4]:

هذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللهِ كُلِّهِمِ ... هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ... والْبَيْتُ يَعْرِفُهُ والْحِلُّ والْحَرَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا ... إِلى مَكَارِمِ هَذَا يَنْتَهِي الْكَرَمُ
يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ ... رُكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

فهشام بن عبد الملك يعرف أنّ هذا الذي التفّ النّاس حوله هو علي بن الحسين رضي الله عنهما، ولكنّه تجاهله لغرض في نفسه، فخاطبه الفرزدق بهذه الأبيات منزّلًا إيّاه منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، ولا يخلو هذا الأسلوب من توبيخ وتأنيب للمخاطَب وتعريض به.

وقصة ذلك أنّه لمّا حجّ هشام بن عبد الملك في أيّام أبيه عبد الملك، طاف بالبيت الحرام، وجهد أنْ يصل إلى الحجر الأسود ليستلمه فلم يقدر على ذلك لكثرة الزّحام، فَنُصب له كرسيّ وجلس عليه ينظر إلى النّاس ومعه جماعة من أعيان الشّام، فبينما هو كذلك إذ أقبل الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب فطاف بالبيت، فلمّا انتهى إلى الحجر الأسود تنحّى له النّاس حتّى استلم الحجر، فقال رجل من أهل الشّام لهشام بن عبد الملك: مَن هذا الذي هابه النّاس هذه الهيبة؟ فقال هشام: لا أعرفه، مخافة أنْ يرغب فيه أهل الشّام. وكان

1 – الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 48/1.

2 – ابن عريشاه: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،232/1.

3 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 185/1.

4 – المرجع نفسه، 420/1.

الشّاعر العربيّ المسلم المعروف الفرزدق حاضراً في ذلك الموقف، فقال بقوّة واعتداد أنا أعرفه، ثمّ اندفع بهذه القصيدة المشهورة.

ومثال تنزيل العالم بالفائدة ولازمها، قولنا: لمن يعلم وجوب الصّلاة، وهو لا يصلّي "الصّلاة واجبة" توبيخاً له على عدم عمله بمقتضى علمه.

وكقولنا لمن يؤذي أباه ويقسو عليه: هذا أبوك فأحسن إليه. فكأنّك تقول له: إنّ هذه المعاملة لتدلّ على أنّك تجهل أبوته لك[1].

وقد جعل السّكّاكيّ هذا من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر؛ فهو عنده مثل تنزيل غير السّائل منزلة السّائل ونحوه ... وقيل: إنّ الخطيب لم يجعل ما هنا من ذلك الباب؛ لأنّ الخبر لا يختلف في التّأكيد وتركه في مخاطبة الجاهل بفائدة الخبر ولازمها، ومخاطبة العالم بهما المنزل منزلة الجاهل[2].

5 – دلالة المؤكّدات

وبعد أن عرفنا أضرب الخبر؛ سواء ما كان منها مراعيًا لمقتضى الظّاهر، أم ما كان منها على خلاف مقتضى الظّاهر، فإنّ كلّ ذلك له دلالته حسب الغرض الذي من أجله سيق الخبر، وأنّ الفارق فيه هو المؤكّدات؛ كثرة وقلّة وعدما، وهذا ما يجعل معرفة دلالة المؤكّدات من الأهميّة بمكان في لمُلقي الخبر.

فالغرض الأوّل من توكيد الكلام هو إعلام المخاطب بأنّه يقول كلامه جازما، قاصدا لما يدلّ عليه كلامه، متثبّتا منه، لا يقوله عن توهّم أو ثرثرة أو تضليل أو اختراع أو نحو ذلك[3].

كما أنّه قد يؤتى بالتّوكيد لأغراض بلاغية غير ما سبق بيانه، كالرّد على اعتقاد غير صحيح، وادعاء باطل، والتّعريض بغباوة المخاطب، وتنزيل المخاطب منزلة منكر ما دلّ عليه التّوكيد، والافتخار، والمدح، والذّم، والتّرحم، والتّشنيع، والإشعار بهول الحدث وفظاعته، إلى غير ذلك من أغراض يلمح إليها البليغ إلماحا بأسلوب التّوكيد[4].

وهذا ما يجعلنا نختصر الكلام في دلالة المؤكّدات من خلال النّقاط التّالية[5]:

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 51. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 58.

2 – الصّعيديّ: بغية الايضاح، 40/1.

3 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 186/1.

4 – المرجع نفسه، 466/1.

5 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 52. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 185/1.

1 – التّوكيد تمكين الشّيء في النّفس وتقويته، لإزالة الشّكوك، وإماطة الشّبهات عمّا أنت بصدد الإخبار عنه، والمراد به في هذا الباب تأكيد الحكم (أي الفائدة المراد توصيلها للمخاطَاب) لا تأكيد المسند إليه، ولا تأكيد المسند[1].

2 – التّوكيد في الجمل الاسميّة يكون بأنّ، أو بأنّ واللّام، أو بأنّ واللّام والقسم، كما عرفنا من قبل، وفي الجمل الفعليّة يكون بقد، أو بقد والقسم، كقول العبَّاس بن مرداسٍ[2]:

لَقد عَظُم البَعيرُ بغير لُبٍّ... فَلَم يَستَغنِ العِظَم البَعيرُ

3 – المؤكدات المشهورة التي يؤكّد بها الخبر، هي: إنّ، أنّ، لام الابتداء، وهي اللّام المزحلقة حينما تزحلق عن صدر الجملة، ونونا التّوكيد، القسم، أمّا الشّرطية، أحرف التّنبيه، أحرف الزّيادة، ضمير الفصل، تقديم الفاعل في المعنى، نحو: محمّد يقوم، السّين وسوف الدّاخلتان على فعل دالّ على وعد، أو وعيد، نحو: سأمنح المجتهد جائزة، وسأعاقب المسيء، قد التي للتّحقيق، تكرير النّفي، إنّما[3].

4 – الخطاب بالجملة الاسميّة وحدها أوكد من الخطاب بالجلمة الفعليّة، فإذا أريد مجرّد الإخبار فقط أتى بالفعليّة، وإن أريد التّأكيد فبالاسمية وحدها، أو بها مع إنّ، أو بهما وباللّام، ثمّ بالثّلاثة والقسم[4].

هذا والتّأكيد كما يأتي في الخبر يأتي في الإنشاء، كقول الشّاعر:

هلَّا تَمُنُّنْ بوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كما عَهِدْتُكِ في أيّامِ ذي سَلَمِ

ولكنّه لا يكون فيه لدفع التّردد، أو الإنكار، لكنّ لدلالته على استبعاد الحكم من المُخبر، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[5]. جملة إنّ قومي كذّبون، خبرية اسمية، والمراد إظهار التّحسر[6].

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 52.

2 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

3 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها. وينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، على الهامش المحقّق عبد المنعم خفّاجي،70/1. والصّعيديّ: بغية الإيضاح، على الهامش، 44/1. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 189/1. والهامشيّ: جواهر البلاغة، ص: 58. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 55. وأحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 278.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 52.

5 – الشّعراء: 117.

6 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 95.

فنوح عليه السّلام لم يكن يتوقّع أن يكذّبه قومه، وقد جاءهم من ربّهم بالنّور والهدى، فكان تكذيبهم صدمة له يريد أن يوطّن عليها نفسه[1]. لهذا هو بمثابة من يستبعد حكم التّكذيب عنه، والتّوكيد للإشارة إلى مجيء الخبر على خلاف ظنّه، فكأنّ نفس نوح تستبعد الخبر وتنكره، فيؤكّده لها.

5- من فوائد «إنّ» غير التّوكيد[2]:

أ - ربط الجملة بما قبلها، كما تقدم في قوله: إن غناء الإبل الحداء، فلو أسقطت إنّ، لم يقل إلّا بالفاء، فيقال: فغناء الإبل الحداء.

ب - تهيئة النّكرة وصلاحيتها لأن تكون مسندا إليه، كقول عمر ابن أبي ربيعة:

إنَّ دَهْراً يَلُفُّ شَمْلي بِسُعْدَى ... لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالإحْسَانِ

جـ - غناؤها عن الخبر في بعض المواضع، كقولهم: إنّ مالا، وإنّ ولدا، وإنّ عددا يريدون إنّ لهم مالا، وإنّ لهم عددا، وعليه قول الأعشى:

إنّ محلاً، وإنّ مرتحلا ... وَإنّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا

تقدير المحذوف إنّ لنا في الدّنيا محلا، ولنا عنها إلى الآخرة مرتحلا.

د - الدّلالة على أنّ الظّنّ كان من المتكلّم في الذي كان أنّه لا يكون كقولك للشّيء هو بمرأى ومسمع من المخاطب: إنّه كان من الأمر ما ترى، وأحسنت إلى فلان ثمّ إنّه جعل جزائي ما ترى، وعليه قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾. ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾.

يقول الجرجانيّ: "واعلم أنّها قد تدخل للدّلالة على أنّ الظّنّ قد كان منك أيّها المتكلّم في الذي كان أنّه لا يكون. وذلك قولك للشّيء هو بمرأى من المخاطب ومسمع: «إنّه كان من الأمر ما ترى، وكان منّي إلى فلان إحسان ومعروف، ثمّ أنّه جعل جزائي ما رأيت»، فتجعلك كأنّك تردّ على نفسك ظنّك الذي ظننت، وتبيّن الخطأ الذي توهّمت"[3].

هـ - أنّ لضمير الشّأن معها حسنا لا يكون بدونها، نحو: أنّه من يتق ويصبر. أنّه من يعمل سوءا يجز به. أنّه لا يفلح الكافرون.

1 - أحمد عبد الله البدويّ (المتوفّى: 1384هـ): من بلاغة القرآن، نهضة مصر القاهرة، عام النّشر: 2005، ص: 117.

2 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 52. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 55.

3 - الجرجانيّ: دلائل الإعجاز، ص: 214.

6 – دلالة الجمل

ممّا تمسّ الحاجة إلى معرفته، الفرق بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة في الاستعمال، لِوُعُورَة المسلك ودقّة الصّنع، إذ قلّما يفطن له الفصحاء ذوو الدّراية في المنطق، وبيان ذلك أن الجملة قسمان:

1- جملة اسميّة: وتفيد بأصل وضعها ثبوت الحكم فحسب، بلا نظر إلى تجدّد ولا استمرار، لكون الأصل فيها التّحدث بها عن الواقع عند إنشاء الجملة[1].

فقولنا: الله ربّ العالمين، نوح رسول الله، الجنّة دار نعيم المتّقين، النّار دار عذاب المجرمين،.. فكلّ هذه الجمل لا تدلّ بأصل وضعها على أكثر من إثبات النّسبة أو نفيها بين ركني الإسناد.

فإذا قلنا: عليّ مسافر، فلا يستفاد من ذلك سوى ثبوت السّفر فعلا لعليّ دون نظر إلى تجدّد ولا حدوث، فالمعنى فيه شبيه بالمعنى في قولنا: محمّد طويل ومحمود قصير، فكما لا يقصدها هنا إلى أن يجعل الطّول والقصر يتجدّد ويحدث، بل يقصد إيجابهما وثبوتهما فقط، كذلك لا يتعرّض في قولنا: علي مسافر لأكثر من إثبات السّفر فعلا لعليّ[2].

ولكن قد تحفّ بها قرائن أخرى تستفاد من سياق الكلام، كأن يكون في معرض مدح أو ذمّ أو حكمة، أو نحو ذلك، ممّا يناسبه الدّوام والثبوت، فتفيد الدّوام والاستمرار حينئذ، وعليه قول جُؤَيَّة بن النَّضْر يتمدّح بالغنى والكرم:

ما يأْلَفُ الدِّرْهَمُ الصَّيَّاحُ صُرَّتَنا ... لَكنْ يَمُرُّ عَلَيْها وهْو مُنْطَلِقُ[3]

الصّرّة: يراد بها كيس الدّراهم. وسياق الكلام في معرض المدح دالّ على إرادة الاستمرار مع الثّبوت... ويُريد أنّ دراهمه لا ثباتَ لها في الصّرّة ولا بقاء، فهي دائما تنطلق منها، وتمرق مُرق السِّهام من قِسيّها، لتوَزّعَ على المعوزينَ وأرباب الحاجات[4].

وذلك لأنّه ما جاء بفعلٍ يدلّ على زمنٍ، وإنّما جاء بالاسم (منطلق)، والاسم الذي في الأصل لا يدلّ على الزّمن، فلمّا أراد الشّاعر دلالة اللّفظ على هذا المعنى أبرز المسند في

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 213/1.

2 – المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

3 – العمريّ ابن عبد الحقّ الطَّرابلسيّ (المتوفّى: نحو 1024 هـ) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشّحنة، تحقيق ودراسة: الدّكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1439هـ – 2018م، ص: 238.

4 – ينظر الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 67.

صورة الاسم حتّى لا يتقيد بزمانٍ دون زمان، ولو قال: هو ينطلق، وهو ينطلق لدلّ على أنّه استقرّ في صرّته ثمّ حدث له الانطلاق.

ولهذا فالشّاهد هنا قوله: (وهو منطلق) على إفادة الدّوام ليكون المدح أكمل، حيث عبر بمنطلق للإشعار بأنّ انطلاق الدّراهم من الصّرّة أمر ثابت لا يتجدّد وأنّ الدّراهم ليس لها استقرار في الصّرّة، مبالغة في المدح بالكرم[1]، وكما يرشد إلى ذلك ما قبله:

إنَّا إذا اجْتَمَعَتْ يَوْماً دَراهِمُنا ... ظَلَّتْ إلى طُرُقِ المَعرُوفِ تَسْتَبِقُ

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، فسياق الحديث في معرض المدح دالّ على إفادة الاستمرار والدّوام[2].

ومن الأمثلة التي تدلّ قرينة الذّم فيها على الدّوام والاستمرار، قول الله عزّ وجلّ في سورة فاطر: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾[3]، فقد جاء هذا النّصّ في معرض التّحذير من الشّيطان وذمّه[4]، وهذا يفيد الاستمرار والدّوام.

وخلاصة الكلام في الجملة الاسميّة أنّها لا تفيد الثّبوت بأصل وضعها ولا الاستمرار بالقرائن، إلّا إذا كان خبرها مفردا، نحو: العلم نافع، أو جملة اسميّة، نحو: العلم هو راحتي. أمّا إذا كان خبرها جملة فعليّة فإنّها تفيد التّجدد.

2 – جملة فعليّة: وتدلّ بأصل وضعها على التّجدّد[5] في زمن معين مع الاختصار[6]؛ لأنّ المعنى على التّجدد، لا الثّبوت، فلا يستفاد من نحو: طلعت الشّمس، إلّا إثبات الطّلوع فعلا للشّمس في زمن مضى.

تفسير هذا أنّ الفعل يدلّ على أحد الأزمنة الثّلاثة بذاته لا بقرينة خارجة عنه – أمّا احتياج الفعل المضارع إلى قرينة في تعيين الحال أو الاستقبال فهو تعيين للمراد لا تعيين للزّمن؛ لأنّه دالّ عليه بالوضع – وهذا الزّمن الذي هو أحد مدلوليه "مدلوله الثّانيّ الحدث" لا تجتمع أجزاؤه في الخارج، بل تتصرم وتتقضي شيئا فشيئا، ومن ثمّ كان الفعل مع إفادته الزّمن

1 – الجناجيُ: النّظم البلاغيّ، ص: 384.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56. حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،215/1.

3 – فاطر: 6.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،215/1.

5 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 133/2. والصّعيديّ: بغية الإيضاح، 187/1.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56 – 57. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 135.

يفيد أيضا تجدّد الحدث وحصوله بعد أن لم يكن، بخلاف الاسم، فإنّه إنّما يدلّ على الزّمن المعين بقرينة أخرى، كأن يقال: أمس أو الآن أو غدا[1].

وقد تفيد الاستمرار والتّجدّد شيئا فشيئا بمعونة القرائن إذا كان الفعل مضارعا، ومن البيّن في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾[2]، فالقصد الدّلالة على حدوث التّسبيح وتجدّده من الجبال آنا إثر آن، وحالا بعد حال.

ونحوه قول طَرِيفٌ بن تميم العَنْبَرِيُّ يتمدّح بجرأته وشجاعته:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلَةٌ ... بَعَثُوا إليَّ رسُولَهُمْ يتوَسَّمُ

فنلحظ هنا الفعل يتوسّم يدلّ على تجدّده[3]، والشّاعر يريد أنّ كلّ قبيلة ترد سوق عكاظ تبعث عريفها ليتفرّس في وجوه القوم مرّة بعد أخرى، ويتوسّمها وقتا بعد وقت، لعلّه يهتدي إلى معرفتي[4]. لتأخذ بثأرها منّى، وتتكلّ بي لأنّي طالما أوقعت بها، وأذقتها صنوف المذلّة والهوان[5].

والهوان[5].

ومن دلالة الفعل على الاستمرار التّجدّدي بالقرائن، قول المتنبّي:

تُدَبّرُ شرْقَ الأرْض وَالغرْبَ كَفُّهُ... وَلَيسَ لها وَقْتاً عنِ الجُودِ شَاغِلُ

فقرينة المدح تدلّ على أنّ تدبير الملك ديدنه وحاله المستمرة التي لا يحيد عنها[6]. إذا المدح قرينة دالّة على أنّ التّدبير أمر مستمر متجدّد آنا بعد آن.

تنبيهات[7]:

1- الجملة الاسمية إنّما تفيد الدّوام والثّبات بقرينة المقام إذا كان خبرها مفردا أو جملة اسميّة، فمفردا، نحو: محمّد كريم، وجملة اسميّة، نحو: عليّ أبوه جوّاد. أمّا إذا كان خبرها فعليّة فإنّها تفيد التّجدّد.

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56 – 57.

2 – ص: 18.

3 – السّبكيّ: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، 316/1. القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 113/2.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56 – 57.

5 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 68.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 56 – 57.

7 – ينظر المرجع نفسه، ص: 57.

2- المسند تارة يكون مفردا فعلا كان أو اسما، فالفعل، نحو: قدم سعدٌ، والاسم، نحو: سعدٌ قادم، وطورا يكون ظرفا للاختصار، نحو: الكتاب عندك. وحينا يكون جملة للأسباب الأتية:

أ- إذا قصد تقوية (تأكيد) الحكم بتكرير الإسناد، نحو، محمّد حضر، ففي الجملة تكرار الاسناد مرّتين، مرّة أسند الحضور لمحمّد، ومرّة أسند الحضور للفاعل وهو محمّد الذي جاء ضميرا مستترا، نقدّره بهو.

وكقول المتنبّي:

واللهُ يُسْعِدُ كلّ يوْمٍ جَدَّهُ...ويزيدُ مِنْ أعدائِهِ في آلِهِ

فجملة يسعد، جملة فعليّة، وهي الخبر، قُصد بها تقوية الحكم، لأنّ المسند (الإسعاد) أُسند مرّتين، مرّة لاسم الجلالة الله الذي هو المبتدأ، وهنا أسند إليه كخبر، ومرّة للضّمير المستتر الذي يقدّر بـ"هو" وهو الفاعل، ويعود على اسم الجلالة الله، وهنا يسند إليه كفعل.

ب- إذا قصد قصر الحكم وتخصّصه بالمسند، نحو: أنا سعيت في حاجتك، أي السّاعي فيها أنا لا غيري.

جـ- إذا كان سببيّا أي: جملة معلّقة على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، نحو: محمّدٌ خُلُقُه عظيمٌ، فمحمّد: مبتدأ أوّل، خلقه: مبتدأ ثانٍ، كريم: خبر المبتدأ الثّانيّ، والجملة الاسميّة المؤلّفة من المبتدأ الثّانيّ وخبره في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل.

ثانيّا – الكلام عن الإنشاء

وكما فعلنا مع الخبر؛ فإنّ أوّل ما نبدأ به في الحديث عن الإنشاء نبدأ بالتّعريف، ثمّ نتكلّم عن باقي المسائل.

1 – تعريف الإنشاء لغة واصطلاحا

أ – الإنشاء في اللّغة:

الإنشاء مفرد جمعه إنشاءات، وهو من مادّة نشأ، مصدر أَنْشَأ، وله في اللّغة معاني عدّة، منها الرّفع، قال تعالى: ﴿وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾[1]. بمعنى يرفع[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾[3] هي السّفن التي رفع قلعها، وإذا لم يرفع قلعها فليست بمنشئات[4].

ومن معانيه اللّغويّة البعث، قال تعالى: ﴿وأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرى﴾[5]. أي البَعْثَةَ[6].

ومنها الخلق والإيجاد والإبداع والابتداء[7]، فكلّ من ابتدأ شيئا فقد أنشأه[8]. قال الزّجاج في في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾[9]. أي ابتدعها وابتدأ خلقها[10].

جاء في اللّسان: ومنه: أنشا السّحاب يمطر: بدأ. وأنشأ دارا: بدأ بناءها. وقال ابن جني في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه: يؤدّى ذلك في كلّ موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها، فاستعمل الإنشاء في العرض الذي هو الكلام. وأنشأ يحكي حديثا: جعل. وأنشأ يفعل كذا، ويقول كذا: ابتدأ وأقبل. وفلان ينشئ الأحاديث أي يضعها[11].

---

1 – الرّعد: 12.

2 – الزَّبيدي: تاج العروس،466/1.

3 – الرّحمن: 24.

4 – جميل صليبا: المعجم الفلسفيّ، 161/1.

5 – النّجم: 47.

6 – ابن منظور: لسان العرب،170/1.

7 – الزَّبيدي: تاج العروس،468/1.

8 – جميل صليبا: المعجم الفلسفيّ،161/1.

9 – الأنعام: 141.

10 – ابن منظور: لسان العرب،170/1.

11 – المرجع نفسه، 171/1.

والجامع بين هذه المعاني هو أنّ الإنشاء يفيد الإحداث، قال الطّبريّ: وأصل "الإنشاء"، الإحداث يقال: قد أنشأ فلان يحدث القوم، بمعنى: ابتدأ وأخذ فيه[1].

لهذا عرّف الجرجانيّ الإنشاء، بقوله: "إيجاد الشيء الذي يكون مسبوقا بمادّة ومدة"[2].

وعليه فالإنشاء في اللّغة عامّ يتعلّق بكلّ منشئ جديد أو محدث؛ سواء الكلام أم غيره، ونحن في موضوعنا يهمّنا الإنشاء الخاصّ بالكلام، وعليه استعمل فيه، وهذا له ارتباط بالجانب الاصطلاحي لأنّ كلاً منهما يرتبط بالإحداث والإيجاد.

ب - الإنشاء في الاصطلاح:

بداية الانشاء كعلم من علوم اللّغة هو فنّ الكتابة، ويراد به صناعة النّثر البليغ الموزون، بمعنى هو علم وضع الكلام وتأليفه الذي يقابل نظم الشّعر، ولذلك يراه الأُدباء بأنّه فن يُعْلم به جَمْع المعاني والتّأْليف بينها وتنسيقها ثمّ التّعبير عنها بعباراتٍ أَدبيّة بليغة.

يقول ابن عاشور في تعريف الإنشاء كعلم: "هو علمٌ تُعرَف به كيفيَّةُ أداء المعاني التي تخطُر بالذِّهْن أو تُلقَى إليه، على وَجْهٍ تتمكَّنُ به من نفوس المخاطَبين، من حيث حُسْنُ رَبْطِ أجزاء الكلام، واشتماله على ما يُستَجَاد من الألفاظ ويحسن من الأساليب، مع بلاغته"[3].

فهذا من حيث تعريفه كعلم لغويّ يتعلّق بعموم اللّغة، النّحو والصّرف والأدب والبلاغة .. بحيث يمتلك صاحبه ملكة لغويّة تجعله قادرا على تأليف الكلام وتركيبه بأفضل الألفاظ وأجود المعاني وأحسن التّراكيب.

أمّا في اصطلاح البلاغيين - مع ما ذكرنا من دلالته اللّغويّة - فلم يبتعد كثيرا عن مفهوم الإحداث والابتداء، وخاصّة عند من رآه من هذه الزّاوية، وتتلخصّ تلك الدّلالات في القول بأنّ الإنشاء نوع من الكلام، ينشئه صاحبه ابتداء دون أن تكون له حقيقة خارجية يطابقها أو يخالفها، وفي هذا المعنى يقول صاحب الطّراز: "ماهيّته استدعاء أمر غير حاصل ليحصل". أي الإنشاء[4].

---

1 - محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطّبريّ (المتوفّى: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن، القرآن، المحقّق: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، 128/12.

2 - الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 38.

3 - محمّد الطّاهر ابن عاشور (المتوفّى: 1393هـ): أصول الإنشاء والخطابة، المحقّق: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتّوزيع، الرّياض - المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1433هـ، ص: 47.

4 - العلويّ: الطّراز لأسرار البلاغة، 155/3.

وفي نفس المعنى يقول الدّسوقيّ في الحاشية: "الإنشاء، فإنّه لم يقصد به حكاية شيء، بل المقصود بإحداث مدلوله ... وإيجاده بذلك اللّفظ، بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللّفظ"[1].

وفي عموم مؤلّفات البلاغة نجد مصطلح الإنشاء فنّا من فنون علم المعاني وإذا أطلق يراد به: قسيم الخبر، وهو الكلام الذي لا يحتمل الصّدق والكذب لذاته، بمعنى: "ما لا يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب"[2].

جاء في التّعريفات للجرجانيّ: "قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه"[3]. وذلك لأنّه ليس لمدلول لفظه قبل النّطق به وجود خارجيّ يطابقه أو لا يطابقه[4].

وهذا هو المعوّل عليه عند القزوينيّ ومن أخذ عنه بعد ذلك، حيث يقول في الإيضاح معرّفا الإنشاء: "ووجه الحصر أنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنّه أمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه. أو لا يكون لها خارج الأوّل الخبر، والثّانيّ الإنشاء"[5].

أو يراد بالإنشاء ما يستدعي مطلوبا غير حاصل في وقت الطّلب، بصيغة من صيغه المعروفة: كالأمر، أو النّهي، أو الاستفهام، أو النّداء، أو التّمني، وغير ذلك. وفي هذا يقول السّكّاكيّ في المفتاح: "وهي أن لا ارتياب في أنّ الطّلب من غير تصور إجمالا أو تفصيلا لا يصح، وأنّه يستدعي مطلوبا لا محالة، ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب"[6]. لأنّ الحاصل لا يطلب.

وقد جمع معجم اللّغة العربيّة المعاصرة بين هذين التّعريفين، بين النّسبة والطّلب، فجاء فيه بأنّ الإنشاء: "كلام ليس لنسبته خارج تطابقه هذه النّسبة أو لا تطابقه؛ كالأمر والنّهيّ والاستفهام ولا يحتمل صدقًا ولا تكذيبًا. عكسه الخبر "جملة إنشائيّة"[7].

والإنشاء فيما يقابل الخبر ويناصفه في الكلام، ينقسم إلى قسمين:

---

1 – الدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني،306/1.

2 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 282.

3 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 38. وزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ): الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المحقق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411، ص: 74.

4 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 69.

5 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 55/1.

6 – السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 302.

7 – أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 3/ 2208.

أ – الإنشاء الطّلبيّ، ويعرّف بأنّه ما يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلّم وقت الطّلب[1]. بمعنى ما يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه.

وأنواعه خمسة، هي: الأمر والنّهي والتّمنيّ والاستفهام والنّداء. وهي المشتهرة والتي فصّلها وبيّنها علماء البلاغة، لكونها تغطّي هذا النّوع من الإنشاء.

فهذه – إذا – هي أساليب الإنشاء الطّلبيّ – التي سنفصلها واحدة بعد الأخرى – وكلّ واحد منها لا يحتمل صدقا ولا كذبا، وإنّما يطلب به حصول شيء لم يكن حاصلا وقت الطّلب، ولذلك يسمّى الإنشاء فيها طلبيّا[2].

ب– الإنشاء غير الطّلبيّ، وهو ما يستدعي مطلوبا حاصلا[3]. إلا أنّه ينشئ أمرا مرغوبا في إنشائه[4]. وأنواعه كثيرة، منها:

– صيغ المدح والذّم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿وَلَدارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ﴾[6].

وقوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾[7].

– وكالقسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالضُّحى. وَاللَّيْلِ إِذا سَجى﴾[8].

وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنا﴾[9].

وقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[10].

– وكالتّعجّب، نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنْسانُ ما أَكْفَرَهُ﴾[11].

وقوله تعالى: «فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[12]. وهما على صيغة «ما أفعله».

---

1 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 228/1. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 61. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 70.

2 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 71.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 61.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 224/1.

5 – البقرة: 271.

6 – النّحل: 30.

7 – الحجّ: 13.

8 – الضّحى: 1 – 2.

9 – يوسف: 91.

10 – الحجر: 72.

11 – عبس: 17.

12 – البقرة: 175.

وكقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنا﴾[1]. على صيغة «أفعل به».

– وكالرّجاء؛ مثل صيغة عسى ولعلّ ونحوهما، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[2].

وكقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[3].

وهناك غيرها من صيغ الإنشاء غير الطّلبيّ، مثل صيغة ربّ وكم الخبريّة، وكأفعال المقاربة كاد وأخواتها، وكألفاظ العقود؛ كبعت، واشتريت، ووهبت، وقبلت، وزوّجت، وطلّقت، فسخت، وبايعت، وخلعت، وأعتقتُ،... إلى غير ذلك من عبارات تتضمّن في عرف النّاس إنشاء العقود.

والذي يهتمّ البلغاء بالبحث عنه هو القسم الأوّل؛ لأنّ فيه من المزايا واللّطائف ما ليس في القسم الثّانيّ، والفرق بينهما، أنّ الإنشاء الطّلبيّ هو ما يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه، أمّا الإنشاء غير الطّلبيّ فهو ما يقترن فيه الوجودان، بمعنى أن يتحقّق وجود معناه في الوقت الذي يتحقّق فيه وجود لفظه، أي في الوقت الذي يتمّ اللّفظ به. ومن هنا قيل إنّ الإنشاء الطّلبيّ هو ما يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه، أو هو ما يسبق وجود لفظه على وجود معناه[4].

والإنشاء غير الطّلبيّ ليس من مباحث علم المعاني، وهذا لأمرين أشار لهما أرباب البلاغة، هما:

الأمر الأوّل – قلّة الأغراض البلاغيّة التي تتعلّق به بهذا النّوع من الإنشاء[5]، وهذا لا يعني أنّ تلك الأساليب خالية من الاعتبارات البلاغية والمزايا الجماليّة، بل تكمن وراءها أيضًا ملاحظات بلاغيّة واعتبارات دقيقة، لكن ليس بالقدر الذي هو موجود في الإنشاء الطّلبيّ، وذلك لأنّها لا تُستعمل إلّا في معانيها التي وُضِعت لها، فالقسم لا يفيد إلّا القسم، والتّعجب لا يرد بغير التّعجب.

1 – مريم: 38.

2 – المائدة:: 52.

3 – الكهف: 6.

4 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 73.

5 – المرجع نفسه، ص: 74.

والأمر الثّانيّ – أنّ أكثر أنواع الإنشاء غير الطّلبيّ في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء[1]، ولهذا فالمباحث المناسبة المتعلّقة به قليلة.

أمّا الإنشاء الذي هو موضع اهتمام البلاغيّين، لاختصاصه بكثير من الدّلالات البلاغيّة فهو «الإنشاء الطّلبيّ»، وهو ما سنتناوله في الصّفحات التّالية.

2 – الأمر

الأمر من صيغ الإنشاء الطّلبيّ، والمراد به: هو طلب تحقيق شيء ما، مادي أو معنوي[2]. وتعرّفه كتب البلاغة، بأنّه: هو طلب حصول الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء[3]؛ حقيقيًّا كان ذلك الاستعلاء، أو ادعائيًّا[4]، وذلك بأن يعدّ الآمر نفسه عاليا؛ سواء كان عاليا في الواقع أم لا.

وله صيغ أربع يستفاد منها التّكليف الإلزاميّ بالفعل.

الصّيغة الأولى: فعل الأمر الصّريح، نحو، قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[5]. وَوَحْيِنَا﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[7]. فكلمة اصْنَع، وخُذ، وَأَقِيمُوا، وَآتُوا، وَأَطِيعُوا، كلّها أفعال أمر.

الصّيغة الثّانية: المضارع المقترن بلام الأمر، أي المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر، نحو، قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[9].

الصّيغة الثّالثة: اسم فعل الأمر، نحو، قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾[10]. عليكم اسم فعل الأمر بمعنى: الزموا. وقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الكافرين أَمْهِلْهُمْ

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 74. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 70.

2 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 228/1.

3 – العلويّ: الطّراز لأسرار البلاغة، 155/3. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 75.

4 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 89/2.

5 – هود: 37.

6 – مريم: 12.

7 – النّور: 56.

8 – الطّلاق:7.

9 – آل عمران: 104.

10 – المائدة: 105.

رُوَيْداً﴾[1]. رَوَيدا: اسم فعل بمعنى "أَمْهِلْ". وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقرؤا كِتَابيَهْ﴾[2]. ها: اسم فعل أمر بمعنى "خذ".

الصّيغة الرّابعة: المصدر النّائب عن فعل الأمر، نحو: كقوله تعالى: ﴿فَسُحْقاً لأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[3]. فَسُحْقاً: أي فَبُعْداً شديداً، وهو مصْدَر "سَحُقَ" بمعنى: بَعُدَ أَشَدَّ الْبُعْد، وقد ناب عن فعل الأمر، والمعنى: "اسْحُقُوا" أي: ابْتَعِدوا ابتعاداً شديداً". وكقوله تعالى: ﴿وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾[4]. بمعنى أحسنوا.

والأصل في صيغة الأمر أن تفيد الإيجاب، أي: طلب الفعل على وجه اللّزوم، وهذا هو المفهوم منها عند الإطلاق، ومع ذلك قد تخرج عن دلالَتها بقرائنِ حاليّة أو قوليّة إلى معانٍ كثيرة[5]. أي تخرج صيغ الأمر عن معانيها الحقيقية إلى معان أخرى مجازيّة تفهم من سياق الكلام، وقرائن الأحوال؛ منها:

الدّعاء – الالتماس – الإرشاد – التّمنّي – التّرجّي – التّيئيس – التّخيير – التّسوية – التّعجيز – التّهكّم والإهانة – الإباحة – التّوبيخ والتّأنيب والتّقريع – النّدب – التّهديد – الامتنان – الاحتقار والتّقليل من أمر الشيء – الإنذار – الإكرام – التّكوين – التّكذيب – المشورة – الاعتبار – التّعجّب أو التّعجيب.. إلى غير ذلك من معان[6]. وقد اهتم البلاغيون بالحديث عن هذه المعاني وتجليتها والكشف عن دقائقها، ومزاياها في التّعبير. ولنضرب على ذلك أمثلة:

أ – الدّعاء: ويسمّيه ابن فارس «المسألة»، وهو الطّلب على سبيل الاستغاثة والعون والتّضرع والعفو والرّحمة وما أشبه ذلك، ويكون من الأدنى إلى الأعلى، نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[7]. ونحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ﴾[8]. فقد استعملت صّيغة الأمر في لفظ "أَوْزِعْنِي" في في مقام التّضرّع.

1 – الطّارق: 17.
2 – الحاقّة: 19.
3 – الملك:11.
4 – البقرة: 83.
5 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 231/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 71.
6 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.
7 – البقرة: 286.
8 – النّمل: 19.

ب – الالتماس: وذلك في مقام طلب الفعل على سبيل التّلطف؛ وهو طلب نظير من نظيره، أي أنّه طلب الفعل الصّادر عن الأنداد والنّظراء المتساوين قدرا ومنزلة، كما تقول لمن هو في منزلتك: أعطني كتابك.

كقول ابن زيدون:

دومي على العهدِ، ما دُمنا، مُحافِظةً... فالحرُّ مَنْ دانَ إنْصافاً كما دينَا

ويقول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسِقطِ اللّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

وهو يخاطب صاحبيه، ويطلب منهما الوقوف في هذا المكان العزيز على نفسه؛ ليذرفَا معه الدّمع قضاءً لحق هذه الذّكرى الغالية. وهو طلب جاء لصاحبيه بأسلوب الأمر، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّه يراد بصيغة الأمر الالتماس لا الإلزام والتّكليف؛ لأنّ خطاب النّدّ ندَّه لا يراد به معنى الإلزام.

ت – الإرشاد: وهو الطلب الذي لا تكليف ولا إلزام فيه، وإنّما هو طلب يحمل بين طيّاته معنى النّصيحة والموعظة والإرشاد، نحو قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ... وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾[1]. يريد: إرشادنا إلى ما ينبغي، من تدوين ما يجرى بيننا من معاملات تفاديا لما عسى أن يقع من نزاع.

ومن الإرشاد قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[2]. فالعفو نقيض الجهد، أي: خذ ما عفا لك من أفعال النّاس، ولا تكلّفهم ما يشقّ عليهم العرف الجميل من الأفعال، والإعراض عن الجاهلين يكون بالحلم عنهم.

ث – التّعجيز: ويكون في مقام إظهار عجز من يدّعي قدرته على فعل أمر ما، وليس في وسعه ذلك، وذلك من قبيل التّحدي إظهارا لعجزه وضعفه وعدم قدرته، نحو قوله تعالى: ﴿يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾[3].

---

1 – البقرة: 282.

2 – الأعراف: 199.

3 – الرّحمن: 55.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا على عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1]. وقول تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ الله قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[2]. وإنّما كانا تعجيزًا؛ لأنّ الإتيان بسورة من مثله أو الإتيان بالبرهان فوق مقدورهم.

ج – الإهانة والتّهكم: وتكون الإهانة في مقام عدم الاعتداد بالمخاطب وقلّة المبالاة به. فيكون ذلك بتوجيه الأمر إليه بقصد استصغاره والإقلال من شأنه والإزراء به وتبكيته، ولذا فاستعمال صيغة الأمر في الإهانة مجاز علاقته اللّزوم؛ لأنّ طلب الشّيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الأمور الحسيّة يستلزم إهانته، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[3]. حيث استعملت صيغة الأمر "كونوا" في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور.

وأمّا من التّهكم قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فاعتلوه إلى سَوَآءِ الجحيم ثُمَّ صُبُّواْ فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الحميم ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ العزيز الكريم﴾[4]. يقال للمعذَّب في النّار يوم الدّين، وفي الأمر بفعل "ذُقْ" تهكُّم به.

وأيضا من التّهكم ما يُقال جواباً لمن قُضي عليهم بالخلود في النّار حين يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْها فإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾. فكان الجواب تهكّميّا بصيغة الأمر، ﴿قَالَ اخسئوا فِيهَا﴾[5].

ح – التّهديد: ويكون في مقام عدم الرّضا بالمأمور به. فاستعمال صيغة الأمر في التّهديد مجاز؛ علاقته ما بينهما من شبه التّضاد، وذلك لأنّ المأمور به إمّا أن يكون واجبًا، أو مندوبًا، والمهدّد عليه إمّا أن يكون حرامًا، أو مكروهًا، نحو: قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[6]. أي: فَسَتَلْقَونَ عِقابَ أعمالكم في النّار.

---

1 – البقرة: 23.

2 – النّمل: 64.

3 – الإسراء: 50.

4 – الدّخان: 47 – 49.

5 – المؤمنون: 108.

6 – فُصّلت: 40.

خ – الاعتبار: نحو قول تعالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ ذلكم لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1]. فليس المراد: مجرد الأمر بالنّظر إلى الثّمر، وإنّما الغرض: لفت النّظر إلى ما في قدرة الله تعالى من إبداع ليعتبروا.

د – التّمنّي: ويكون عادة في الميؤوس من الحصول عليه، أو فيما هو بعيد المنال، وذلك في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطّالب عليه، واستعمال صيغة الأمر في التّمنّي مجاز علاقته التّضاد؛ وقيل: العلاقة بين الأمر والتّمنّي: السّببيّة؛ لأنّ طلب الشّيء الذي لا إمكان في حصوله سبب في تمنّيه. نحو قول تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾[2]. أَفِيضُوا فعل أمر يراد منه التّمني.

ذ – التّخيير: وهو أن يطلب من المخاطب أن يختار بين أمرين أو أكثر، مع امتناع الجمع بين الأمرين أو الأمور التي يطلب إليه أن يختار بينها، نحو قول تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[3].

ر – الإباحة: واستعمال صيغة الأمر في الإباحة إنّما يكون في مقام يتوهّم السّامع فيه حظر شيء عليه؛ وذلك لاشتراكها هي والأمر في مطلق الإذن، فيكون الأمر إذنا له بالفعل، ولا حرج عليه في التّرك، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[4]. فالمراد بهذا الأمر، بيان حكم الأكل والشّرب وأنّه مباح لا حظر فيه. ومثله قول تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾[5]. وقول تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾[6]. فكلّها أوامر يراد منها الإباحة وليس الوجوب.

ز – الدّوام: نحو قول تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[7]. وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا﴾[8]. فليس المراد: الأمر بالهداية والإيمان؛ لأنّهما حاصلان، إنّما الغرض الدّوام عليهما.

1 – الأنعام: 99.

2 – الأعراف: 50.

3 – الملك:13.

4 – البقرة: 187.

5 – البقرة: 168.

6 – المائدة: 2.

7 – الفاتحة: 6.

8 – النّساء: 136.

س – التّعجب: نحو قول تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾[1].

وهكذا باقي الأغراض أو الصّيغ الأخرى للأمر حين خروجه عن معناه الأصلي، أو حين العدول عن حقيقته إلى المجاز، وما ذكرناه فيه غنية، فالهدف هو البيان وليس الاستقصاء لكلّ أغراضه.

3 – النّهي

النّهي – كذلك – من صيغ الإنشاء الطّلبيّ، والمراد به: طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء والالزام، ماديٍّ أو معنويٍّ، ويكون لمن هو أقلّ شأنا من المتكلّم، وله صيغة واحدة، يستفاد منها التّكليف الإلزاميّ بالتّرك وعدم الفعل، هي: الفعل المضارع الذي دخلت عليه (لاَ) النّاهية الجازمة[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[6]. بِطَانَةً: أي: أصْحاباً يُخالطونكم ويطلعون على أسراركم وبواطن أموركم. ولاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً: أي: لا يُقَصِّرُونَ في إفساد شؤونكم وخططكم وأفكاركم وأعمالكم.

فقد أفاد النّهي في الآيات الكريمة السّالفة الذّكر طلب الكفّ عن الإفساد في الأرض، وعن إتيان الأموال للسّفهاء، وعن التّجسّس والغيبة، وعن اتخاذ بطانة من دون المؤمنين، وصيغته – كما ترى– هي المضارع المقرون بلا النّاهيّة.

وللتّوضيح فإنّ صيغة النّهي تختلف عن صيغة الأمر من حيث إنّ صيغة النّهي تدلّ على الفور والاستمرار جزمًا؛ لأنّه في الغالب لدفع مفسدة ما لم تقم قرينة على قصد التّراخي أو

1 – الفرقان: 9.

2 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،228/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 76. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: ص: 83. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 79.

3 – الأعراف: 85.

4 – النّساء: 5.

5 – الحجرات: 12.

6 – آل عمران: 118.

المرّة الواحدة[1]. كما أنّ كلّ واحد منهما مختصّ بصيغة تخالف الآخر، وأنّ الأمر دالّ على طلب الفعل، والنّهي دالّ على المنع[2].

ويتّفق النّهي مع الأمر في:

- أنّ كلّ واحد منهما لا بدّ فيه من اعتبار الاستعلاء.
- أنّهما يتعلّقان بالغير، فلا يمكن أن يكون الإنسان آمرا لنفسه أو ناهيا لها.
- أنّهما لا بدّ من اعتبار حال فاعلهما في كونه مريدا لهما.
- أنّ الأمر لا بدّ فيه من إرادة مأموره، وأنّ النّهيّ لا بدّ فيه من كراهية منهيه[3].

وعليه فمدلول النّهي طلب الكفّ عن الفعل فورا، ويكون بالمضارع ولام النّاهية كما هو مستفاد من تتبّع فصيح التّراكيب، وأيضا فإنّ هناك كلمات تنزّل منزلة الأمر والنّهي؛ لأنّ فيها معنى الأمر والنّهي – يجزم المضارع بعدها بجواب الطّلب، ومن تلك الكلمات: حَسْبُكَ، وكَفْيُك، وشَرْعُك، وأشباهها[4]، تقول: حسبُك بشتمِ النّاس. وشَرْعُك يَرْتَحِ النَّاس، ومثل ذلك: "اتَّقَى اللَّهَ امْرؤٌ وفَعَل خَيْراً يُثَبْ عَليه" لأنّ فيه معنى ليتَّق اللَّه امرؤ وليفعل خيراً. وكذلك ما أشبه هذا.

قال أبو سعيد السّيرافي: أمّا قوله حسبك وكفيك وشرعك: فهي أسماء مبتدأة وأخبارها محذوفة لعلم المخاطب بها، وذلك أنّه لا يقال شيء من هذا إلّا لمن كان في عمل قد بلغ فيه كفاية، فيقال له هذا ليكنّ ويكتفي بما قد عمله منه، وتقديره حسبك هذا، وحسبك ما قد عملته ونحوه، ومعناه كلّه معنى (اكتف)[5].

كما أنّ النّهي قد يستعمل منه معان أخرى – مجازا – تفهم بالقرائن من سياق الحديث تجوّزا واتّساعا في الاستعمال[6]، كما كان الشّأن بالنّسبة إلى الأمر، أهمّها:

---

1 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 92/2.

2 – أحمد مطلوب: أساليب بلاغيّة، ص: 116.

3 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

4 – عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه (المتوفى: 180هـ): الكتاب، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1408 هـ – 1988م، 100/3. والحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو عليّ (المتوفّى: 377هـ): التّعليقة على كتاب سيبويه، المحقّق: د. عوض بن حمد القوزيّ، الطّبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م، 207/2.

5 – الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السّيرافي (المتوفّى: 368هـ): شرح كتاب سيبويه، المحقّق: أحمد حسن مهدلي، مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 2008م، 307/3.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 79.

أ – الدّعاء: وذلك عند ما يكون صادرا من الأدنى إلى الأعلى منزلة وشأنا، ويستعمل لهذا الغرض صيغة التّخضّع والاستعطاف، وتكون عادةً من العبد لربّه، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[1].

فالمقام مقام ضراعة وخضوع، والمؤمنون يبتهلون إلى الله تعالى بهذا الأسلوب على سبيل التّضرع والتّذلّل، وقد ورد بصيغة النّهي؛ لَا تُؤَاخِذْنَا، وَلَا تَحْمِلْ، وَلَا تُحَمِّلْنَا، والمقصود منه: الدّعاء والابتهال. وسرّ التّعبير بصيغة النّهي في مقام الدّعاء في الآية الكريمة: هو بيان رغبة هؤلاء المؤمنين في أن يتجلّى الله عليهم بالرّحمة والغفران، وإظهار كمال ضراعتهم وتذلّلهم إلى الله تعالى.

ومثله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾[3]. إلى غير ذلك من الآيات التي يتضرّع فيها المؤمن إلى الله داعيًا وراجيًا بهذا الأسلوب الذي يُصوّر صدق رغبته، وشدّة حرصه على أن يحقّق الله له دعاءه ويجيب طلبه.

ب – الالتماس: وذلك عند ما يكون النّهي صادرا من شخص إلى آخر يساويه قدرا ومنزلة، أو يكونُ أعلى منه، كقول هارون لموسى عليهما السّلام: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[4]. وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾[5].

فالنّهي في قوله: لَا تَأْخُذْ، لَا تُشْمِتْ، لَا تَجْعَلْنِي، المراد به: الالتماس؛ لأنّه ليس فيه استعلاء وإلزام، ولا تذلّل وخضوع، حيث وجّه النّهي من هارون إلى موسى وهما متساويان في الرّتبةِ والمنزلةِ، فهو يلتمس منه بهذا النّهي عدم إنزال العقوبة به؛ فقد خشي إن خرج عليهم أن يتفرّقوا وفي إيثار التّعبير بنسبته إلى الأمّ: (يَا ابْنَ أُمَّ) على الرّغم من كونه أخيه لأبيه وأمّه

1 – البقرة: 286.

2 – آل عمران: 8.

3 – آل عمران: 194.

4 – الأعراف: 150.

5 – طه: 94.

استعطاف لموسى وترقيق لقلبه. والسرّ البلاغيّ وراء التّعبير بصيغة النّهي في مقام الالتماس في الآية الكريمة هو إظهار حرص هارون على ترقيق قلب أخيه، ورغبته القويّة الأصيلة في العفو والتّسامح، وقد كان له عذر.

ت – الدّوام: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[1]. فالغرض هو الدّوام، للعلم بأنّه صلّى الله عليه وسلّم لم يظن ذلك؛ بل لم يخطر له ببال أنّ الله غافل عن أعمال هؤلاء.

ث – بيان العاقبة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[2]. وقد ورد النّهي في قوله ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾، لبيان عاقبة من قتل في سبيل الله، بأنّه حيّ عنده ويرزق، وليس المراد النّهي عن اعتقاد أنّهم قد ماتوا.

ج – الإرشاد: وذلك عند ما يكون النّهي يحمل بين ثناياه معنى من معاني النّصح والإرشاد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا يَأْبَ كاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَما عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾[3].

ومثله قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[4]. يريد بهذا النّهي إرشادهم إلى أنّه لا ينبغي التّدخّل في أمور يسوء وقعها، ولا يسرّ العلم بها. ولذا لا يراد بالنّهي عن السّؤال في الآية الكريمة الإلزام وطلب الكفّ، وإنّما أريد به النّصح والإرشاد، وقد جاء بصيغة النّهي رغبةً في الاستجابة والامتثال.

ح – التّهديد: وذلك عند ما يقصد المتكلّم أن يخوّف من هو دونه قدرا ومنزلة عاقبة القيام بفعل لا يرضى عنه المتكلّم، كأن تقول لمن هو دونك: لا تقلع عن عنادك. أو: لا تكفّ عن أذى غيرك. ونحو: لا تنته عن غيّك.

خ – التّيئيس: ويكون في حال المخاطَب الذي يهمّ بفعل أمر لا يقوى عليه، أو لا نفع له فيه، من وجهة نظر المتكلّم، نحو: قوله تعالى: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ﴾[5]. فهذا الخطاب نزل بشأن المنافقين، وليس المراد نهيهم عن الاعتذار والتّوبة، و إنّما يريد أن لا فائدة في الاعتذار وأنّكم في يأس مما تأملون، وعليه فلا معنى لنهيهم عن الاعتذار في ذلك اليوم،

1 – إبراهيم: 42.
2 – آل عمران: 169.
3 – البقرة 282.
4 – المائدة: 101.
5 – التّوبة: 66.

وإنّما هو التّيئيس، وإعلامهم أنّه لن يُقبل منهم ولن يلتفت إليهم، فليس أمامهم إلّا الجزاء على كفرهم وضلالهم.

د – التّفظيع والتّهويل: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[1]. في قراءة مَن قرأ بالنّهي، وجزم المضارع، أي: لا تسأل عن فرط ما هم فيه من العذاب، وما آل إليه أمرهم من النّكال، فإنّه لا يستطيع أحد أن يصف لك هول ما هم فيه، أو لا تستطيع أنت سماعه لفظاعته وشناعته.

ذ – الاستئناس: كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[4].

فالنّهي في: لَا تَحْزَنْ، ولَا تَخَفْ في الآيتين، يراد من كلّ ذلك التّأنيس.

ر – الالتماس، نحو قول الشّاعر:

يا دَهرُ لا تَستَقِل جُرماً بِنَأيِهِم ... فَإِنَّ جُرمَكَ جُرمٌ غَيرُ مُغتَفَرِ

وقول الشّاعر:

لا تطْوِيا السّرّ عنّي يَومَ نائبةٍ... فإنّ ذلك ذَنْبٌ غير مُغْتَفَرِ

ز – التّمني: عند ما يكون النهي موجّها إلى ما لا يعقل نحو، نحو قول الخنساء:

أعينيّ جودا ولا تجمُدا... ألا تبكيانِ لصخرِ النّدى؟

وقول الشّاعر:

ايه يا طير لا تضن بلحن ... ينقذ النّفس من هموم كثيرة

وقول الشّاعر:

يا قلب لا تنثر أساك ولا تطف... بالذّكريات وجوّهنّ المحرق

لا تنهض الأوجاع من أوكارها... سوداء تنهش كالمغيظ المحنق

س – التّوبيخ: عند ما يكون المنّهي عنه أمرا لا يشرّف الإنسان ولا يليق أن يصدر عنه، نحو قول الشّاعر:

---

1 – البقرة: 119.

2 – التّوبة: 40.

3 – هود: 70.

4 – القصص: 25.

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأتيَ مِثلَهُ ... عارٌ عَلَيكَ إِذا فَعَلتُ عَظيمُ

ش – التّسلية والتّصبير: نحو: ولا تجزع فإن الله رحيم بعباده.

ص – التّحقير: عند ما يكون الغرض من النّهي الإزراء بالمخاطب والتّقليل من شأنه وقدراته، أو فيه تحقير للشّيء المنهي عنه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[2]. فهو احتقار للدّنيا.

ض – الإهانة: مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[3]. النّهي في الآية الكريمة "وَلَا تُكَلِّمُونِ" وهو يحمل معنى الإهانة لهؤلاء الذين غَلبت عليهم شقوتهم في الدّنيا، وكانوا قومًا ضالّين، ثمّ جاءوا يوم القيامة يتمنّون الخروج من جهنم، فقالوا: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾[4]. وكانت تلك الإهانة: ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾.

وهكذا باقي الأغراض أو الصّيغ الأخرى للنّهي حين خروجه عن معناه الأصلي، أو حين العدول عن حقيقته إلى المجاز، وما ذكرناه فيه غنية، فالهدف هو البيان وليس الاستقصاء لكلّ أغراضه، كما فعلنا مع الأمر.

4 – الاستفهام

الاستفهام كذلك من الإنشاء الطّلبي المتعلّق بشيء لم يكن قبل الطّلب، وهو من أكثر الوظائف اللغوية استعمالا؛ لأنّ الاتصال الكلامي يكاد يكون حوارا بين مستفهم ومجيب[5]. جاء في كتاب البلاغة العربيّة: "والأصل فيه طلَبُ الإفْهامِ والإعْلاَمِ لتَحْصِيلِ فائدةٍ عمليّةٍ مجهولةٍ لدَى الْمُستَفْهِم"[6]. ولذا عُرِّف الاستفهام بأنّه: "طلب فهم شيء لم يتقدم لك علم به، بأداة من إحدى أدواته"[7]. أي ما اتصل بالطّلب أداة الطّلب التي تسمّى بأدوات الاستفهام.

---

1 – الحجر: 88.

2 – طه: 131.

3 – المؤمنون: 108.

4 – المؤمنون: 106 – 107.

5 – عبده الراجّحيّ: التّطبيق النّحويّ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى 1420هـ 1999م، ص: 301.

6 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 258/1.

7 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:64.

والاستفهام إنّما يكون لما يهمّك ويعنيك شأنه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة سواء[1]. ولهذا فاسم الاستفهام له حقّ الصّدارة في الجملة حيث لا يعمل فيه ما قبله، كما أنّه يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله، ولذا لا يتقدَّمُه إلاَّ جارٌّ له، أو مضافٌ إليه، أو حروفُ العطف.

وأدواته، هي: الهمزة، وأم، وهل، وما، ومن، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان؛ بفتح الهمزة وبكسرها[2]. وتنقسم بحسب الطّلب إلى ثلاثة أقسام[3]:

الأوّل – ما يطلب به التّصور والتّصديق، وهو الهمزة، والمراد بالتّصور هو ما يجاب عنه بالتّعيين، والتّصديق هو ما يجاب عنه بـ (نعم)، أو (لا)[4]. ولا يكون لهمزة الاستفهام محلٌّ من الإعراب في الجملة، وهي أصل أدواتِ الاستفهام كلّها. ولأصالتها استأثرت على أخواتها بأمور، منها تمام التّصدير بتقديمها على حروف العطف مثل الفاء والواو وثمّ، ولا يدخلن عليها، وجواز حذفها، وأنّها تدخل على الإثبات والنّفي.

الثّانيّ – ما يطلب به التّصديق فحسب، ويجاب عنه بـ (نعم)، أو (لا)، وهو حرف هل. ولا يكونُ له محلٌّ من الإعراب في الجملة أيضاً.

الثّالث – ما يطلب به التّصور فحسب، ويجاب عنه بالتّعيين، وهي سائر أدوات الاستفهام الباقية، بعد الهمزة وهل.

– همزة الاستفهام

لهمزة الاستفهام حالتان – كما سبق وأن قلنا – هما:

الحالة الأوّلى – أن تكون للتّصور، أي لطلب تصوّر المفرد ومعرفته، كطلب معرفة المسند إليه، أو المسند أو غيرهما، فتقول: أمحمّد مسافر أم محمود، إذا كنت تعتقد أنّ أحدهما مسافر، ولا تعلم عينه فتطلب تعيينه؛ فتجاب بأنّه محمود مثلا، وتقول: أمسافر محمود أم مقيم؟ فتجاب بأنّه مقيم مثلا.

ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾[5]؟

---

1 – السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 317.

2 – المرجع نفسه، ص: 308. والقزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 55/3.

3 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 258/1. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص:64. وحامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 95/2. والجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 208.

4 – السّامرائيّ: معاني النّحو، 4/ 232.

5 – البقرة: 140.

وقوله تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1]؟ وتسمَّى عندئذٍ همزة التّسوية[2].

وهذه الهمزة لا يليها إلّا المسؤول عنه – وتسمّى متّصلة – سواء أكان:

أ – مسندا كما في قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾[3]. فبدأت بالفعل المسبوق بهمزة الاستفهام وهو مسند، وكما تقول: أقابلت عليًا؟، فتبدأ بالفعل؛ لأنّك لم تشك في الفاعل؛ وإنّما الشّك في الفعل نفسه. وكقولك: أبنيت الدّار التي كنت أزمعت أن تبنيها؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ تبدأ في مثل هذا بالفعل؛ لأنّك متردّد بين وجوده وانتفائه.

وتكون الهمزة – إذا وليها فعل– لطلب التّصديق بالنّسبة ما لم تقم قرينة تدلّ على خلافه؛ كذكر المعادل؛ فإن كان المعادل هو النّقيض كان المطلوب بها هو التّصديق، كقولك: أأكرمت خالدًا أو لا؟؛ وإن كان غير النّقيض كان المطلوب بها هو التّصوّر؛ كقولك: أمدحت خالدًا أم هجوته؟[4].

ب – أم مسندا إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ﴾[5]. فلم يقع شكّهم في الفعل أصلا، وإنّما وقع في الفاعل، لأنّ الفعل يرونه بين أعينهم، وهو الأصنام المحطّمة، ولهذا كان جواب إبراهيم بذكر الفاعل مطابقا لما قالوه من ذلك. فقال: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾[6]. وهكذا قوله تعالى لعيسى عليه السّلام[7]: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[8].

ونحو ذلك قولنا: أأنت ابتكرت هذه الخطبة؟ أأنت بنيت هذه الدّار؟ تبدأ في هذا بالفاعل؛ لأنّك لم تشك في الفعل أنّه كان، وكيف يجول الشّك بخاطرك وأنت ترى دارا مبنيّة، وتشير إلى خطبة مكتوبة، وإنّما أنت تشكّ في الفاعل من هو، فلو قلت: أأنت أنشأت الخطبة التي كان في نفسك أن تكتمها[9].

1 – النّمل: 59.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 64. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 258/1.

3 – ص: 75.

4 – الجناجيُ: البلاغة الصافية، ص: 209.

5 – الأنبياء: 62.

6 – الأنبياء: 63.

7 – العلويّ: الطراز لأسرار البلاغة، 109/2.:

8 – المائدة: 116.

9 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 64.

ت – أم مفعولا، نحو قولك: أإيايّ تريد أم سعيد؟[1]. إذا كنت تعلم بوقوع القصد من المخاطب، وتجهل عين المقصود وتريد بالسّؤال تعيينه[2]. وقولك: أكتابًا اشتريت؟؛ إذا كان الشّك الشّك في المفعول بأن كنت تعلم أنّه اشترى شيئًا، ولكن لا تدري ما هو[3]؟

ث – أم حالا، نحو قولنا: أمستبشرا جاء علي. أرا كباً حضرت أم ماشيا. أراكباً كانَ زيدٌ أمْ راجلاً؟ فمستبشرا وراكبا أحوال دخلت عليها همزة الاستفهام واتّصلت بها.

ج – أم ظرفا، نحو قولنا: أيومَ الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟ إذا علمت بحصول القدوم، وجهلت زمنه، وقولك: أفي الصحراءِ أمْ في البلدِ، وقولك: أعندكم أقام فلان؟، إذا علمت بحصول الإقامة، وجهلت مكانها[4].

وهكذا فالمسؤول عنه في هذه الأمثلة وأشباهها هو ما ولي الهمزة كما رأيت. وهكذا قياس سائر المتعلّقات. وعليه فينبغي أن يُراعي عند ذكر المعادل بعد أم المتّصلة أن يكون موافقًا لما بعد الهمزة، وألّا يتناقض معها، على نحو ما ترى في الآيات الكريمة: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[5]. ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾[6]. ﴿قُلْ ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾[7]. ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾[8]. ﴿لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾[9]. حيث تجد أنّ أنّ ما بعد أم مماثل (معادل) لما بعد الهمزة.

كما ننبّه على أنّه يجوز حذف المعادل، إذا وجد ما يدلّ عليه، نحو: أراغب أنت في إنجاز حاجتي، إذ تقديره: أم راغب عنها وكاره إنجازها[10]. ونحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ﴾[11]. فالسّياق وقرائن الأحوال تدلّ على أن المسؤول عنه هو الفاعل؛ حيث أشاروا إلى الفعل بهذا، فهو معلوم لهم وهم يشاهدون الأصنام محطّمة ويجهلون الفاعل؛ ولذا

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 64. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 78.

2 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 96/2.

3 – الجناجيُ: البلاغة الصافية، ص: 209.

4 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 96/2.

5 – يوسف: 39.

6 – مريم: 78.

7 – البقرة: 140.

8 – الدّخان: 37.

9 – النّمل: 40.

10 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 64. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 78.

11 – الأنبياء: 62.

ولي الفاعل الهمزة: أأنت، والمعنى: أأنت فعلت هذا أم غيرك؟ وقد أجابهم –عليه السلام– معينًا لهم الفاعل على سبيل التهكم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ﴾[1].

الحالة الثّانية – أن يطلب بها التّصديق؛ أي: إدراك نسبة يتردّد العقل بين ثبوتها ونفيها، والكثير أن يكون ذلك بجملة فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾[2].

فالتساؤل أَرَأَيْتُمْ ما فعل الله بهم أم لا؟ وأيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾[3]. فالإجابة تصديقيّة بنعم أو لا.

ومنها قولك: أقدم صديقك؟ فقد تصوّرت القدوم والصّديق والنّسبة بينهما، وسألت عن وقوع النّسبة بينهما، هل هو محقّق خارجا، فإذا قيل: قدم، حصل التّصدّيق، فالسّائل في مثل هذا يطلب تعيين النّسبة. ويقلّ أن يكون بجملة اسميّة، نحو: أقادم صديقك؟ ويجاب في هذين بلا أو بنعم.

وهذه الهمزة لا يتأتّى فيها أن يليها المسؤول عنه؛ لأنّه "النّسبة" وليس لها لفظ خاصّ يلي الهمزة[4]. أي يمتنع أن يذكر مع هذه معادل، فإن جاءت أم بعدها قدّرت منقطعة بمعنى بل[5]. فتدلّ على استئناف الكلام بعدها، كقوله: ولستُ أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع[6]. ولهذا يقول أهل اللّغة لم نر شاهدًا عربيّا يؤيّد استعمال أم بعد همزة التّصدّيق، بل سمع ذلك بعد هل فقط.

– هل الاستفهاميّة

هل حرف لطلب التّصديق فحسب، أي: معرفة وقوع النّسبة أم عدم وقوعها، فتقول: هل قدم أخوك من السّفر؟ هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟ فهنا تريد السّؤال عن نسبة القدوم إلى الأخ، والقيام إلى زيد، والقعود إلى عمرو، هل هي حاصلة في الواقع أم غير حاصلة؟ ويجاب "بنعم" أو "لا"[7].

---

1 – الأنبياء: 63.

2 – الأنعام: 46.

3 – الأنعام: 30.

4 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 96/2.

5 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 64.

6 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 79.

7 – ينظر حامد عوني: المنهاج الواضح ، 97/2. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص:65. الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 252/2.

ولهذا امتنع القول: هل زيد قام أم عمرو؟ لأنّه حينها لا يجاب بنعم أو لا، وإنّما يجاب بأحدهما زيد أو عمرو، وبهذا لم تعد للتّصديق وهو من ممنوعات هل؛ لأنّها لطلب الحكم فقط، فالحكم فيها غير معلوم، وإلاّ لم يُستفهم عنه بها، ولأجل اختصاصها بالتّصديق لأصل الوضع:

أوّلا – امتنع أن يذكر معها معادل بعد بأم المتّصلة؛ أي تمنع هل الاستفهامية من كلّ تركيب يذكر في المعادل، مثل قولنا السّابق: هل زيد قام أم عمرو؟ ومثل: هل قدم محمّد أم عليّ. هل سافر أحمد أم خالد.

ووجه المنع: هو أن ذكر المعادل يفيد بحسب السّليقة العربيّة والذّوق البلاغي أنّ السّائل عالم، ومصدق بأصل الحكم، وهو "القيام" أو "القدوم" أو "السّفر" في هذه الأمثلة، وإنّما يسأل فقط عن الفاعل أهو محمّد أم عليّ؟ أو أهو زيد أم عمرو؟ أو أهو أحمد أم خالد؟ فأم المتّصلة تفيد أنّ السّامع عالم بالحكم، وإنّما يطلب تعيين أحد الأمرين، و"هل" تفيد: أنّ السّائل جاهل بأصل الحكم؛ لأنّها لطلب التّصديق به، فيؤدّي الجمع بينهما في تركيب واحد إلى التّناقض، ولهذا إن جاءت بعدها أم كانت منقطعة بمعنى بل التي تفيد الإضراب[1].

كقول الشّاعرة قُتَيلَة وهي تبكي أباها النّضر بن الحارث بعد أن أسره المسلمون وقُتل صبرا[2]:

هَلْ يَسْمَعَنّي النّضْرُ إنْ نَادَيْتُهُ ... أَمْ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيّتٌ لَا يَنْطِقُ

قال ابن هشام: فيقال، والله أعلم: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لمّا بلغه هذا الشّعر، قال: "لَوْ بَلَغَنِي هَذَا قَبْلَ قَتْلِهِ لَمَنَنْتُ عَلَيْهِ"[3].

فهنا في قولها: أم كيف، فـ"أم" وردت بمعنى "بل"، أي: هل يسمعني النَّضْرُ إن ناديته، بل كيف يسمع وهو ميّت لا ينطق؟ فأضربت؛ أضربت عن الأوّل، أرادت أن تتدرّج ثمّ أرادت أن تسلّي نفسها؛ كيف يسمع ميّت لا ينطق في قبره، فهنا تكون "أم" إضرابيّة.

---

1 – ينظر القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 57/3. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص:65. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 80. وحامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 98/2.

2 – الصّبر في اللّغة: هو الحبس، أو الأسر، سُمّي القتل صبراً بهذا الاسم، لأنّه قُتل بعد الحبس، والقتل صبراً؛ هو قتل الأسير مجاهرة؛ أي وضعه أمام الملأ وقتله في العلن، والقتل صبراً؛ يكون لمن لم يقتل في الحرب.

3 – عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمّد، جمال الدّين (المتوفّى: 213هـ): سيرة النّبويّة، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشّلبيّ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة: الثّانية، 1375هـ – 1955م، 43/2.

ثانيّا – ويُقبح استعمالها في التّراكيب التي هي مظنّة العالم بمضمون الحكم، نحو: هل زيدًا ضربتَ؟ هل محمدًا كلّمت؟ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل والشّك فيما قُدِّم عليه[1]. إذ تقديم المعمول على العامل يكون لتخصيص العامل بالمعمول غالبا، ومن غير الغالب يكون التّقديم للاهتمام بالمقدّم، وحينئذ فلا يفيد التّقديم العلم بالحكم. وهذا يفيد علم المتكلّم بالحكم، وإنّما يطلب المخصّص فحسب، وحينئذ تكون هل لطلب تحصيل ما هو حاصل وهو عبث[2].

وحتّى نزيد الأمر وضوحا، فقولنا مثلًا: "زيدًا ضربتَ" يفيد اختصاص زيد بهذا الضّرب دون سواه، وإذا فالقائل: "هل زيدًا ضربتَ؟ " مصدّق بوقوع الضّرب من الفعل، وإنّما يسأل فقط عمّن اختص بهذا الضّرب دون غيره – أهو زيد أم غيره – وحينئذ فتقديم المعمول على عامله يقتضي: التّصديق بأصل الحكم، و"هل" لطلب التّصديق بأصل الحكم فيؤدي ذلك إلى طلب حصول الحاصل، وهذا ضرب من العبث، ينبغي أن يصان عنه كلام البليغ. وإنّما قُبّح ذلك ولم يمتنع، مع أنّ علّة القبح تقتضي المنع، لاحتمال أن يكون تقديم المعمول لغير التّخصيص كالاهتمام بالمقدّم مثلا، فلا يقتضي تقديمه حينئذ التّصديق بأصل الحكم، فلا يؤدي إلى هذا العبث[3].

وبعد هذا التّفصيل نورد مجموعة من التّنبيهات فيما يتعلّق بهل الاستفهاميّة:

أوّلا – هل كالسين وسوف في تخليص المضارع للاستقبال، وضعًا، بعد أن كان محتملا له وللحال، ولهذا لا يصحّ أن يُستفهم بها عن الفعل الواقع في الحال، فلا يقال: هل تنهر هذا وهو أبوك، بل يقال: أتنهر هذا وهو أبوك[4]. ومثل قولك: "هل تَصْدُق" في جواب من قال: "أحبّك" إذ يريد هل تَصْدُق الآن في قولك؟ فهو يستفهم عن اتصافه بالصّدق في الحال، ووجه عدم الصّحّة: أن "هل" للاستقبال كما ذكرنا، والفعل الواقع بعدها هنا حاليّ، وهما معنيان متدافعان بخلاف الهمزة؛ فإنّه يصحّ فيها ذلك، لأنّها ليست مُخصّصة للمضارع بالاستقبال، فيصحّ أن يقال في المثال السّابق: "أتَصْدُق؟ " ولا ضمير فيه[5].

---

1 – ينظر الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 252/2.

2 – ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص:65. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 80.

3 – ينظر حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 98/2.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:66. حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 98/2.

5 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 98/2.

ثانيًا – ولأجل اختصاص "هل" بطلب التّصديق، وتخليصها المضارع للاستقبال أُختُصَّت بدخولها على الفعل لفظا أو تقديرا، نحو قولك في الأوّل (الفعل لفظا): "هل يعود أبوُك من سفره"؟ وتقول في الثّانيّ (الفعل تقديرا): "هل أبوُك يعود من سفره"؟ على تقدير رفع "أبوُك" في المثال الثّانيّ على الفاعلية لفعل محذوف يفسّره المذكور[1].

ومثاله أيضا: هل يقدم هاشم من السّفر؟ وهل هاشم يقدم من السّفر؟ وذلك لاختصاصها بالتّصديق وتخليصها المضارع للاستقبال، فإنّ عدل عنها إلى الاسميّة كان ذلك لنكتة بلاغيّة تلاحظ لدى البلغاء، وهي جعل ما سيحصل كأنّه حاصل موجود اهتماما بشأنه، ودلالة على شدّة المرغبة فيه.

ومن ثمّ كان قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِّن بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[2] أي: فهل ستكونُونَ حقاً شَاكِرِينَ، أو هو استفهام تضمّن معنى الحضّ على الشّكر. أدلّ على طلب شكر العباد من: "أفأنتم شاكرون، فهل تشكرون، لأنّ الجملة وإن كانت اسميّة تفيد الثّبوت لكن هل أدعى للفعل من الهمزة فترْكُه معها أدلّ على كمال العناية بحصول ما سيتجدّد. فهل أنتم تشكرون، إذ هي داخلة على الفعل تقديرا؛ لأنّ أنتم فاعل فعل محذوف يفسّره المذكور.

فلمّا كان الشّكر منهم مرغوبًا فيه ومطلوبا أشدّ الطّلب أبرزه في صورة الحاصل الآن كما هي عادة الإنسان إذا اشتدت رغبته في شيء مستقبل الوقوع تخيّله واقعًا؛ لهذا عبّر بالجملة الاسميّة؛ لأنّها أدلّ على طلب حصول الشّكر لدلالتها على الثّبوت القائم، وعليه فهذا العدول أبلغ في إفادة المقصود، وذلك لأنّ الفعل لازم بعد هل، والعدول عنه يدلّ على قوة الدّاعي لذلك. فيكون ذلك أدلّ على شدّة الاهتمام بمدلول الجملة الاسميّة أدلّ على طلب حصول الشّكر[3].

ويقال مثل ذلك بشأن الخمر والميسر، خطاباً للذين آمنوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ

---

1 – ينظر حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 99/2.

2 – الأنبياء: 80.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:66. وحامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 99/2. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 80. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،262/1.

الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[1]. أي: فَهَلْ سَتَنْتَهون، أو هو استفهامٌ تضمّن معنى الحضّ على الطّاعة.

ويقال مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ﴾[3].

والنّكتة في كلّ ذلك أنّ الجملة الاسميّة تفيد التّوكيد، وتدلّ على معنى أوفى مما تدلّ عليه الجملة الفعليّة، ولأنّ إبراز ما يحدث ويتجدّد في معرض الحاصل الثّابت أقوى دلالة على الاهتمام بشأنه وكمال عنايته بحصوله من إبقائه على أصله[4].

ثالثا – هل تأتي على نوعين:

أ – البسيطة، وهي التي يستفهم بها عن وجود الشّيء في نفسه، أو عدم وجوده على معنى تحقّقه في الخارج، أو عدم تحقّقه فيه، بحيث يكون لفظ الوجود، أو عدم الوجود، أو ما في معناهما؛ كالثبوت والحصول والتّحقّق ونحو ذلك محمولًا على مدخول هل، كقولك: هل الامتحان كائن؟ هل الفوز حاصل؟ هل النّجاح مضمون؟ هل الكرم متحقّق؟ هل العنقاء[5] موجودة؟ أي هل هي ثابتة في الخارج متحقّقة فيه، أو غير متحقّقة فيه؟ بأن كانت أمرًا اعتباريًّا وهميًّا[6].

ب – المركّبة؛ وهي ما يستفهم بها عن وجود شيء لشيء، أو بمعنى آخر أن يكون المستفهَمُ عنه بها صفةَ زائدةَ على الوجودِ[7]، ولذا فالجواب يستدعي معرفة أمرين، أحدهما يتركّب من الآخر، وجود الشّيء أوّلا ثمّ الصّفة ثانيًا. نحو: هل تبيض العنقاء؟ فوجود العنقاء أمر لا سؤال عنه، وإنّما في السّؤال إثبات صفة أو نفيها، ففي هذا المثال – مثلا – فأنت

1 – المائدة: 91.

2 – هود: 14.

3 – إبراهيم: 21.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،262/1. وابن عريشاه: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، 52/1.

5 – العنقاء: حكى الزّمخشريّ في "ربيع الأبرار" أنّ العنقاء كانت طائراً وكان فيها من كلّ شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرّسّ تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى نبيهم صالح عليه السّلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع عقبها ونسلها فسمّيت عنقاء مغرب لذلك.

6 – حامد عوني: المنهاج، 100/2. المراغيّ: علوم البلاغة، ص:66. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 80.

7 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:66. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 81. وحامد عوني: المنهاج، 100/2.

مطالب أن تعرف العنقاء حتّى تعرف صفاتها أوّلاً، وأن تعرف ثانيّا هل يثبت لها تلك الصّفة (التّبييض) أو تنتفي عنها؛ بمعنى موجودة فيها أو لا. لذا فهذا المثال لا يتعلّق بالسّؤال عن وجود العنقاء؛ ولكنّه يستفهم به عن وجود شيء (صفة) لها.

وبيان ذلك أنّ الغرض من الاستفهام بهل ليس عن وجود العنقاء في ذاتها؛ إنّما الغرض الاستفهام عن ثبوت شيء لها، فالعلم بوجودها أمر لا شكّ فيه من خلال الطّلب في هذا السّؤال المركّب، ولكن المسؤول عنه والمطلوب معرفته هو التّعرّف على العنقاء، ثمّ إثبات الصّفة لها أو نفيها عنها. وبهذا فهل هنا مركبّة، إذ استلزمت معنى آخر غير وجود العنقاء، وهو طُلب وجود صفة التّبيض أو نفيها، ولهذا يجاب عنها أيضا في الإثبات بنعم وفي النّفي بلا.

رابعا – الاتفاق والاختلاف بين الهمزة وهل

هناك جملة من الأمور تتّفق فيها هل مع همزة الاستفهام، وأخرى تفترق فيها عنها، نوردها فيما يلي:

- الهمزة تأتي للتّصوّر والتّصديق، أمّا هل فلتّصديق فقط.
- تتشابه الهمزة مع هل عندما يكون الاستفهام تصديقاً مثبتاً.
- تأتي الهمزة في الاستفهام المثبت والمنفي في حين لا تأتي هل في الاستفهام المنفي.
- يمكن حذف الهمزة من الكلام وتفهم من السّياق أو لوجود أم، أمّا هل فلا يجوز حذفها.
- الهمزة لا تعاد بعد أم الإضرابية، وهل يجوز أن تعاد وألّا تعاد.
- هل لا تليها أم ويجوز أن تسبقها والهمزة لا تسبقها أم ولكن تليها.
- هل لا يليها إلّا الفعل إن كان في حيزها فعل، فإذا دخَلتْ على الاسمِ كان ذلك لنُكتَةٍ بَلاغيَّةٍ، ولا يليها حرف سوى حروف الجرّ، بخلاف الهمزة.
- هل يستدرك عليها بإلاّ بخلاف الهمزة.
- الهمزة لها حقّ الصّدارة على أحرف العطف؛ الواو، الفاء، ثمّ، بخلاف هل تسبقها حروف العطف.
- الهمزة في التّصوّر يليها المسؤول عنه، أي يذكر، وتسمّى الهمزة المتّصلة، وليس كذلك همزة التّصديق وهل؛ لأنّ السّؤال بهما إنّما يكون عن النّسبة[1].

1 – ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص:66.

– لا تدخل أداة "هل" على: النّفي – والمضارع الذي للحال – والشّرط – وحرف "إنّ" الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر – وحرفِ العطف[1]. بخلاف الهمزة في كلّ ذلك، فهي تدخل على جميع ما ذكر.

– الهمزة وهل يخرج معهما الاستفهام عن أصله لدلالات سياقية متعدّدة.

– أدوات الاستفهام غير الهمزة وهل

باقي أدوات الاستفهام من غير الهمزة وهل، والتي هي: من، وما، ومتى، وأيان، وأينَ، وكيف، وأنّى، وكَم، وأيّ، يستفهم بها عن التّصوّر فقط، وهي جميعها أسماء وليست حروفا، فيسأل بها عن معناها، ولهذا يكون الجواب معها بتعيين المسؤول عنه[2].

أوّلا – أداة "مَنْ"

وتأتي اسماً من أسماء الاستفهام، يطلب بها تعيين أحد العقلاء، أي بذكر اسم المسؤول عنه، ويحصل بالعَلَم[3]. نحو: من شيّد القصر الأكبر. فيقال فلان.

ومنه قول الشّاعر:

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا؟ ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه

ويرد بها تعيين شخص ترضى سجاياه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَاوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[4]. فالجواب: الله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[5]. يراد تعيين اسم غير الله ولكن لا يوجد. والجواب: الله وحده.

كما يحصل بالصّفة، أي بذكر صفة من صفات المسؤول عنه، كقولنا في جواب السّؤال: من هذا؟ فيقال: هذا معلم أو طبيب أو صديق مثلا[6].

ثانيّا – أداة "ما"

1 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 1263.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:67. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية،265/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 81. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 93.

3 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية،265/1. جواهر البلاغة، ص: 81. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 93.

4 – يَس: 52.

5 – آل عمران: 135.

6 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 93.

للاستفهام عن غير العقلاء، وتأتي اسماً من أسماء الاستفهام، ومعناها "أيُّ شيء؟ وهي أقسام[1]:

أ – ما يطلب بها إيضاح الاسم وشرحه، ويراد به بيان مدلوله لغة، أي بيان المعنى الذي وضع له في اللّغة، نحو: ما الكبرياء؟ فيكون الجواب: إنّها العظمة والملك والتّجبر. ونحو: وما التّواضع؟ فيكون الجواب: إنّه التّذلل والخشوع. ونحو: ما اللّجين؟ فيجاب بأنّه الفضّة. ونحو: ما النُّضار؟ وجوابه: الذّهب. أو الخالِصُ من كلِّ شيء. ونحو: ما العسجد؟ فيقال في الجواب إنّه ذهبٌ.

ومن القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[2]. في هذا النّصّ نلاحظ أنّ سؤال فرعون عن ربّ العالمين، هو سؤالٌ عن شرح الاسم، أي: ما معنَى "رَبّ العالمين". إنّه لا يجهل معنى كلمة "رَبّ" ولا معنى كلمة "العالمين" لكنّه سأل عن الاسم المؤلّف من "ربّ العالمين". فشرح له موسَى عليه السّلام بقوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾[3].

ب – ما يطلب بها بيان حقيقة المسمّى، فهي حقيقته التي هو بها هو، ويراد بها الحقيقة الوجوديّة التي تتحقّق بها أفراد الشّيء، بحيث لا يزاد في الخارج عليها إلّا العوارض، كأن يقال: ما الإنسان؟ فيكون الجواب إنّه الحيوان النّاطق، فأفراد الإنسان لا تزيد عن هذه الحقيقة إلّا بالعوارض أي الصّفات التي تميّز فردا من الإنسان على الآخر.

ومن أمثلته، نحو قولنا: ما الشّمس؟ فيجاب بأنّه كوكبٌ نهاريّ، وقولنا: ما الحسد؟ فيجاب: بأنّه تمنّي زوال نعمة المحسود. وقولنا: ما الكِبْرُ؟ وجوابُه: "بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النّاس، وقولنا: ما الغيبة؟ جوابه: ذكرك أخاك بما يكره.

جـ – ما يطلب بها بيان حال الشّيء، أي بيان صفات المسؤول عنه وأحواله الخاصّة أو العامّة، نحو قولك لقادم عليك وأنت لا تعرفه: ما أنت؟ فيقول لك: الطّالب فلان، وقولنا: ما خليلٌ؟ – وجوابه طويل أو قصير.

ومنه قول المتنبّي في مَدْح سيف الدولة:

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص:67. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية،263/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 81. عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 93.

2 – الشّعراء : 23.

3 – الشّعراء : 24.

لَيْتَ الْمَدَائِحَ تَسْتَوْفِي مَنَاقِبَهُ ... فَمَا كُلَيْبٌ وَأَهْلُ الأَعْصُرِ الأُوَلِ؟

أي: فَمَا صفاتُ كُلَيْب بجانبِ صفاتِهِ، وكان العربُ يقولون: أعزُّ من كليب بن وائل. ومَا صفاتُ الملُوكِ الأوّلين بجانب صفاته ومناقبه، ومرادُه التّعظيم من مناقبه وصفاته، والتّقليل من صفات السّابقين من سادَة العرب.

وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾[1].

ثالثا – أداة "متى"

يطلب بها تعيين الزّمان ماضيا كان أو مستقبلا، وتأتي اسماً من أسماء الاستفهام، ولها محلٌّ في الإعراب في الجملة، كسائر الأسماء[2]. نحو: متى قدمت؟ ومتى تسافر؟ متى قامت الحرب العالميّة الثّانيّة؟ متَى يُفِيضُ الحاجّ من عَرَفَات يوم عرفة؟ متى تولّى الخلافة عمرُ؟ ومتَى نحظَى بالحريّة. ففي كلّ هذه التّساؤلات يرد تعيين الزّمان.

ومنه هذا قول الشّاعر:

وَقَالُوا: مَتَى شَمْسُ الْهِدَايَةِ أَشْرَقَتْ؟... فَقُلْتُ: بِعَامِ الْفِيلِ فِي الْحَرَمِ الْمَكّي

وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[3].

رابعا – أداة "أيّان"

وتأتي اسْمَ استفهام، مثل "متى" ومعناها "أَيُّ حين"، غير أنّ (متى) تستعمل للماضي والمستقبل، وأيّان تختصّ بالاستقبال، وتكون في مقام التّفخيم والتّهويل والأمور العظام[4]، نحو قول الشّاعر:

أَيَّانَ يَأْتِي الْحَدَثُ الْعَجِيبُ ... وَيَرْتَضِي زَوْرَتَنَا الْحَبِيبُ؟

وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[5].

1 – طه: 17 – 18.

2 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية،265/1. الهاشمي: جواهر البلاغة، ص: 82.

3 – البقرة: 214.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية،265/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 82.

5 – الأعراف: 187.

وقول الله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[1].

خامسا – أداة "أَيْنَ"

وَتأتي اسم استفهام، ويُسْتَفْهَمُ بِهَا عن المكان، حقيقة أو مجازا، وهي مبنيّةٌ على الفتح في كلّ حالاتها[2]، نحو: فإذا قيل: أين الطّبيب؟ فجوابه: هو في المستشفى أو في عيادته مثلا. أين تسافر؟ فيجاب إلى العاصمة.

ومنه قول الشّاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُّون أَحْبِسِ أَحْبِسِ."

وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[3].

وقول تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الذين كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[4].

أمّا مجازا، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[5]. فإنّه لا يسأل عن مكانهم حقيقة؛ وإنّما هو لتبكيتهم.

سادسا – أداة "أنَّى"

وَتأتي اسماً من أسماء الاستفهام، وتكون بمعنى[6]:

أ – بمعنى كيف، نحو: أنّى تتقدّم الصّناعة، ولم تعرها الأمّة عناية؟ ومن القرآن الكريم قوله تعالى بشأن زكريّا عليه السّلام: ﴿قَالَ رَبِّ أنى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الكبر وامرأتي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ الله يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[7]. بمعنى: كيف يكون لي غلام وهذه حالي؟

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[8]. والمعنى: كيف يحييها بعد موتها، والمعنى:

1 – القيامة: 5 – 6.

2 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،266/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 82.

3 – القيامة: 7 – 10.

4 – الأنعام: 22.

5 – القصص: 74.

6 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 267/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 82.

7 – آل عمران: 40.

8 – البقرة: 259.

ب – بمعنى متى، نحو: أنّى يفيض الأغنياء بالخير؟ بمعنى متى. ومنه قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أنى شِئْتُمْ﴾. البقرة: 223. أي: متى شِئْتم؟، وكيف شِئْتُمْ؟ ولكِنْ من مكان الحرث الذي يُنْبِت الزَّرْع.

ج .– بمعنى من أين، نحو: أنّى لك هذا المال، وقد عهدتك معدما؟ بمعنى من أين لك به؟ ومنه قوله تعالى بشأن مريم عليها السّلام: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[1]. أَنَّى لَكِ هذا؟ : من أَيْنَ لَكِ هَذَا؟. ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾[2]. والمعنى: من أين هذا؟ ولذلك كان الجواب: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾.

د – بمعنى أين، نحو قوله تعالى بشأن المنافقين: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[3]. أَنَّى يُؤْفَكُونَ؟ أي: أَيْنَ يُصْرَفُونَ وَيَذْهَبُونَ؟.

سابعا – أداة "كيف"

وَتأتي اسم استفهام، ويُسْتَفْهَمُ بها عن الحال، ويُطلَبُ بها تعيين الحال[4]، نحو: كيف التّعليم التّعليم بالجزائر؟ فيراد تعيين حال التّعليم بالجزائر.

ومنه قول الشّاعر:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

ومنه قول الله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾[5]. فكيف وردت للسّؤال عن حال العظام، فهي حاليّة.

ثامنا – أداة "كم"

وتأتي اسماً من أسماء الاستفهام، ويستفهم بها عن العدد، ويطلب بها تعيين العدد، ومعناها: أيُّ عَدَد[6]، نحو: كم دولة اشتركت في الحرب العالميّة الثّانية؟ فالسّؤال عن العدد، ويجاب عنه 12 دولة مثلا.

1 – آل عمران: 37.

2 – آل عمران: 165.

3 – المنافقون: 4.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 266/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 82.

5 – البقرة: 259.

6 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 268/1. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 83.

ومنه قول الله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[1]. وقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[2].

وقول الله عزّ وجلّ بشأن سؤال المبعوثين يوم البعث عن مدَّة إقامتهم في الأرض موتى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3].

تاسعا – أداة "أيّ"

يطلب بها تعيين أحد المشاركين في شيء يعمّهما، نحو : أي البلدين أدفأ، وهران أم العاصمة؟ الجواب بتعيين أحدهما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[4]. نَدِيًّا﴾[4]. أي أنحن أم أصحاب محمّد؟. بتعيين أحدهما. ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[5]. بتعيين أحدهما. وهكذا تكون أداة أيّ بحسب ما تضاف إليه، نحو: "أيّ الرجلين؟ – أي المرأتين؟ – أيُّ الزّمانين؟ – أيُّ المكانين؟ – أيُّ الحالين؟ – أيّ العدَدَيْن"؟[6].

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[9].

كما أنّه يسأل بها عن الزّمان والمكان والحال والعدد، إلى غير ذلك، في أيّ يوم تسافر؟ السّؤال عن الزّمان، وفي أيّ مكان تقيم؟ السّؤال عن المكان، أيّ صاحبيك أحسن خلقا، أمحمّد أم عليّ؟ السّؤال عن الحال، أيّهما أحسن حالا، ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾[10]. السّؤال عن العدد، والتّساؤل خرج تبكيتاً وتوبيخا لمن فعل ذلك بها، وهو الوائد.

---

1 – البقرة: 211.

2 – الكهف: 19.

3 – المؤمنين: 112 – 114.

4 – مريم: 73.

5 – الأنعام: 81.

6 – البلاغة العربية (1/ 269. جواهر البلاغة، ص: 83.

7 – التّوبة: 124.

8 – لقمان: 34.

9 – الشّعراء: 227.

10 – التّكوير: 9.

- خروج الاستفهام عن الأصل

وبعد أن عرفنا معاني أدوات الاستفهام واستعمالاتها، يجدر بنا التّنبيه على أن الاستفهام قد يخرج عن أصل وضعه فيستفهم به عن الشّيء مع العلم به لأغراض بلاغيّة تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام، أهمّها:

أ - الاستبطاء: وهو عدّ الشّيء بطيئا في زمن انتظاره، وقد يكون محبوبا منتظرا، ولهذا يخرج الاستفهام فيه عن معناه الأصلي للدّلالة على بعد زمن الإجابة عن بعد زمن السّؤال، وهذا البعد يستلزم الاستبطاء[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[2].

متى نصر الله؟ استفهام استعمل للاستبطاء، أي: تأخّر النّصر الموعود به، وهكذا حال البشر يستعجلون، وحكمة الله لا تساير مطالب المستعجلين. وذلك أنّ الاستفهام عن زمان النّصر يستلزم الجهل بزمانه، والجهل بما يستلزم استبعاده عادة أو ادّعاء، واستبعاده يستلزم الاستبطاء[3].

ب - التّعجّب: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾[4]. قوله: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[5]. فالاستفهام عن سبب عدم رؤيته الهدهد سيستلزم الجهل به المناسب المناسب للتّعجب عن المسبب أعني عدم الرّؤية، فهو إذا حمل على المجاز المرسل من باب استعمال اسم الملزوم في اللّازم؛ لأنّ سؤال العاقل عن حال نفسه مثلًا يستلزم جهله به والجهل به يستلزم التّعجب منه؛ لأنّه كان لا يغيب عن سليمان عليه السّلام إلّا بإذنه فلمّا لم يبصره مكانه تعجّب من حال نفسه في وقت عدم إبصاره إيّاه، ولا يخفى أنّه لا معنى الاستفهام العاقل عن حال نفسه[6].

ت - التّنبيه على ضلال المخاطب: نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[7]. فليس المقصد الاستفهام عن مذهبهم بل التّنبيه عن ضلالهم، وأنّه لا مذهب لهم ينجون به. لذا كان الاستفهام

1 - عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 100.

2 - البقرة: 214.

3 - حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،295/1.

4 - المائدة: 84.

5 - النّمل: 20.

6 - القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، على الهامش، 68/3.

7 - التّكوير: 26.

عن الطّريق في الآية يستلزم تنبيه المخاطب إليه؛ وتنبيه المخاطب يستلزم تنبيهه على ضلاله في غفلته عن ذلك الطّريق، وسلوكه طريقًا واضحة الضّلال[1].

ث – الوعيد والتّخويف: ودلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل[2]، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾[3]. فإهلاك المكذّبين الأوّلين لرسل ربهم قضيّة معروفة لدى النّاس الموجّه لهم هذا السّؤال، لذلك جاء توجيه السّؤال لهم عن إهلاك الأوّلين[4] من باب الوعيد والتّخويف لعلهم يتّعظون، لعلّهم يقلعون عن كفرهم والانصياع لصوت الحقّ حتّى لا يصيبهم ما أصاب الأوّلين من إهلاك وتعذيب، ولذا فالمعنى كما فعلنا بالمجرمين الأوّلين من مكذبّي القرون الأولى سنفعل بأمثالهم من الأمم اللّاحقة، لذا قال بعدها: ﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾[5].

ج – الأمر: وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي للدلالة على معنى الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[6]. أي تذكّر واتعظ، ونحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُون﴾[7]. أي أسلموا، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[8]. أي انتهوا.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾[9]. أي أسلموا.

قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرى﴾[10]. أي أخبروني عن هذه الأصنام الثّلاثة التي كانوا يزعمون أنّها تمثّل بعض الملائكة، وكانوا يتقرّبون بها إلى الله[11].

ح – النّهي: كما أنّ الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقي للدّلالة على معنى النّهي، أي إلى طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[12].

---

1 – الجناجيُ: البلاغة الصّافية، ص: 215.

2 – المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

3 – المرسلات: 16.

4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،180/1.

5 – المرسلات: 17.

6 – القمر: 17.

7 – الأنبياء: 108.

8 – المائدة: 31.

9 – آل عمران: 20.

10 – النّجم: 20.

11 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 106.

12 – الانفطار: 9.

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[1]. فكأنّ الآية تقول: لا تخشوهم واخشوا الله؛ الله؛ لأنّه أحق منهم بخشيتكم إن كنتم مؤمنين به وبتعاليمه[2]. بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[3].

خ – التّقرير: يسمى استفهاما تقريريا، والمراد منه حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده العلم به، أو هو أمر باستطاعته معرفته حسيّا أو فكريّا، موجبا كان أو سالبا[4]. على أن يكون المقرّر به تاليا لهمزة الاستفهام.

وأمثلته من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ نُرَبِّكَ فِينا وَلِيداً﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾[8]. ففي كلّ هذه الأمثلة خرج الاستفهام للتّقرير، والمقرّر به بعد همزة الاستفهام، فقد أتى بالفعل (نشرح، نربّك، يجدك، نخلقكم) مباشرة بعد الهمزة.

وورد منفيّا في ما ذكرنا من أمثلة ليخرج فيه المعنى من الاستخبار الى الإقرار، وبهذا يكون أمكن من التّقرير الخبريّ، وأبلغ من التّوكيد. ومن أمثال ما ذكرنا، قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[9]. وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾[10]. وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾[11]. وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[12]. وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[13].

---

1 – التّوبة: 13.
2 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 296.
3 – المائدة 44.
4 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،275/1.
5 – الشّرح: 1.
6 – الشّعراء: 18.
7 – الضّحى: 6.
8 – المرسلات: 20.
9 – الأنعام: 53.
10 – هود: 78.
11 – هود: 81.
12 – الزّمر: 36.
13 – التّين: 8.

وحكم الهمزة فيه حكمها في همزة الاستفهام من إيلاء المقربة الهمزة، فإذا قلت: أفعلت هذا؟ كان غرضك أن تقرّره بأنّ الفعل كان منه، ولذا قدّم الفعل (فعلت) وكان بعد الهمزة، وإذا قلت: أأنت فعلت هذا؟ كان غرضك أن تقرّره بأنّه هو الفاعل، ولذا قدّم الفاعل (أنت) وكان بعد الهمزة، وعليه قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1]، إذ غرضهم أن يقرّ لهم بأنّه قد كسر أصنامهم لا أن يقرّ لهم بأنّه هل حصل كسر، يدلّ على ذلك جواب إبراهيم، بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[2]، ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أم لم أفعل[3].

د – الإنكار: ويشترط فيه أن يلي المنكر الهمزة، – فعلًا كان أو فاعلًا أو مفعولًا أو حالًا إلى غير ذلك – ويكون[4]:

أوّلا – إمّا للتّوبيخ على الفعل، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، كقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[5]، وأمّا بمعنى لا ينبغي أن يكون، كقولك للرّجل يضيّع الحقّ: أتنسى قديم إحسان فلان إليك؟ وقولك للرّجل يركب الخطر: أتخرج في هذا الوقت؟ والغرض في مثل هذا تنبيه السّامع حتّى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع عن فعل ما همّ به.

ثانيًا– وإمّا للتّكذيب في الماضي، بمعنى لم يكن، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾[7]. أو في المستقبل بمعنى لا يكون، نحو قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[8]. أي: أنلزمكم تلك تلك الحجّة وعلى قبولها وأنتم كارهون لها.

ذ – التّهكم والاستهزاء: ويقال له أيضا السّخرية والاستهزاء، وهو إظهار عدم المبالاة بالمستهزئ أو المتهكّم به ولو كان عظيما[9]؛ لأنّ الاستفهام يشعر بأنّ المستفهم غير مهتم بما

1 – الأنبياء: 62.

2 – الأنبياء: 63.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 69.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 69. والقزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 72/3.

5 – البقرة: 44.

6 – الإسراء: 40.

7 – الصّافات: 153.

8 – هود: 28.

9 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 104.

يستفهم عنه، ولا مكثرت له لحقارته في نفسه، واستهانته به، ثمّ صار الاستفهام يدلّ على التّهكم والاستهزاء بمساعدة القرائن.

نحو قوله تعالى: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[1]. كان شعيب عليه السّلام كثير الصّلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلّي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: أصلاتك تأمرك؟ الهزء والسّخرية والاستخفاف بشأن شعيب في صلاته التي يلازمها، لا حقيقة الاستفهام. ولذا كان الاستفهام عن كون صلاته آمرة له بذلك يناسب ادعاء أن المخاطب معتقد له، وادعاء اعتقاده إيّاه يناسب الاستهزاء والتّهكم وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التّهكم به.

ومثله قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السّلام: ﴿فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾[2]. فالمعنى أن إبراهيم ذهب خفية إلى أصنام قومه فقال لهم هذا القول تهكّما بهم وسخرية واستهزاء.

ومنه قوله تعالى في بيان بعض مواقف الذين كفروا من الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: ﴿وإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[3]. من الظّاهر في عبارة الذين كفروا: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾. أنّهم يريدون التّهكّم والاستهزاء، وباستعمال اسم الإشارة "هذا" مع الاستفهام يظهر الاستصغار والتّحقير أيضا. وكأنّ في اسم الإشارة للقريب، ما يشير إلى أنّ هذا الشّخص القريب منّا، والذى نعلم من أموره ما نعلم، لا تُقبل منه دعوى الرّسالة، ولا يليق به أن يذكر آلهتنا بسوء.

ر – **الاستبعاد:** أي عدّ الشّيء بعيدًا، سواء أكان البعد حسيّا أم معنويا، بمعنى استبعاد المستفهم عنه، والتّشكك في حدوثه، والفرق بينه وبين الاستبطاء أنّ متعلّقه غير متوقّع، والاستبطاء متعلّقه متوقع غير أنّه بطيء، واستعمال الاستفهام في الاستبعاد مجاز مرسل علاقته المسببيّة أو اللّزوميّة.

نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾[4]. أنّى لهم الذّكرى؟ فليس الغرض: السّؤال عن الذكرى لاستحالته من الله العالم بخفايا

---

1 – هود: 87.

2 – الصّافات: 91، 92.

3 – الأنبياء: 36.

4 – الدّخان: 13، 14.

بخفايا الأمور، إنّما المراد: استبعاد تذكّرهم[1]، أي كيف يذكرون ويتّعظون والحال أنّهم جاءهم رسول يعلمون أمانته بالآيات البيّنات من الكتاب المعجز وغيره فتولّوا عنه وأعرضوا؟ فكلّ هذه قرائن لاستبعاد تذكّرهم[2].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[3]. فالكفرة يستبعدون البعث وينكرون وقوعه، وقد عبّروا عن هذا الاستبعاد بصيغة الاستفهام التي طوي فيها البعث المُستفهَم عنه، والتّقدير: أَنُبعث إذا كنّا ترابًا ذلك رجع بعيد! وكأنّهم يريدون أن يظلّ البعث هكذا سؤالا مثارًا وتعجّبًا مقامًا، يسأله كلّ كافر ويتعجّب من وقوعه كلّ جاحد عنيد.

ز – **التّهويل والتّخويف:** إذا كان المعظّم شيئا مخيفا مهولا، كان تعظيمه بالاستفهام فيه معنى التّهويل والتّخويف، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَمَآ أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾[4]. فالاستفهام هنا للتّخويف والتّهويل[5]. وفهم التّهويل من الاستفهام، لأنّك به توحى إلى المخاطب بأنّ ما ذُكِر لا يليق أن يمرّ به المرء مرّ الكرام، بل من الواجب التّريث والتّمهل وفهم حقيقته ومدلوله[6].

ونظيره قول الله عزّ وجلّ في سورة القارعة: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾[7]. فالاستفهام للتّخويف والتّهويل، والقارعة النّازلة الشّديدة تنزل عليهم بأمر عظيم وبه سمّي يوم القيامة.

وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ﴾[8]. فالاستفهام في الآيات الكريمة للتّهويل والتّخويف، ولذا فهو يكشف عن أهوال يوم القيامة، ويصوّر ويبرز فظاعة العذاب وشدّته.

---

1 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 104/2.

2 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 101.

3 – ق: 2، 3.

4 – الحاقّة: 1، 3.

5 – حبنكة الميداني: البلاغة العربيّة،284/1.

6 – أحمد البدوي: من بلاغة القرآن، ص: 127.

7 – القارعة:1 – 3.

8 – الهمزة: 4، 5.

وكقراءة ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ، مِنْ فِرْعَوْنَ﴾[1]. بلفظ الاستفهام، أي بفتح ميم «مَنْ» على أنّها اسم استفهام خبر مقدّم، و«فرعون» بالرّفع على أنّه مبتدأ مؤخّر. ومعنى ذلك أنّه لمّا وصف الله تعالى العذاب بأنّه مهين لشدّته وفظاعة شأنّه، أراد أن يصور كنهه، فقال: مِنْ فِرْعَوْنَ؟ أي أتعرفون من هو في فرط عتوّه وتجبّره؟ ما ظنّكم بعذاب يكون هو المعذّب به، ثمّ عُرف حاله، بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[2]. أي إنّه كان عاليا في ظلمه مسرفا في عتوّه.

س – التّحقير: وهو عدّ الشّيء حقيرًا. وقد يستعمل الاستفهام أسلوباً من أساليب تحقير المستَفْهَم عنه والاستهانة به، لأنّ الاستفهام يشعر بأنّ المستَفْهِمَ غَيرُ مهتَمٍّ بما يَسْتَفْهِمُ عنه، ولا مكترث له لحقارته في نفسه، واستهانته به، ثمّ صار الاستفهام يدلُّ على التّحقير والاستهانة بمساعدة القرائن[3].

نحو قول الله تعالى على لسان الكفار: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[4]. لقد احتقروه واستهزأوا به إذ بعثه الله رسولاً. ولهذا استعملوا الاستفهام مع اسم الإشارة القريب (أهذا) ذريعة إلى التّحقير، ونحوه قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[5]. فهو استفهام يراد منه التّحقير وباستعمال الاشارة القريبة في هذا.

وكقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾[7]. فالآيات لا تستخبر عمّا يعبدون يعبدون ولا عن التّماثيل بل تهدف الى تحقيرهما وتهوين شأنهما[8]. وفي الآية الثّانية يريد التّحقير التّحقير باستعمال اسم الإشارة "هذه" مع الاستفهام الذي يراد منه الاستصغار والتّحقير أيضاً.

1 – الدّخان: 30، 31.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة،78/3.

3 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،297/1.

4 – الفرقان : 41.

5 – الأنبياء: 3.

6 – الشّعراء: 69، 70.

7 – الأنبياء: 52.

8 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 299.

وهكذا عندما يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي للدّلالة على ضآلّة المسؤول عنه وصغر شأنّه مع معرفة المتكلّم أو السّائل به، والعلاقة أنّ المحتقر من شأنّه أن يجهل لعدم الاهتمام به فيسأل عنه، والاحتقار فيه إظهار حقارة المخاطب وإظهار اعتقاد صغره[1].

ش – التّعظيم: تندفع نفس المتكلّم حين يرى شيئاً عظيماً للتّعبير عن عظمته وفخامته، بأسلوب الاستفهام، ولا يكون ذلك إلّا بالخروج بالاستفهام عن معناه الأصلي واستخدامه في المجاز بقرائن تفهم من السّياق بأنّ الاستفهام لا يطلب له الجواب.

من ذلك قول المتنبّي يمدح كافوراً:

وَمَنْ مِثْلُ كَافُورٍ إِذَا الْخَيْلُ أَحْجَمَتْ؟ ... وَكانَ قَلِيلاً مَنْ يَقُولُ لَهَا اقْدُمِي

أي: هو عظيم قليل النّظير في الحثّ على وُرُودِ المعارك، فأورد الاستفهام والغرض منه التّعظيم، والقرينة المدْحُ[2].

ومن القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَاوَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾[3]. فقوله: مَالِ هذا الكتاب؟ استفهامٌ يرادُ به تعظيمُ وتفخيم شأنه، وليس استفهاماً يطلب له الجواب[4].

ومن التّعظيم قول الله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَما أَدْراكَ ما لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾[6]. ومن التّعظيم كذلك قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[7]. فالاستخبار مستبعد وتقرير التّعظيم هو المقصود. أي يراد تعظيمه "سبحانه"، وأنّ الأمن في الشّفاعة مرجعه إليه، ومنوط بإذنه وإرادته.

ط – النّفي: وقد يخرج الاستفهام عن أصله ويجيء للنّفي، وليس لطلب العلم بشيء كان مجهولا، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾[8]. فظاهر هذه الآية الكريمة الاستفهام، والغرض النّفيّ، والمعنى: لا هادي لمن أضلّ الله.

---

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 100.

2 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،284/1.

3 – الكهف: 49.

4 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،283/1.

5 – الواقعة: 27.

6 – القدر 1 – 2.

7 – الحديد: 11.

8 – الرّوم: 29.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[1]. فظاهر هذه الآية الكريمة الاستفهام، والغرض النّفيّ، والمعنى: لا أحد يشفع عنده إلّا بإذنه.

وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾[2]. فظاهر هذه الآية الكريمة الاستفهام، والغرض والغرض النّفيّ، والمعنى: ولست تنقذ من في النّار.

وكقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾[3]. ظاهر التّركيب استفهام؛ لكنّ الآية ترمي إلى النّفي، وكأنّ الآية تقصد إلى القول: ما جزاء الإحسان إلّا الإحسان. وفيه يرمي المستفهم إلى النّفي، وإذا عُوّض الاستفهام بنفي، استقام كلامه[4].

وقول البحتريّ:

هَلِ الدَّهرُ إلّا غُمَّةٌ وَانجلاؤُهَا ... سَرِيعًا وَإِلَّا ضَيقَةٌ وَانفراجُهَا

فالمعنى العام للبيت يسمح بإحلال حرف نفي عادي محلّ هل ويبقى المعنى نفسه كأن نقول: وما الدّهر إلّا غمرة وانجلاؤها ... .

وقول الشّاعر:

هَلِ الدَّهرُ إِلَّا سَاعَةٌ ثُمَّ تَنقَضي... بمَا كَانَ فيها من بَلاءٍ وَمن خَفضِ

فالاستفهام في البيت قد خرج عن معناه الأصلي إلى النّفي ويفهم ذلك بإحلال حرف نفي محلّ حرف الاستفهام "هل" ويبقى المعنى نفسه كأن نقول: وما الدّهر إلّا سَاعَةٌ ... .

ظ - التّمني: كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾[5]. الغرض البلاغي المنشود من وراء التّمني بلفظ «هل» هو إبراز المتمنّي المستحيل وإظهاره في صورة الممكن القريب الحصول، لكمال العناية به والشّوق إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الذي كُنَّا نعْمَلُ﴾[6]. نَعْمَلُ﴾[6]. الاستفهام هنا بهل، وهي للتّمنّي، ودليل أنّها للتّمني أنّهم يعلمون عدم الشّفيع، على

1 - البقرة: 255.

2 - الزّمر: 19.

3 - الرّحمن: 60.

4 - أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 296.

5 - غافر: 11.

6 - الأعراف: 53.

معنى: ليس لنا شفعاء، وكأنّ قولهم: نَتَمَنَّى أنْ يكون لنا شفعاء، أو نُرَدَّ إلى حياة الابتلاء لنعمل غير الذي كنّا نعمل، لكنّ أمانيَّهُمْ ضائعة ومطالبهم بها مرفوضة.

فجملةٌ "فهل لنا من شفعاء" من قبيل الإنشاء الطّلبي، والمطلوب فيه من نوع تمنّي محبوبٍ مرغوبٍ فيه لا يطمعون في الحصول عليه. والأداة المستعملة هي "هل" الاستفهامية، إذ الاستفهام هنا مستعمل في التّمني، لأنّهم يعلمون أنّه لا يشفع أحدٌ يومئذٍ إلاَّ بإذن الله، ويعلمون أنّهم لا يُردّون إلى الحياة الدنيا، فقد طلبوا قبل ذلك الرّجعة ساعة موتهم فزُجِروا ورُفِضَ طَلَبُهُمْ[1].

ص – التّشويق والتّرغيب: وفيه لا يطلب السّائل العلم بشيء لم يكن معلوما له من قبل، وإنّما يريد أن يوجه المخاطب ويشوّقه إلى أمر من الأمور، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الذي يُقْرِضُ الله قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾[2]. أي: ارغبوا في هذا الثّواب العظيم فأقْرِضوا الله قرضاً حسناً.

وقول الله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكمْ على تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3]. أي: ارغَبُوا في هذه التّجارة العظيمة الرّابحة. أو يريد: أن يشوّقهم إلى تجارة رابحة هي العمل بكتاب الله وسنة نبيه عليه الصّلاة والسّلام. فالمتكلّم هنا يدرك الخبر ويشوّق سامعه الى سماعه، فكأنّه يريد دغدغة المخاطب وتحفيزه على الاستفهام، لأنّه يطرح السّؤال ويجيب عنه غالبا، لذا قال بعدها: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[4].

فالآية الأولى شوّقت المخاطبين الى سماع الخبر اليقين الذي جاء واضحا في الآية الثّانية لذلك لم يكن الاستخبار مقصودا فيها؛ لأنّ الخبر ملقى من السّائل في الآية التي تلتها[5].

ومن هذا القبيل قوله تعالى على لسان إبليس عندما راح يوسوس لآدم ويغريه بالأكل من الشّجرة التي نهاه الله عن الاقتراب منها[6]: ﴿قالَ: يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى﴾[7]. فجاء بأسلوب الاستفهام بغرض التّشويق والتّرغيب.

---

1 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربية، 253/1.

2 – البقرة: 245.

3 – الصّف: 10.

4 – الصّف: 11.

5 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 298.

6 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 106.

7 – طه: 120.

وهذا كثير في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾[2].

فلا يخفى عليك ما في الآيات الكريمة من ترغيب للمخاطب وتشويق له إلى معرفة الجواب، فهو يفكّر فيه وينشغل به وينتظره في ترقب وتطلّع، وعندئذ يأتي الجواب فيقع في نفس المخاطب موقعًا حسنًا؛ لأنّه جاء والنّفس متهيّئة له ومتلهفّة إلى معرفته.

ض – التّكثير: وقد يعبّر المتكلّم عن الكَثْرَة بأسلوب الاستفهام، والأداة المستعملة في هذا غالباً كلمة "كم" وتخرج حنيئذٍ عن الاستفهام وتسمّى "كم" الخبريّة التي يُعبَّرُ بها عَنِ الكثرة. وَيمكن أن يستعمل غيرها من الأدوات للدّلالة على التّكثير[3].

كما في قوله تعالى: ﴿سَلْ بني إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[4]. أي: آتيناهم آياتٍ بَيِّنَاتٍ كثيرات. لذا فليس المراد: السّؤال من عدد الآيات، وهو الذي لا تخفى عليه خافية، إنّما الغرض: بيان أنّ ما أوتي إليهم من الآيات البينات كثير العدد، أي وهم يكابرون عنادًا[5].

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[6]. أي: كثيرٌ من الْقُرى أهْلَكْناها. ومثلها الآية: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَها وَهِيَ ظالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُها وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾[7].

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى الأرض كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾[8]. أي: أنبتنا فيها أصْنافاً كثيرة.

ع – التّسوية: ويكون في الاستفهام الدّاخل على جملة يصحُّ حلول المصدر محلّها، ويأتي بعْدَها معادلٌ[9]. ومن أمثلة التّسوية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[10].

---

1 – النّازعات: 15، 16.
2 – النّازعات: 18، 19.
3 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربية، 287/1.
4 – البقرة: 211.
5 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 104/2.
6 – الأعراف: 4.
7 – الحجّ: 48.
8 – الشّعراء: 7.
9 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربية، 288/1.
10 – البقرة : 6.

أي: استوى إنذارهُمْ وعَدَمُهُ. فهم يعلمون مسبقا أنهم أنذروا ومع ذلك أصروا على كفرهم وعنادهم، ولهذا يجيء الاستفهام هنا للدلالة على أن إنذار الرسول وعدمه بالنّسبة لهم سواء. ومن أجل ذلك خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي ليؤدي معنى مجازيا بلاغيا هو التسوية[1].

ومن أمثلة التّسوية أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ الله﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[5].

وهناك أغراض أخرى في خروج الاستفهام عن أصله نكتفي بما ذكرنا.

5 – التّمنّي

التّمنّي من أساليب الإنشاء الطّلبّي، غير أنّه يختلف عن الأمر والنّهي والاستفهام أنّه محبوب ومرغوب فيه، ويختلف عن الانشاء غير الطّلبي أنّه غير مطموع بحصوله، لذا يختلف عن التّرجّي المطموع في حصوله، ولهذا عرّفوه بأنّه طلب حصول شيء محبوب أو مرغوبٍ فيه، لا يرجى حصوله في اعتقاد المتمنّي[6].

ويكون التّمنّي على نوعين:

أوّلا – مستحيل الوقوع: أي أنّ المتمنّي يدرك أنّ ما يتمنّاه مستحيل الوقوع، ولكن يتمنّى مواساة لنفسه أو تصوّره كأنّه ممكن الوقوع حتّى لا ينقطع أمله.

مثل قول الشّاعر:

أَلَا لَيتَ الشَبابَ يَعُودُ يومًا...فَأُخبِرَهُ بمَا صَنَعَ المَشِيبُ

وقول آخر:

لَيْتَ الكوَاكِبَ تُدْنُو لِي فَأَنْظِمَها...عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي

فإنّ كلا من عودة الشّباب ودنوّ الكواكب أمر غير ممكن.

ومثل ذلك قول ابن الرّومي في شهر رمضان:

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 105.

2 – الأنبياء 109.

3 – الشّعراء: 136.

4 – البقرة: 140.

5 – النّمل: 59.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 62. وحبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 254/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 87. العلويّ: الطراز لأسرار البلاغة، 160/3. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 112.

فَلَيْتَ اللَّيْلَ فِيهِ كان شَهْراً... وَمَرَّ نَهَارُهُ مَرَّ السَّحَابِ

وهذا تمنّي مستحيل الوقوع، فلا اللّيل يكون شهرا ولا النّهار يمرّ مرّ السّحاب.

ونحو قول إبرَاهيمُ الغَزّيّ:

لَيتَ الجَمَاداتِ باعَتْنِي سَكْينَتَها... بالْعَزمِ وَالحَزمِ والإقدِام واللَّسَنِ

فإنّ كلّ ما تمنّوه من أشياء غير ممكنة الحصول، كونه طلب حصول شيء على سبيل المحبّة مع نفي الطّماعية في ذلك.

ومن القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[1]. وكقوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾[2]. فالتّمنّي في الآيتين مستحيل الوقوع.

ثانيّا – بعيد التّحقّق والحصول:

أي أنّ ما يتمنّاه المتكلّم بعيد التّحقّق والوقوع، وليس قريبا، أو أنّ المتكلّم لا يطمَعُ في الحصول عليه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[3]، وقوله تعالى أيضا: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾[4]، فالتّمني في الآيتين بعيد الوقوع.

وكقول مرْوانُ بن أبي حفصة في رثاء معْن بن زائدة:

فَلَيْتَ الشَّامِتِيْنَ بِهِ فَدُوْهُ ... وَلَيْتَ العُمْرَ مُدَّ لَهُ فَطَالَا

الشّامتين به: الفرحين بموته، وفدوه: جعلوا فداء له.

كما في قول أبي طيب المتنبّي:

فَيا لَيتَ ما بَيْني وبَينَ أحِبّتي...مِنَ البُعْدِ ما بَيني وبَينَ المَصائِبِ

فهو تمنّي بعيد الوقوع لكنّه غير مستحيل الوقوع، وربّما أنّ المتكلّم لا يطمع في الحصول عليه.

والأداة المستعملة في كلّ ما مرّ بنا من التّمنّي كان بلفظ "ليت" والتّمني في كلّها ظاهر، لكن إن كان منتظر الحصول قريب الوجود كان ترجيّا، ويعبّر فيه بعسى ولعل. كقول الشّاعر قيس بن الملوّح:

---

1 – النّساء 73.

2 – مريم: 23.

3 – القصص: 79.

4 – الزّخرف: 38.

عَسَى اللَّهُ أَن يَجزِي المَوَّدَةَ بَينَنَا...وَيُوصِلَ حَبلًا مِنكُم بِحِبَالِيَا

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾[1]. وقول الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[2]. وقوله تعالى: عَسَى رَبُّنا أَنْ يُبْدِلَنا خَيْراً مِنْها ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾[3].

وهذا لا بحث لنا فيه؛ لأنّه ليس من أقسام الطّلب، إذ هو عبارة عن تقرّب حصول الشّيء محبوبًا كان أو مكروهًا، والمكروه لا يطلب حصوله.

وقد رأيت أنّه لا يشترط لصحة التّمنّي أن يكون المُتَمَنَّي ممكناً؛ ولكنّه يصحّ مع عدم إمكانه؛ غير أنّه إذا كان ممكنًا وجب ألّا يكون لك طماعيّة فيه وإلاّ صار ترجيًا.

- صيغ التّمنّي:

للتّمنّي صيغ أربع: واحدة أصليّة، وهي "ليت"، وهي لفظ يدلّ بأصل وضعه اللّغويّ على التّمنّي، والثّلاث الباقية غير أصليّة، فهي نائبة عن ليت، ويتمنّى بها لغرض بلاغيّ[4]، وهي: «هل» و«لعلّ» و«لو».

أوّلا - "هل" حيث أنّ المُتَمَنِّي يتمَنَّى أمراً يرى أنَّه معتذّر الحصول أو بعيد المنال، فيعبّر عنه بأسلوب الاستفهام[5] "هل" ويتمنّى بها فتعطي حكم "ليت"، وهي على خلاف الأصل، قد تُسْتعمل في التّمنّي لغرض بلاغيّ، وهو إبرازُ المُتَمَنَّى في صورة الممكن المطموع فيه، بغيةَ الإشعار بكمال العناية به، والتلهُّفِ على الحصول عليه، أو تحقيقه[6].

ومن أمثلته نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[7]؛ معناه ليت لنا شفعاء، أمانيَّهُمْ ضائعة ومطالبهم بها مرفوضة[8].

---

1 - الطّلاق: 1.

2 - المائدة: 52.

3 - القلم: 32.

4 - الغرض في هل ولعلّ، هو إبراز المُتمنَّى في صورة الممكن القريب الحصول؛ لكمال العناية به والتّشوّق إليه، والغرض في لو الإشعار بعزّة المُتمنّى وندرته؛ لأنّ المتكلّم يبرزه في صورة الممنوع، إذ أنّ لو تدلّ بأصل وضعها على امتناع الجواب لامتناع الشّرط.

5 - حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 293/1.

6 - المرجع نفسه، 252/1.

7 - الأعراف: 53.

8 - حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 294/1.

ودليل أنّ أداة هل الاستفهامية أُستعملت هنا للتّمنّي أنّهم يعلمون عدم الشّفيع، وأنّه لا يشفع أحدٌ يومئذٍ إلاّ بإذن الله، فيبرز بها التّمنّي في شكل المُستَفهم عنه الذي لا يجزم بانتفائه، إظهارا لكمال العناية به حتّى لا يستطاع الإتيان به إلّا في صورة الممكن المطموع في وقوعه.

ثانيّا – "لو" وقد يُسْتَعمل في التَّمني حرف "لو" لإبراز المُتمنَّى في صورة الممكن، إلاَّ أنّه عزيز المنال يَصْعُبُ تحقيقه، إذ حرف "لو" يُشْعِر بعزّة الأمرِ المرجوّ المطموع فيه[1].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾[3]. وكلّ هذا غير ممكن الوقوع.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾[4]. وقوله تعالى: تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[5]. دليل أن لو للتّمنّي أنّهم طلبوا كرّة، وهي الرّجوع الرّجوع إلى الدّنيا، وهذا غير ممكن الوقوع، ولكن تمنّوا بها ما تمنّوا إشعارا بعزّه المُتمنّي، إذْ لدى هؤلاء بعض أمَلٍ ضعيفٍ باستجابة طلبهم، أو أرادوا إظهاره في صورة الممكن عزيز المنال. لذا أُبرِزَ في صورة ما لا يوجد، لأنّ لو بحسب أصلها حرف امتناع.

يقول أحمد البدويّ: "وسرّ المجيء بلو للتّمنّي، وهى تدلّ على الامتناع، إشعار السّامع من أوّل الأمر بامتناع هذا المُتَمَنَّى واستحالة وقوعه"[6].

ومن الشّعر تمنَّى جرير أن يُشْتَرَى الشّبابُ بالمال ليشتريه، أو أن يرجع كَرَّةً أخرى، فقال:

ولَّى الشَّبَابُ حَمِيدَةً أيَّامُهُ ... لَوْ كَان ذَلِكَ يُشْتَرَى أَوْ يَرْجِعُ

وغرض جرير أَنْ يُظْهِر أنّ عودة الشّباب أمْرٌ ممكن إلاَّ أنّه عزيزُ المنال، لئلّا يعيش في اليأس الكامل[7].

وقول مسلم بن الوليد:

واهاً لأيامِ الصِّبا وزمانِهِ ... لَوْ كانَ أسْعفَ بالمَقام قليلا

---

1 – المرجع نفسه، 252/1.

2 – القلم: 9.

3 – هود: 80.

4 – البقرة: 167.

5 – الشّعراء: 102.

6 – أحمد البدويّ: من بلاغة القرآن، ص: 130.

7 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربية، 254/1.

والغرض البلاغي من استعمال «لو» في التّمنّي، هو الإشعار بعزّة المُتمنّى، لأنّ المتكلّم يظهره في صورة الممنوع، إذ أنّ «لو» تدلّ بأصل وضعها على امتناع الجواب لامتناع الشّرط. ولم تحمل على معناها الحقيقيّ "وهو الشرطية" لنصب الفعل بعدها[1].

ثالثا – "لعل" ويتمنّى بها إذا كان المرجوّ بعيدا ميئوسا من حصوله، فصار شبيها بالمُحالات والممكنات التي لا طماعيّة في حصولها، نحو قول الشّاعر:

أسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ؟ ... لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

القطا: واحدته "قطاة" وهو نوع من اليمام يؤثر الحياة في الصحراء، ويتخذ أُفحوصَهُ في الأرض، ويطير جماعات، ويقطع مسافات شاسعات، وبيضُه مرقّط.

والتّمنّي جاء على معنى: ليتني أطير، ولم تحمّل على معناها الحقيقيّ الذي هو "الرّجاء" لاستحالة بلوغ الأسباب في الأوّل، والطّيران في الثّانيّ، ونكتة التّمني بها: إبراز المُتَمنّي البعيد الحصول في صورة القريب المترقب حصوله إشعارًا بكمال العناية به، والشّوق إليه[2].

ومن القرآن الكريم قول الله تعالى حكاية عن فرعون موسى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[3]. على معنى ليتني أبلغ الأسباب، ففرعون يعلم أنّ ما يأمله بعيد الحصول، ولكن إمعانه في عتوّه وضلاله ورغبته الشّديدة في الوصول إلى ما يريد خُيّل له أنّه قريب الحصول، ولهذا أمر هامان ببناء الصّرح[4].

ولأجل استعمال هذه الأدوات (هل، ولو، ولعلّ) في التّمنّي يُنصبُ المضارع الواقع في جوابها على إضمار "أن"[5].

وللتّنبيه فإنّه يتمنى بهلا وألا ولولا ولو ما، وهي ألفاظ مركبة من هل ولو مع لا وما، والشّرط ألا هلا، قُلبت الهاء همزة، لتتبيّن دلالتها على التّمنّي، ويزول احتمال الاستفهام

---

1 – ينظر عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 113. وحامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 109/2.

2 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 109/2.

3 – غافر: 36 – 37.

4 – الجناجيُ: البلاغة الصافية، ص: 205.

5 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 63. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 88. وحامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 109/2.

والشّرط، ويتولّد من التّمنّي معنى التّنديم في الماضي، نحو: هلا سافرت؛ فالمعنى ليتك سافرت. ومعنى التّحضيض في المستقبل، نحو: هلا تخلص في عملك؛ تقصد حثّه على الإخلاص[1].

6 – النّداء

وهو من جملة المعاني الإنشائيّة الطّلبيّة، ومعناه التّصويت بالمنادى لإقباله عليك، حسّا أو معنى[2]، ولهذا يُعرّف بأنّه: طلَبُ الإجابة لأمْرٍ ما بحرف من حروف النّداء – لفظًا أو تقديرًا[3] – ينُوبُ مَنابَ «أدعو أو أنادي»[4] ولهذا فالمنادى منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

ومثاله لفظا قوله تعالى: ﴿يَايَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[5]، وأمّا تقديرًا قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[6]. حُذِف حرف النّداء، والمعنى يا يوسف أعرض، ولذا فهو مقدّر.

والغاية من النّداء أن يصغى من تناديه إلى أمرٍ ذي بال وأهمّيّة؛ ولذا غلب أن يلي النّداء أمر أو نهي أو استفهام أو إخبار بشيء، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[7]. فبعد النّداء فعل الأمر قم، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[8]. بعده النّهي: لَا تُحَرِّمُوا، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾[9]. بعده الاستفهام: لِمَ تُحَرِّمُ، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[10]. بعده الاخبار: إِذَا طَلَّقْتُمُ ... وهكذا.

– أدوات النّداء واستعمالاتها

أدوات النّداء ثمان: الهمزة «أ»، و«أيْ»، و«يا»، و«أيا»، و«هيا» و«آ» و«آي» و«وا»[11].

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 63.

2 – الدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، 434/2.

3 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 111/2. والدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني، 434/2.

4 – حَبَنَّكَة الميدانيّ: البلاغة العربيّة،240/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 89. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 81. والعلويّ: الطّراز لأسرار البلاغة، 161/3. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 115.

5 – مريم: 12.

6 – يوسف: 29.

7 – المدّثّر: 1 – 4.

8 – المائدة: 87.

9 – التّحريم: 1.

10 – الطّلاق: 1.

11 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 115.

وهي في الاستعمال قسمان[1]:

أوّلا – الهمزة وأيْ للقريب، مثال ذلك قول الشّاعر امرئ القيس:

أَفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ ... وَإِن كنتِ قد أَزْمعْتِ صَرْمي فأَجْمِلي

أفاطم: الهمزة حرف نداء، فاطم: منادى.

وقول الشّاعرة الخنساء في رثاء سخر:

أَعَيْنَـيَّ جُودَا وَلَا تَجْمُدَا...أَلَا تَبْكِيَانِ لِصَخْرِ النَّدَى

أعينيّ: الهمزة حرف نداء، عينين منادى.

ومثل ذلك قول الشّاعر ابن حيوس:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا... بأَنَّكمْ في ربعِ قلبيَ سكَّانُ

ومثل قولك: أيْ أُخيَّ، قم بِعَملكَ. ونحو: أيْ أحمد، أيْ محمّد: أيْ بني استقم.. الخ. فكلّها توحي بالقرب وليس بالبعد، لذا لا يمدّ بها الصّوت.

ثانيّا – باقي الأدوات الستّ؛ «يا»، و«أيا»، و«هيا» و«آ» و«آي» و«وا» للبعيد، مثال ذلك نداء نوح عليه السّلام لولده الذي كان في معزل عنه مستخدِماً أداة النّداء الّتي للبعيد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾[2]. فقد استعمل نوح عليه السّلام أداة النّداء الّتي تُسْتَعْمَلُ للبعيد وفْقَ مقتضى الأَصْلِ، الأَصْلِ، إذْ كان بعيداً في معزلٍ عن أبيه.

وأيضا نداء هارون لأخيه موسى عليهما السّلام حِينَ أَخَذَ برأسه ولحيته، فناداه بالبعيد: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بني إِسْرَآئِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾[3]. فقد أنزل هارون أخاه موسى في هذا النّداء منزلة البعيد، لأنّه لم يَرْقُبْ قولَهُ، أي: لم يضعه موضع المراقبة ليعمل بمقتضاه.

يقول حبنكة الميدانيّ: "ونلاحظ في خطاب الله لعباده في القرآن أنّه يُنزِّلُهم منزلة البعيدين عنه، فيناديهم بحرف النّداء "يا" مع أنّه أقربُ إليهم من حبْلِ الوريد، مراعاةً لمقام الرّبوبيَّةِ الرّفيع، في الأمر والنّهيّ والتّوجيه، إذْ هو سبحانه العليُّ الأعْلَى، فجاء في النّصوص القرآنيّة: يا عبادي

1 – حَبَنَّكَة الميداني: البلاغة العربيّة،240/1. والهاشمي: جواهر البلاغة، ص: 89. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 81. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 115.

2 – هود: 42.

3 – طَه: 94.

– يا معشر الجنّ والإنس – يا يَحْيَى – يا عِيسَى – يا داود – يا زكريا – يا أيُّها النّاس – يا أيُّها النّبيّ – يا أيُّها المزّمل – يا أيُّها المدَّثِّر"[1].

وقد جاء النّداء تقديرا بحذف أداة النّداء، كقولهم في المثل العربيّ: بيدي لا بيديك عمرو[2]. وأصلها: بيدي لا بيديك يا عمرو. وأيضا في: أَصْبِحْ لَيْلُ[3]. اقْلِبْ قَلاَبِ[4]. فنلحظ أنّه قد حذفت ياء النّداء من النّكرة المقصودة، وأصله: أصبح يا لَيْلُ. اقلب يا قَلاَبُ.

ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[5]. المعنى (يا ابن أمّ) فحذفَ أداة النّداء مُسْتَعطِفاً إيّاه بأنَّه أكثرُ مِن قريبٍ بالنّسبة إليه؛ لأنّه كان قريباً منه جسدِيّاً، وأشعره بزيادة القرب منه نفسيّاً، إذ هو أبن أمِّهِ.

ولهذا يجوز حذف أدوات النِّداء، وتحذف "يا" بكثرَةٍ، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[6]. ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ﴾[7]. ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أيُّها الثَّقَلانِ﴾[8]. والمعنى يا أيّها، وغيرها من الآيات، ونفس الشّيء في الكلام العربيّ.

وللتّنبيه فإنّ "يا" أكثر حروف النّداء استعمالاً، وهي أصل حروف النّداء؛ ولذلك لا يقدّر غيرها عند حذفها، ولم يرد في القرآن غيرها.

يقول حبنكة الميدانيّ: لذلك وجدتُ في القرآن أنّ كلّ نداءٍ فيه دعاءٌ للرّبّ قد حُذِفَتْ منه أداة النّداء، باستثناء نِدَاءَيْنِ نَادَاهُما الرّسُول محمّد صَلَّى اللهُ عليه وَسلَّم، فقد ذكر فيهما أداةَ النّداء "يا" تعبيراً عن حالة نفسه الحزينة من أجل قومه الذين اتّخَذوا القرْآن مهجوراً بعد أن بلّغهم ما أُنْزِل عليه منه، وأسْمَعَهُمْ آياته، وأعادها عليهم مرّات ليفهموا دلالاتها فأصرُّوا على كفرهم وعنَادهم حتَّى رأى أنّهم لا يؤمنون مهما ذكَّرهم وأقنعهم وحذَّرهم وأنذرهم.

---

1 – حَبَنَّكَة الميداني: البلاغة العربيّة،244/1.

2 – المفضل الضّبيّ بن محمّد بن يعلى بن سالم (ت: نحو 168هـ): أمثال العرب، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، الطّبعة: الأولى، 1424هـ. ص: 147.

3 – المصدر نفسه، ص : 123.

4 – المصدر نفسه، ص : 168.

5 – الأعراف: 150.

6 – يوسف: 29.

7 – الأعراف: 150.

8 – الرّحمن: 31.

فالأوّل: ما جاء في سورة الفرقان، بقول الله عزَّ وجلَّ فيها: ﴿وَقَالَ الرسول يارب إِنَّ قَوْمِي اتخذوا هاذا القرآن مَهْجُوراً﴾[1]. فذكَر الرّسول حرف النّداء "يا" مع أنّه يُنَادِي ربَّهُ الذي هو أقرب إليه من حبل الوريد، ليعبّر بمدّ صوته بأداة النّداء عن حزنه منْ أجل قومه، وتلَهُّفِهِ لاستجابتهم، وحرصه على نجاتهم من عذاب ربّهم في جهنم دار عذاب الكافرين يوم الدّين.

والثّانيّ: ما جاء في سورة الزّخرف: ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لاَّ يُؤْمِنُونَ﴾[2]. أي: تَصَلَّبُوا تَصَلَّبُوا على العناد والكفر، فهم لاَ يتحرَّكونَ حركة جديدةً يُشْعِرُون فيها باقترابهم من الإيمان، فعبّر بأداة النّداء عن تلهُّفِهِ لإيمانهم ونجاتهم، وتوجُّعِ قلبه من أجلهم"[3].

- تنزّل البعيد منزلة القريب والعكس

وقد ينزّل البعيد منزلة القريب فينادى بالهمزة أو أي إشارةً إلى قُربه من القلب وحضوره في الذّهن فصار كالحاضر معه، لا يغيب عن القلب، وكأنه ماثلٌ أمامَ العين[4].

كقول الضَّبيّ في رثاء ابنه:

أَأُبَيُّ لاَ تَبْعَدْ ولَيْسَ بِخَالِدٍ ... حَيٌّ ومَنْ تُصِبِ الْمَنُونُ بَعيدُ

كقول الشّاعر ابن حيوس:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا... بأنَّكمْ في ربعِ قلبيَ سكَّانُ

وكتبَ أبو الطيّب المتنبّي إلى الوالِي وهوَ فِي الاعتقالِ:

أَمالِكَ رِقّي وَمَن شَأنُهُ ... هِباتُ اللُجَينِ وَعِتْقُ العَبيدِ

دَعَوتُكَ عِندَ اِنقِطاعِ الرَجا...ءِ وَالمَوتُ مِنّي كَحَبلِ الوَريدِ

نتأمل هذا المثال، فنجد المنادى فيهِ بعيدا، ولكنَّ أبا الطيِّب ناداه بالهمزة الموضوعة للقريبِ، فما السّبب البلاغيُّ هنا؟ السبب أنَّ أبا الطيِّب أراد أن يبيِّن أنَّ المنادى على الرّغمِ من بعده في المكان، قريب مِن قلبه مستحضَرٌ فِي ذهنِهِ لا يغيبُ عن باله، فكأنَّه حاضرٌ معه في مَكان واحد. وهذه لطيفةٌ بلاغيَّة تُسَوِّغُ استعمال "الهمزةِ" و"أي" في نداء البعيد.

كما قد ينزّل القريب منزلة البعيد فينادى بإحدى أدواته، إمّا[5]:

1 – الفرقان: 30.

2 – الزّخرف: 88.

3 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 242/1.

4 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 89. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 81.

5 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 89. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 81.

أ – للدّلالة على أنّ المنادى رفيع القدر عظيم الشّأن فيجعل بعد المنزلة كأنّه بعد في المكان كما في قولك: "يا الله" وكقوله «أيا مولاي» وأنت معه للدّلالةِ على أنّ المُنادي عظيمُ القدر، رفيعُ الشّأن.

كقول أبي نواس:

يَا رَبُّ إنْ عَظُمَتْ ذُنوبيَ كَثْرَةً... فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ

وكقول أبي بكر بن النّطّاح في مدح أبي دُلَفٍ العِجْلِيِّ:

أَبَا دُلَفٍ بُورِكْتَ في كُلِّ وِجْهةٍ... كَمَا بُورِكَتْ فِي شَهْرِهَا لَيْلَةُ القَدْرِ

أبو دلف العِجليُّ أحد القوّاد الشّجعان في عهد المأمون والمعتصم، توفّى سنة 262هـ.

ب – للإشارة إلى أنّه وضيع، منحطّ الدّرجة، كقولك: أيا هذا. لمن هو معك، و: من أنت يا هذا؟ لمن هو بين يديك.

وعليه قول الفرزدق يهجو جريرا:

أُولَئِكَ آبَائي فَجِئْني بمِثْلِهِمْ... إذا جَمَعَتْنا يا جَرِيرُ المَجَامِعُ

جـ – للإشعار بأنّ السّامع غافل لاه، شارد ذهنه، غير منتبه للكلام، فتعتبره كأنّه غير حاضر في مجلسك، كقولك للسّاهي: أيا فلانُ. فهو قريب ولكنّك ناديته بالنّداء البعيد لبعد ذهنه عنك بغفلته.

قول أبي العتاهية:

أَيَا مَنْ عَاشَ في الدّنيا طَوِيْلاً ... وَأفْنَى العُمْرَ في قِيْلٍ وقَال

وقوله أيضا:

أيا مَنْ يُؤَمِّلُ طولَ الْحَياةِ ... وطولُ الْحَياة عَلَيْهِ ضَرَرْ

وكقول الشّاعر:

أَيَا جَامِعَ الدنيَا لِغَيرِ بَلاَغَةٍ ... لِمَنْ تَجْمَعُ الدُّنْيَا وَأَنَتَ تَمُوتُ ؟.

وعليه قول البارودي:

يَا أَيُّها السَّادِرُ المُزْوَرُّ مِن صَلَفٍ... مَهلًا فإنَّك بالأيَّامِ مُنْخَدِعُ

السّادر الذّاهب عن الشّيء ترفّعا، والمزورّ المنحرف، والصّلف الكبر.

ففي كلّ هذه الخطابات تُشعر بأنّ السّامع غافل لاه رغم قربه من المتكلّم، ولذا يدخل هذا ضمن تنزّل القريب منزلة البعيد لغفلته واشتغاله عمّا هو أولى به.

- **خروج النّداء عن أصله**

قد تخرج ألفاظ النّداء عن معناها الأصلي، وهو طلب الإقبال إلى معان أخرى، تستفاد من القرائن، ومن تلك المعاني، ما يأتي[1]:

أ - **التّحسّر والتَّوَجُّع:** كقول حافظ إبراهيم في رثاء:

يَا دُرَّةً نُزِعَتْ مِنْ تَاجِ وَالِدِهَا ... فَأَصْبَحَتْ حِلْيَةً فِي تَاجِ رِضْوَانِ

رضوان: خازن الجنّة. وحافظ إبراهيم في هذا رثى ابنة عزيزٍ عليه، فوصفها بأنَّها دُرّة، وناداها، تعبيراً عن حُزْنِه من أجل أبيها، ولذا كان النّداء للتّوجّع والتّحسّر.

وقول الحُسَين بن مُطَير الأَسَدِي يرثى مَعْنٍ بن زائدة؛ أَحَدِ أجواد فرسان العرب الشّجعان الفصحاء، فقال الشّاعر مناديا، تعبيراً عن مشاعر الحزن عليه:

فيا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْف وارَيْتَ جُودَهُ ... وقَدْ كانَ مِنْه البَرُّ والبَحْرُ مُتْرَعَا

وارَيْتَ: سترتَ واخفيْتَ. والمنزع: المملوء.

ومن النّداء الذي خرج من معناه الأصلي إلى التّحسّر قول ابن الرّوميّ:

يَا شَبَابِيَ وَأَيْنَ مِنِّي شَبَابِيَ ... آذَنَتْنِي حِبَالُهُ بِانْقِضَابِ

ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾[3].

فليس المراد حقيقة النّداء كما هو ظاهر إذ ليست هذه الأشياء مما ينادى بها ويطلب إقباله، وإنّما الغرض التّحسّر والتّفجّع.

ب - **التَّعَجُّب:** كقول طرفة:

يَا لَكِ مِنْ قُبَّرَة بمَعْمَرِ ... خَلَا لَكِ الجَوُّ، فَبِيضِي وَاصْفُرِي

القُبّرَة نوع من الطّير، والمعمر المنزل الذي تعمره، فالشّاعر يتعجّب من هذا الطّائر الذي خلا له الجوّ ولم يفعل شيئا، والشّطر الثّانيّ: خلا لك الجوّ فبيضي واصفري، يُضرب مثلا في الحاجة يقدر عليها صاحبها متمكّنا لا ينازعه فيها أحد.

---

1 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 82. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 90. وأحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 307. وعبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 117.

2 - النّبأ: 40.

3 - الزّمر: 56.

يقال أوّل من قال ذلك طرفة بن العبد وهو يومئذ صبيّ، وذلك أنّ عمرا قفل من أرضه إلى سواها وحمل الغلام معه فلمّا نزلوا ذهب طرفة بفخّ له ونصبه للقنابر وقعد عليها عامّة يومه فجعلن يحدن عن الفخّ وينقرن ما حوله ثمّ انتزع فخّه من التّراب ورجع إلى عمر وأصحابه فلمّا تحمّلوا وركبوا جعلت القنابر يلتقطن ذلك الحبّ الذي ألقاه لهنّ فرآهن فقال عند ذلك هذه الأبيات وبعدها[1].

ومن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[2]. لأنّ الحسرة لا تنادى وإنّما تنادى الأشخاص؛ ولكنّه نداء خرج عن أصله لمعنى التّعجّب وفائدته التّنبيه.

ت – الاختصاص: الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا، أي خصصته به، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخرّ عنه، من اسم ظاهر معروف[3].

أي هو ذكر اسم ظاهر بعد ضمير متكلّم أو مخاطِب مسند إليه حكم على معنى التّخصيص والتّأكيد[4]، لأجل بيانه، إلّا أنّه لا يجوز فيه إظهار حرف النّداء إذ لم يبق فيه معنى النّداء أصلًا.

ولكن أداة الاختصاص لمّا كثر استعمالها مع أدوات النّداء نُزِّلت منزلتها، وقيل: إنّ الاختصاص نداء حقيقيّ لا مجازيّ؛ لأنّه لا مانع من نداء الشّخص نفسه، كما قال عمر رضي الله عنه: كلّ النّاس أفقه منك يا عمر! فنادى نفسه.

ومن الاختصاص قول القائل: أنا أفعل أيّها الرّجل. وقولهم: وغفر الله لنا أيّتها العصابة. أي: مخصّصا القائل به نفسه دون الرّجال، أي مخصوصين من بين العصائب.

ومن أمثلته كأن يقول إنسان: أنا أكرم الضّيف أيّها الرّجل. وقوله: أنا أيّها البطل أكشف الكروب. يريد في الأول أن يقول: أنا مختصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف، وفي الثّانيّ يريد: أنا مختصّ من بين سائر الأبطال بكشف الكروب.

ومن الشّعر قول الشّاعر:

إنَّا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأَبٍ ... عَنْهُ وَلاَ هُوَ بِالأَبْناءِ بَشْرِينَا

---

1 – موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (المتوفى: 540هـ): شرح أدب الكاتب، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرّافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت ، ص: 206.

2 – يس: 30.

3 – السّامرائيّ: معاني النّحو، 116/2.

4 – السّبكي: عروس الأفراح، 474/1.

فالشّاعر يقول أنّنا مختصون بأن لا نَدَّعي لأَبٍ...، ولهذا قال: بني نهشل بالنّصب على الاختصاص ولو رفعه لقال إنّا بنو نهشل، ومعنى لا ندعي لأب لا ننتسب لأب غير أبينا، وقوله ولا هو بالأبناء يشرينا، معناه أنّه راض بنا كما نحن راضون به.

ث – النُّدْبة: المندوب هو المتفجّع عليه، أو المتوجّع منه[1]، وتُستعمل لهذا الغرض أداة "وَا" ويُنَادى بها المندوب الْمُتَفجَّعُ عليه، وتُستعمل في النُّدْبة أيضاً أداة "يَا" عند أَمْنِ الالتباسِ بالنّداءِ الحقيقيّ[2].

مثاله قول أحد الوالدين لولده: وا كبداه. ويا ولداه. وقولنا: وا محمّداه. فمن الجليّ أنّه ليس المراد حقيقة النّداء. ويصحّ أيضا أن يُعامل معاملة المنادى فلا يمدّ، فتقول: يا عمر، وا محمّد. غير أنّ إلحاق ألف النُّدبة أظهر تفجّعًا أو توجّعًا لما فيه من مدّ الصّوت. وتندب المعرفة فقط، ولا تندب النكرة، ولا المبهم، فلا يقال: (وا رجلاه) ولا (وا هذاه) [3].

ومن أمثلة ذلك في الشّعر، كقول قَيْس العَامِري:

فوا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّني ... ومن عَبَراتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

العبرات: الدّموع الحارّة، ما لهن فناء: ما لهن انتهاء. والمنادى الْمُتَوَجَّع منه، قوله: "فوا كَبِدَا".

وقول المتنبّي:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ... وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

الشَبِمُ: البارد، حالي: ما عليه الإنسان من خير وشرّ، ويقصد: النّفس، السَّقم: المرض والمنادى الْمُتَوَجَّع منه، قوله: "وَا حَرَّ قَلْبَاهُ".

ومن ذلك قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

حُمّلْتَ أمراً عَظِيماً فاصْطَبَرْتَ لهُ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ الله، يا عُمَرَا

أمرا عظيما: الخلافة وأمر المسلمين وأمانة الأمّة، اصطبرت له: تحمّلت مشقّة حمله. والمنادى الْمُتَفَجَّع عليه هنا، قوله: "يَا عُمَرَا".

1 – السّامرائيّ: معاني النّحو، 338/4.

2 – حبنكة الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 240/1.

3 – السّامرائيّ: معاني النّحو، 338/4.

ج – الإغراء: وقد يخرج النّداء إلى الإغراء، أي التّحريض، وهو في الاصطلاح: إلزام المخاطَب العكوف على ما يحمد عليه[1]. أو هو الحثّ على التزام الشّيء، والتّمسك به.

كقولك للجنديّ المتردّد في الدّفاع: يا شجاع تقدّم. فليس الغرض منه، حقيقة النّداء الذي هو طلب الإقبال؛ لأنّ الإقبال حاصل، فلا معنى لطلبه، إنّما المراد: إغراء المخاطب، وحثّه على زيادة التّقدّم، وبثّ الشّكوى، بقرينة الحال.

ونحو قولك لمن أقبل يتظلّم: يا مظلومُ تكلّم. فإنّه ليس نداء حقيقة؛ لأنّ الغرض أنّ المخاطب أقبل يتظلّم، ولكنّه ترغيب له في شكوى الظّلم، يعني زد، زد من الشّكايا. يا مظلوم، فإنّه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلاً وإنّما الغرض والقصد إغراؤه وحثّه على زيادة التّظلّم وبثّ الشّكوى، لذا هو ليس بنداءٍ حقيقةً.

ومن ذلك قول أبي الطّيب المتنبّي مخاطبا سيف الدّولة:

يَا أَعْدَلَ النَّاسِ إلاَّ فِي مُعَامَلَتِي ... فِيكَ الْخِصَامُ وأَنْتَ الْخَصْمُ وَالْحَكَمُ

فالمتنبّي لا ينادي سيف الدّولة نداء حقيقة؛ وإنّما يحثّه على لزوم العدل معه كما هو عدل مع غيره من النّاس. بمعنى أنّه يقول له أنت أعدل النّاس إلّا إذا عاملتني فإنّك لست بعدلٍ عليّ، وخصامي وقع فيك وأنت الخصام الحاكم، يريد أنّك ملك لا أحاكمك إلى غيرك؛ لأنّ الخصام وقع فيك.

ح – الزّجر والملامة: ففي الزّجر والتّلويم يُسْتَعمل النّداء للإشعار بأنّ المخاطَبَ يُناسِبُهُ النّداء، ولا يكفيه مجرّد الخطاب.

نحو قول الشّاعر ابن المعتز:

يَا قَلْبُ ويْحَكَ خُنْتَنِي وَفَعَلْتَهَا... وَحلَلتَ عُقدةَ تَوْبتي، ونَقضْتَها

وكقول الشّاعر وهو ينادي نفسه للومها وزجرها:

أَفُؤَادِي مَتَى الْمَتَابُ أَلَمَّا...تَصْحُ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِي أَلَمَّا

أَلَمَّا الثّانية بمعنى نزل، فالشّاعر يزجر نفسه، ويلومها على تماديها في غيّها وضلالها، وقد وخطّه الشّيب، وهو نذير الفناء، أي فكان ينبغي أن يرعوي عن غيّه، ولا يتمادى في ضلاله[2].

1 – السّبكي: عروس الأفراح، 474/1.

2 – حامد عوني: المنهاج الواضح للبلاغة، 113/2.

خ – الاستغاثة: هي نداء من يعين على دفع شدّةٍ واقعة[1]، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الاستغاثة لدفع شدّة عن ضعيف، أو اتّقاء شدّة من قويّ، فالأسلوب هو ذاته في الحالتين، وإنّما يُفهَم المقصود من السّياق.

ولذا قد تستعمل صيغة النّداء في الاستغاثة، نحو: "يا لله" أي أقبل علينا لإغاثتنا. مجازًا مرسلًا من استعمال ما للأعم في الأخصّ. ومن الجلّي أنّ المراد ليس حقيقة النّداء، إنّما الغرض الاستغاثة بالمخاطَب.

ونحو ذلك قول الشّاعر:

يَا لَلْرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ... لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِيناً

المردي: المهلك، والدين: العادة، والمستغاث به «للرّجال»، «من نفر» مستغاث منه، القصد منه التّغلب عليهم.

ومثله قول الشّاعر:

يَا لَلرِّجالِ لِيومِ الأَرْبِعَاءْ أَمَا ... ينْفَكُّ يبْعَثُ لي بَعْد النُّهَى طَرَباً

د – التّحيّر والتّذكّر: وقد كثر ذلك في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، كقوله:

أَيَا مَنَازِلَ سَلْمَى أَيْنَ سَلْمَاكِ ... مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بَكَيْنَاكِ

فيه حذف حرف العطف، أي: وبكيناك، يريد أنّه بكى على سلمى، وبكى على المنازل لعدم وجود سلمى بها. أي: من أجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل، وهكذا نرى الشّاعر قد بَثَّ أحزانه مع الذّكريات فنادَى منَازِلَ سَلْمَاهُ تعبيراً عن مشاعره اتجاهها.

وهو كقول ذي الرّمة في استعمال النّداء بغرض التّذكر:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا...هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئي مَضَيْنَ رَواجِعُ

وقول أبي العلاء في التّحيّر:

يَا نَاقَ جِدِّي فَقَدْ أَفْنَتْ أَنَاتُكِ بِي...صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَحْلاَسِي وَأَنْسَاعِي

الآناة التّأنّي والتّأخر، والأحلاس جميع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير، والأنساع جمع نسع، وهو سير عريض يوضع في صدر البعير.

ومنه قول الشّاعر في التّحيّر:

يَا لَيْلُ قَدْ طُلْتَ فَهَلْ مَاتَ السَّحَرُ ... أَمْ اسْتَحَالَتْ شَمْسُهُ إلى القَمَرِ

1 – عبده الرّاجحيّ: التّطبيق النّحويّ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى 1420هـ 1999م، ص: 287.

المحور الرّابع

أسلوب القصر

نتناول موضوع القصر في جملة من العناصر، على النّحو التّالي:

أوّلا – تعريف القصر لغة واصطلاحا.

ثانيّا – أركان القصر.

ثالثا – طرق القصر.

رابعا – تقسيم القصر باعتبار حال المقصور.

خامسا – تقسيم القصر باعتبار حال المخاطب.

سادسا: مواقع القصر.

****

أوّلا – تعريف القصر لغة واصطلاحا

1 – القصر في اللّغة:

القصر في اللّغة معناه قريب من معنى الحصر، ويأتي بمعاني منها الحبس[1]، ولذا يقال لغة: قصر نفسه على عبادة ربّه، إذا حبسها على القيام بعبادة ربّه. ومنه قول الله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[2] أي محبوسات في خيام. قال الفراء: قصرن على أزواجهنّ أي حبسن فلا يردن غيرهم ولا يطمحن إلى من سواهم[3].

ويأتي القصر في اللّغة – أيضا – بمعنى التّخصيص، وهو ما يذهب إليه البلاغيّون، يقال لغة: قصر الشّيء على كذا، إذا خصّصه به، ولم يجاوز به إلى غيره. ويقال: قصر غلّة بستانه على عياله، إذا جعلها خاصّة لهم، وقصر الشّيء على نفسه، إذا خصّ نفسه به، فلم يجعل لغيره منه شيئا[4].

2 – القصر في الاصطلاح:

وأمّا في الاصطلاح، فهو: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه[5]. وفي كتاب علوم البلاغة: إثبات الحكم للمذكور في الكلام ونفيه عمّا عداه[6].

وفي كتاب البلاغة العربيّة: تخصيص شيء بشيء بعبارة كلاميّة تدلّ عليه[7]. والمراد بتخصيص الشّيء بالشّيء إثبات أحدهما للآخر، ونفيه عن غيره، والمراد بالشّيء الأوّل "المقصور" وبالشّيء الثّانيّ "المقصور عليه".

ويقال في تعريفه أيضا: جعل شيء مقصورا على شيء آخر بواحد من طرق مخصوصة من طرق القول المفيد للقصر[8]. والطّريق المخصوص هو أدوات القصر المعروفة عند البلاغيّين، وبذلك يخرج كلّ ما أفاد القصر بغير تلك الطّرق المخصوصة.

---

1 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 175.

2 – الرّحمن: 72.

3 – ابن منظور: لسان العرب، 99/5.

4 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 523/1.

5 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 175. والمناويّ: التّوقيف على مهمّات التّعاريف، ص: 272.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 150.

7 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 523/1.

8 – المرجع نفسه، 523/1. وينظر الأحمد نكري: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، 3/ 52.

مثاله قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[1]. فالآية وإن أفادت اختصاص شيء بشيء إلّا أنّها لا تدخل في نطاق دراسة البلاغيّين، وميدان بحثهم؛ لأنّ التّخصيص فيها ليس وراءه اعتبارات بلاغيّة تستدعي إفراد البحث بها، كما أنّه لم يتم بالطّريق المعهود التي حدّدوها من خلال الاستعمال العربيّ للقصر.

ثانيّا – أركان القصر

ممّا سبق في التّعريفات نستنتج أنّ للقصر أربعة أركان[2]:

الرّكن الأوّل: المقصور، وهو الشّيء المخصّص. صفة كان أو موصوفا.

الرّكن الثّانيّ: المقصور عليه، وهو الشّيء المخصّص به. صفة كان أو موصوفا.

الرّكن الثّالث: المقصور عنه، وهو المنفيّ المستبعد بالقصر.

الرّكن الرّابع: القول المقصور به.

مثاله قولنا: "لا إلاه إلا الله" وهي من القصر الحقيقي بقصر صفة على موصوف:

* المقصور: صفة الإلهيّة للمعبود بحقّ.

* المقصور عليه قصرا حقيقيا: الله عزّ وجلّ الموصوف بأنّه الإله بحقّ.

* المقصور عنه: كلّ ما سوى الله عزّ وجلّ.

* القول المقصور به: النّفي والاستثناء في العبارة: "لا.. إلّا.. ".

– وأيضا في عبارة: ﴿وما محمّد إلّا رسول﴾ وهي من القصر الإضافي بقصر موصوف على صفة:

* المقصور: "محمّد" الموصوف بأنّه رسول.

* المقصور عليه قصرا إضافيا: صفة رسالته، المفهومة من "رسول".

* المقصور عنه قصرا إضافيا: صفة تبرئه من أن يكون عرضة للموت، لتصحيح تصور متوهّمي ذلك فيه، ظانّين ظنا توهّميّا أنّه لا يموت.

* القول المقصور به: النّفي والاستثناء في العبارة: "ما ... إلّا ... ".

---

1 – البقرة: 105.

2 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 526/1.

ثالثا – طرق القصر

طرق القصر والاختصاص كثيرة أوصلها السّيوطيّ في كتابه "الإتقان" إلى أربعة عشر طريقا، منها التّصريح بلفظ: وحده، أو: فقط. أو: لا غير، أو: ليس غير، أو: مادّة الاختصاص، أو: مادّة القصر، أو: توسّط ضمير الفصل، أو: تعريف المسند إليه أو: تقديم المسند إليه على خبره الفعليّ أحياناً، وكلّ هذه ليست من الطّرق الاصطلاحيّة، كونها خالية من اللّطائف البلاغيّة، والسّبب في أنَّ البلاغيين لم يوجّهوا لها اهتماماتهم، أنّها طرق يتعذّر حَصْر عناصرها أو يَعْسُر [1].

وأشهر طرق القصر التي تكلّم عنها البلاغيون، ما يلي:

1 – يكون القصر بالنّفي والاستثناء، والمقصور عليه «في النّفي والاستثناء» هو المذكور بعد أداة الاستثناء – نحو: وما توفيقي إلّا بالله. فالله مقصور عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُم لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إلاَّ قَلِيلاً﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿وقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَة﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إلاَّ مَا كَتَبَ اللهُ لنا﴾[6].

فهذا المثال الأخير، ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إلاَّ مَا كَتَبَ اللهُ لنا﴾. النّفي: لن، المقصور: يُصِيبَنَا "أي: مُصِيب ما، أداة الاستثناء: إلاَّ، المقصور عليه: مَا كتب الله لنا "صفة"[7].

ومثل إلاَّ في الاستثناء كلمة "غَيْر" ونحوها. كما يكون النّفي بغير (ما) كما هي في الأمثلة السّابقة، ومثل النّفي ما يدلُّ على معناهُ، كالاستفهام.

2 – يكون القصر بـ"إنّما" و"أنّما"، والمقصور هو ما يلي الأداة، والمقصور عليه هو الذي يجيءُ بعده[8].

---

1 – ينظر الميدانيّ: البلاغة العربيّة،530/1. والهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 167.

2 – آل عمران: 145.

3 – الحجر: 21.

4 – القصص: 58.

5 – البقرة: 80.

6 – التّوبة: 51.

7 – ينظر الميدانيّ: البلاغة العربيّة،531/1.

8 – المرجع نفسه،531/1.

ويكون مؤخّرا في الجملة وجوباً، نحو: ﴿إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ﴾[1]. فقد قصر خشية الله على العلماء، فالمقصور هو الخشية، والمقصور عليه هم العلماء.

ونجد الأداتين في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[2].

ففي هذا النَّصّ قَصْران: أحدهما بأداة "إنَّما" والآخر بأداة "أَنَّما" وهذان القصران مساويان لقولنا: ما يُوحَى إليَّ إلاَّ أَنَّه ما إلهكم إله واحد. فالْمَقْصُورُ بالأداة الأولى "إنَّما" هو الموحَى به، وهو هُنَا "موصوفٌ" والمقصورُ عَلَيْهِ مَضْمُونُ جُمْلَةِ "أَنَّمَا إلهكم إله واحداً" أي: وحدانية إلهكم، وهو هنا "صفة" أي: صفة الموحَى به كونُ مضْمُونِه هذه الحقيقة. والمقصور بالأداة الثانية "أَنَّما" هو "إلهكم" وهو هنا "موصوف". والمقصورُ عليه هو كونُه إلها واحداً، وكونه إلهاً واحداً صِفَةٌ. فالمثالان من قصر مَوْصُوفٍ على صِفَةٍ[3].

3 – يكون القصر (بالعطف بلا – وبل – ولكن) نحو: الأرض متحرّكة لا ثابتة، وكقول الشّاعر:

عُمرُ الفَتَى ذِكرُه لَا طُولُ مُدَّتُه... وَمَوتُهُ خِزْيه لَا يَومُهُ الدَّاني

فقد قصر عمر الفتى وحياته على ما يخلّفه من أثر طيب وذكر حسن، ونفاه عن طول مدّته وامتداد أجله في الدّنيا، كما قصر الموت على ما يَرضى به بعض الأحياء من خزّي وهوان، ونفاه عن اليوم الدّاني ومفارقة الحياة؛ ولعلّك تَشعر بما وراء القصر من حثٍّ على الأعمال الصالحة التي تنفع الإنسان وتبقى بعد حياته، ومن تنفير من الذلّ والهوان والخزي، فلا يقبل مثل هذا ويرضخ به إلّا فاقد الحياة.

فالمقصور عليه: مع (لا) العاطفة: هو المذكور قبلها والمُقابَل لما بعدها، نحو: الفخر بالعلم لا بالمال[4]. وللتّنبيه فإنّ "لا" العاطفة يُعطَفُ بها لإخراج المعطوف ممّا دخل فيه المعطوف عليه[5].

---

1 – فاطر: 28.

2 – الأنبياء: 108.

3 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة،532/1.

4 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 169.

5 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة،533/1.

(بَلْ) العاطفة ومعناها الإضرابُ عن الأول، والإثبات للثاني، أو (لكنْ) العاطفة فهي للاستدراك بعد النفي، والمقصور عليه معهما هو المذكور ما بعدهما، نحو: ما الفخر بالمال بل بالعلم – ونحو: ما الفخر بالنسَّب لكن بالتّقوى. وكقول الشّاعر:

ما نال في دُنياهُ وان بُغيةً... لكن أخو حزم يَجدّ ويَعمَل

يقول: إنّ المهمل لا ينال أمانيهن إنّما الذي ينال ما يرجوه هو الحازم الذي يجدّ ويعمل، فقصر نيل البغية على أخي الحزم، ونفاها عن المتراخي والكسول، وطريق القصر هنا هو العطف بـ«لكن».

4 – يكون القصر بتقديم ما حقّه التّأخير، وتقديم ما حقه التّأخير ضابطه أنّ المقدَّم فيه له رتبة معلومة في التّركيب؛ كالخبر رتبته التّأخير عن المبتدأ، والمفعول به رتبته التّأخير عن الفعل والفاعل.. وهكذا.

ولهذا تقديم ما حقُّه التّأخير يكون لأغراضٍ ودواعي بلاغيّةٍ معنويّة، أو جماليّة لفظيّة، ولذا نبَّهَ البلاغيون على أنّ تقديم ما حقّه التّأخير في الجملة قد يُفِيدُ القصر في بعض صُوره، فتقديم المعمول على عامله يرى جمهور البلاغيّين على أنّه يفيد القصر، سواءٌ أكان مفعولاً، أم ظرفاً، أم مجروراً بحرف جرّ[1]، والمقصور عليه في تقديم ماحقُّه التّأخير هو المذكور المتقدّم، نحو: ﴿إيّاك نعبدُ وإيّاك نستعين﴾، أي: نخصك بالعبادة والاستعانة[2].

فإيَّاكَ: الأولى مفعول به لفعل (نَعْبُد)، وإيّاكَ: الثّانيّة مفعول به لفعل (نَسْتَعِين)، والأصل في المفعول به أن يكون متأخراً عن عامله. قالوا: دلّ هذا التّقديم على تخصيص الله عزّ وجلّ بالعبادة والاستعانة، فالمعنى: لا نَعْبُد إلاَّ إيّاك، ولا نستعين إلاَّ بك. والقصر هنا من قصر الصفة على الموصوف، وهو قصر حقيقي[3].

وكقولنا: على الله توكّلنا، فعلى الله مفعول به لفعل توكلنا، فأصلها توكّلنا على الله.

وكقول المُتنبِّي:

وَمَنَ البَلِيّة عَذلُ مَنْ لا يَرْعوِي ... عن جَهلِهِ وَخِطَابُ مَنْ لا يَفْهمُ

1 – ينظر الميدانيّ: البلاغة العربيّة،537/1.

2 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 168.

3 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة،537/1.

يقول: إنّ لوم من لا يرجع عن باطله، وإنّ التّحدث إلى من لا يعي عنك ولا يفهم: مقصور على صفة لا يفارقها، وهي كونه بلاء ونكداً، والذي دلّ على هذا القصر تقديم الخبر على المبتدأ. فأصل الكلام: عذل من لا يرعوي عن جهله وخطاب من لا يفهم من البلية.

ملاحظات حول أدوات القصر[1]

1 – يشترط في كلٍّ من «بل – ولكن» أن تُسبق بنفي، أو: نهي وأن يكون المعطوف بهما مفرداً، وألاَّ تقترن (لكن) بالواو.

2 – يشترط في «لا» إفراد معطوفها، وأن تُسبق بإثبات، وألاّ يكون ما بعدها داخلا في عموم ما قبلها.

3 – يكون للقصر (بإنّما) مزيَّة على العطف، لأنّها تفيد الاثبات للشّيء، والنّفي عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف، فإنّه يفهم منه الاثبات أوّلا، ثمّ النّفي ثانيّاً أو عكسه.

4 – التّقديم: يَدُلّ على القصر بطريق الذَّوق السّليم، والفكر الصّائب، بخلاف الثّلاثة الباقية فتدلّ على القصر بالوضع اللّغويّ (الأدوات). "فلا العاطفة" موضوعة للنّفي بعد الإثبات، و"بل ولكن" موضوعتان للإثبات بعد النّفي، وهذان المعنيان مفيدان للقصر، كذلك الحال في النّفي والاستثناء، فإنّ حرف النّفي موضوع للنّفي، وحرف الاستثناء موضوع للإخراج من حكم النّفي، وهذا المعنى مفيد للقصر، "وإنّما" كذلك مفيدة للحصر وضعًا لتضمّنها معنى "النّفي والاستثناء"

5 – الأصلُ أن يتأخر المعمول عن عامله إلّا لضرورة ومَن يتتبّع أساليب البلغاء في تقديم ما حقُّه التّأخير: يجد أنّهم يريدون بذلك: التّخصيص.

6 – تختلف الطّرق الأربعة المشهورة مع بعضها من أوجه كثيرة.

منها – أنّ (لا) العاطفة لا تجتمع مع النّفي والاستثناء: لأنّ شرط المنفيّ بها لا يكون منفيّا صريحاً قبلها بغيرها، فلا تقول: ما عليّ إلّا مجتهد لا متكاسل.

وتجتمع «لا» مع (إنّما) أو (التّقديم)، نحو: إنّما أنا مصريّ لا سوريّ، ونحو المجتهد أكرمت لا المتكاسل، لأنّ النّفي فيهما غير مصرح به.

ومنها – أنّ الاصل في الحكم مع النّفي والاستثناء: أن يكون مجهولا منكرا للمخاطب (أي شأنه أن يجهله المخاطب وينكره) بخلاف (إنّما)؛ لأنّ النّفي مع الاستثناء لصراحته أقوى في

1 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 169.

التّأكيد من (إنّما)، فينبغي أن يكون لشديد الانكار، ونحو: قولك (وقد رأيت شبحاً من بعد) ما هو إلّا زيد: لمن اعتقد أنّه غيره، ونحو: (إن أنتم إلّا بشر مثلنا) لما كانوا مصرّين على دعوى الرّسالة مع زعم المكذّبين امتناع الرّسالة في البشر، ردّ المكذّبون إصرارهم عليها بقولهم ذلك.

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لغرض بلاغيّ، فيستعمل فيه النّفي والاستثناء، نحو (وما محمّد إلّا رسول) فقد قصر الله محمّدا على صفة الرّسالة ونفي عنه أن يظنّ في أمره الخلود، فلا يموت أو يقتل.

وهذا معلوم للصّحابة، لكن لاستعظامهم موته، لشدّة حرصهم على بقائه صلّى الله عليه وسلّم نزلوا منزلة من لا يعلمه، وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم، نحو: (إنّما نحن مصلحون) لادّعائهم أنّ كونهم مصلحين أمر ظاهر، ولهذا ردّ عليهم بقوله (ألا إنّهم هم المفسدون) مؤكّد بما ترى بالجملة – فالاستثناء لفوته يكون لردّ شديد الانكار حقيقة – أو ادعاء، و«إنّما» لضعفها تكون لردّ الانكار في الجملة، حقيقة أو ادعاء – ويكون للقصر (بإنّما) مزيّة على العطف؛ لأنّه يفهم منها الحكمان، أي الاثبات للمذكور، والنّفي عمّا عداه معاً، بخلاف العطف، لأنّه يفهم منه أوّلا الاثبات ثمّ النّفي، أو عكسه، نحو: إنّما خليل فاهم – خليل فاهم لا حافظ – وأحسن مواقعها التّعريض، نحو: (إنّما يتذكّر أولوا الألباب) .

واعلم أنّ «غير» كإلّا: في إفادة القصرين، وفي امتناع اجتماعه مع لا العاطفة، فلا يقال: ما على غير شاعر لا منجّم، وما شاعر غير على لا نصر.

رابعا – تقسيم القصر باعتبار حال المقصور

القصر ينقسم باعتبار الواقع والحقيقة إلى قسمين:

أ – القصر الحقيقيّ: إذا كان المقصور عنه جميع ما سوى المقصور عليه[1]. بمعنى هو ما اختص فيه المقصور عليه، بحيث لا يتجاوزه إلى غيره، أي ثبوته له، وانتفائه عن ذلك الغير حقيقة كان ذلك أو ادعاء[2]. ولهذا عرّفه الجرجاني بقوله: «تخصيص الشّيء بالشّيء بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا»[3].

ومثاله قولهم: "ما معبود بحقّ إلّا الله" فإنّ العبادة بحقّ مختصّة بالله تعالى لا تكون لأحد سواه.

1 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة،545/1.

2 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 70/2.

3 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 176.

فهذا النّوع إذا كان مضمونه مطابقاً للواقع سمّوه "حقيقيّاً تَحْقيقيّاً" أي: صادقاً مطابقاً للواقع. أمّا إذا كان الأمر المراد قصره يتجاوز المقصور عليه في الواقع ولكن للمبالغة يراد قصره عليه فإنّه في هذه الحال يسمّى "قصرا حقيقيّاً ادعائيّا"، كقولنا: لا خطيب إلّا أنت، فهو إضافيّ؛ لأنّه يوجد غيرك من الخطباء، لكن أردنا المبالغة، وكأنّه لا يوجد خطيب إلّا أنت. ولهذا فالقصر الادعائيّ ما كان القصر الحقيقيّ فيه مبنيًّا على الادعاء والمبالغة بتنزيل غير المذكور منزلة العدم وقصر الشّيء على المذكور وحده.

ب – القصر الإضافيّ: إذا كان المقصور عنه خاصّاً منحصرا في دائرة خاصّة يجري الكلام فيها، بحيث لا يدخل ما هو خارج الدّائرة في حصر القصر، ويُستدلُّ عليها بالقرائن[1]. أي ما اختص فيه المقصور عليه بالنّسبة إلى شيء معين، بحيث لا يتعدّاه إلى ذلك الشّيء، ويصحّ أن يتعدّاه إلى شيء آخر[2].

ولهذا عرّفه الجرجاني بقوله: «الإضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشّيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة»[3].

كأن نقول مثلا: "ما كاتب إلّا محمّد" أي لا "عليّ" فالغرض تخصيص الكتابة "بمحمّد" وقصرها عليه، بحيث لا تتجاوزه إلى "عليّ" ويصحّ أن تكون لغير "عليّ"؛ لأنّ الغرض تخصيصها "بمحمّد" بالنّسبة "لعليّ" فقط، وسمّيّ هذا القصر إضافيّا لأنّ القصر فيه بالإضافة إلى شيء معين داخل تلك الدّائرة.

وعليه يرى البلاغيون أنّ الاختصاص فيه نسبيّ، فإنّك تقصد قصر الكتابة على محمّد بالنّسبة الى عليّ، وليس قصدك أنّه لا يعرف كاتب سواه، لأنّ الواقع يكذّب هذا ويشهد ببطلانه.

وكلّ من القصر الحقيقيّ والإضافيّ ينقسم باعتبار حال المقصور – أي باعتبار طرفيهما – إلى قسمين[4]:

1 – قصر موصوف على صفة، ويكون بتقديم الموصوف على الصّفة، وألّا يتجاوز الموصوف تلك الصّفة إلى صفة أخرى أصلا في القصر الحقيقيّ، نحو: ما الله إلّا كامل، وهذا

---

1 – ينظر الميدانيّ: البلاغة العربيّة،545/1.

2 – حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 70/2.

3 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 176.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156.

التّقسيم متعذّر لا يكاد يوجد، أو هو محال لتعذّر الإحاطة بصفات الشّيء؛ لأنّنا إذا قلنا: ما محمّد إلّا كاتب، وأردنا القصر الحقيقيّ لزم ألّا يتّصف بالقيام والقعود، مع أنّه لا بدّ أن يتّصف بواحد منها ضرورة أنّ النّقيضين لا يجتمعان، وأيضا يبعد أن يكون للذّات صفة واحدة ليس له غيرها، فلا يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه، ولذا لم يقع في التّنزيل[1].

أو بألّا يتجاوز الموصوف تلك الصّفة إلى صفة أخرى مخصوصة، وإن أمكن أن يتجاوزها إلى صفات أخرى غير تلك الّصفة الأخرى المخصوصة "في القصر الإضافيّ" نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2] فالمقصود قصره على الرّسالة بألّا يتعدّاها إلى التّباعد عن الموت الذي استعظموه، وهذا لا ينافي أنّه متّصف بالصّحة واليقظة ونحوهما[3].

2 – قصر صفة على موصوف، ويكون بتقديمه الصّفة على الموصوف، وألّا تتجاوز الصّفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر أصلا في القصر الحقيقيّ، نحو: لا يعلم الغيب إلّا الله[4]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[5]. قصر الصّفة على الموصوف، وإذا تدبّرنا الصّفة فيه وجدنا أنّها لا تتعدّى موصوفها إلى موصوف آخر مطلقا. فالتّذكر صفة لا تتجاوز أولي الألباب إلى غيرهم من سائر النّاس في الحقيقة والواقع، وطريق القصر هنا هو «إنّما»[6].

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[7]. إذا تأمّلنا المثال وجدناه يشتمل على ثلاثة من أساليب القصر: الأوّل «وما توفيقي إلّا بالله» والثّانيّ «عليه توكلت» والثّالث «وإليه أنيب»، وأنّ القصر في كلّ منها هو قصر صفة على موصوف. وإذا نظرنا إلى الصّفة في كلّ قصر رأينا أنّها لا تفارق موصوفها إلى موصوف آخر البتّة. فالتّوفيق صفة لا تتعدّى المولى عزّ وجلّ إلى سواه، وكذلك كلّ من التّوكل والإنابة صفة لا تتجاوز موصوفها وهو الله عزّ وجلّ إلى موصوف آخر مطلقا. وطرق القصر في هذا المثال هي:

1 – ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156. وحامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 71/2.

2 – آل عمران: 144.

3 – ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156.

5 – الرّعد: 19.

6 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 153.

7 – هود: 88.

النّفي والاستثناء في الأسلوب الأوّل، وتقديم ما حقّه التّأخير «الجار والمجرور» في الأسلوبين الآخرين[1].

أو بألّا تتجاوز الصّفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر مخصوص، وإن أمكن أن تتجاوزه إلى موصوف غير ذلك الموصوف الآخر في القصر الإضافيّ، نحو: لا محترم إلّا الصّادق، فالمقصود قصر الاحترام على الصّادق دون الكاذب فلا يمنع هذا من احترام الأمين والمخلص ونحو ذلك[2].

وبعد الذي ذكرناه نعيد فننبّه على أنّ القصر الحقيقيّ يكون في قصر الصّفة على الموصوف، ولا يكاد يوجد في قصر الموصوف على الصّفة، أمّا القصر الإضافيّ فأنّه يأتي في كلّ من قصر الصّفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصّفة[3].

خامسا – تقسيم القصر باعتبار حال المخاطب

ينقسم القصر الإضافيّ باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

1 – قصر إفراد: وهو تخصيص شيء بشيء، وفيه اعتقاد المخاطب الشّركة بين شيئين فأكثر، فنقطع بالقصر معنى الاشتراك، نحو: ما شوقي إلّا شاعر، ردّا على من اعتقد أنّه شاعر وكاتب معا[4].

وكقولك: زيد شاعر لا منجّم لمن يعتقده شاعرا ومنجّما، أو قولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهّم على أحد الوصفين من غير ترجيح[5].

وهذا شرط في قصر الموصوف على عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما. نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[6]، خوطب به من يعتقد أن الله ثالث ثلاثة، بدليل قوله قبلها[7]: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[8].

---

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 153.

2 – ينظر المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156. وحامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 71/2.

3 – ينظر عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 154 – 155.

4 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 342.

5 – السّكاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 288.

6 – النّساء: 171.

7 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156.

8 – النّساء: 171.

2 – قصر قلب: وهو تخصيص شيء مكان شيء إذا اعتقد المخاطب العكس وقلب عليه حكمه، نحو: ما سافر إلّا عمر. ردّا على من اعتقد أنّ المسافر أحمد لا عمر، فيعكس عليه حكمه ويقلب له[1]. ونحو: ما شاعر إلّا شوقي، ردّا على من زعم أن غيره أشعر منه[2].

أو كقولك لمن يعتقد منجما لا شاعرا: ما زيد منجم بل شاعر، أو زيد شاعر لا منجم، بمعنى أنّ المتكلّم يقلب فيه حكم السّامع[3].

3 – قصر تعيين: إذا كان المخاطب متردّدا في الحكم، نحو قولنا: الأرض متحرّكة لا ثابتة. ردّا على من شكّ وتردّد في الحكم[4]، هل هي ثابتة أم متحرّكة؟ فلمّا تساوى عنده الأمران كان لزاما تعيين أحد الصّفتين ونفي الأخرى؛ التّحرك أو الثّبات، ولذا فقصر التّعيين لنفي تردّد المخاطب عند التّساوي بين الأمرين عنده.

تنبيهان:

– لا بدّ من النّظر لحال المخاطب في مثل هذه التّقسيمات للقصر، وذلك قد يكون القصر واحدا ولكن حال المخاطب هو الذي يحدّد نوعه، مثاله قولنا: الكريم محمّد لا عليّ. فإذا كان المخاطب يعتقد اشتراك محمّد وعليّ في صفة الكرم كان القصر قصر إفراد. وإذا كان المخاطب يعتقد عكس ما تقول كان القصر قصر قلب. وإذا كان المخاطب متردّدا لا يدري أيّهما الكريم كان القصر قصر تعيين[5]. وإذا لم يكن المخَاطَب من هؤلاء جميعا كان القصر إعلاميّا ابتدائيّا؛ لأنّه صدر لخالي الذّهن[6].

– هذا تقسيم القصر الإضافيّ دون الحقيقيّ بنوعية؛ لأنّ العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصّفات، ولا اتّصافه بجميعها إلّا واحدة، أو يتردّد في هذا، وكيف يكون ذلك وفيها صفات متقابلة، فلا يصحّ أن يقصر الحكم على بعضها وينفي عن الباقي أفرادا أو قلبا أو تعيينا، وعلى هذا المنوال قصر الصّفة على الموصوف.

---

1 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 342.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 156.

3 – السّكاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 288.

4 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 342.

5 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 158.

6 – ينظر الميدانيّ: البلاغة العربيّة،545/1.

سادسا: مواقع القصر

في هذا العنصر الأخير من حديثنا عن القصر نتكلّم فيه عن مواقع القصر[1]:

القصر يكون بين المبتدأ والخبر، نحو: ما زيد إلّا قائم، فهو حصر بين مبتدأ وخبر يندرج ضمن قصر الموصوف على الصّفة، ونحو: ما قائم إلّا زيد، في قصر الصّفة على الموصوف. وأصل الجملة زيد مبتدأ وقائم خبر.

يكون أيضا بين الفعل والفاعل، نحو: ما جاء إلّا عليّ، أصلها جاء عليّ، جاء فعل وعليّ فاعل. والقصر الواقع بينهما من قصر الصّفة على الموصوف؛ لأنّ الفعل من قبيل الأوصاف. وأمّا عكسه وهو قصر الفاعل على الفعل فإنّه غير ممكن، وذلك لأنّ المقصور يجب تأخيره، والفعل لا يؤخّر عن الفاعل. فإنّ خرج عن الفاعلية رجع الأمر إلى قصر المبتدأ على الخبر. أي من جملة فعليّة إلى جملة اسميّة.

وهكذا يكون القصر بين جميع المعمولات، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، ويكون أيضا بين الفاعل والمفعول به، نحو: وما نال عليّا إلّا التّعب، أصلها التّعبُ فاعل وعليّا مفعول به، وهي من قصر المفعول على الفاعل، ونحو: وما نال التّعب إلّا عليّا، في قصر الفاعل على المفعول، ومن المعلوم أنّ المقصور عليه في الاستثناء هو ما بعد إلّا.

وهكذا الحال مع المفعولين أيضا، نحو: ما أعطيت محمّدا إلّا دينارا، في قصر المفعول الأوّل على المفعول الثّانيّ، أو: ما أعطيت دينارا إلّا محمّدا. في قصر المفعول الثّانيّ على المفعول الأوّل.

والقصر الواقع بين هذه المعمولات من قبيل قصر الصّفة على الموصوف، أو قصر الموصوف على الصّفة، وهكذا يكون القصر بين الفاعل والمفاعيل بأنواعها إلّا المفعول معه.

كما يكون القصر بين سائر المتعلّقات كالحال، والتّمييز والظّرف، والجار والمجرور، وغير ذلك؛ ففي الحال تقول: ما جاء محمد إلا راكبا. في قصر صاحب الحال عليه، أي ما مجيء محمّد إلّا مصحوب بالرّكوب، وهو من قصر الموصوف على الصّفة. أو في قصر الحال على صاحبها: ما جاء راكبًا إلّا محمّد. أي ما صاحب المجيء مع الرّكوب إلّا محمّد، فيكون من قصر الصّفة على الموصوف.

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 157. وحامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، 82/2. والدّسوقيّ: حاشية الدّسوقيّ، 297/2. والجناجيُّ: البلاغة الصّافية، ص: 178.

وفي التّمييز تقول: وما طاب نفسًا إلّا محمّد، أي: ما صاحب النّفس الطّيبة إلّا محمّد. فيكون من قصر الصّفة على الموصوف، أو ما عصام إلّا طابت نفسه، من قصر الموصوف على الصّفة. أي: ما عصام إلاّ صاحب النّفس الطّيّبة.

وفي الظّرف تقول: ما جلست إلّا بين يدي الشّيح. وفي المجرور تقول: ما مررت إلّا بك. وتقول في البدل: ما ضربت فؤاداً إلّا رأسه. وما أعجبني علاء إلّا وجهه. وهكذا يكون القصر في كلّ ذلك حقيقيًّا، وإضافيًّا؛ قلبًا، أو إفرادًا، أو تعيينًا.

فإذا كان القصر: بما وإلّا، وجب تقديم المقصور وتأخير المقصور عليه، مع إلّا ونحوها من أدوات الاستثناء، نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[1]، وهو قصر قلب لا إفراد؛ إذا المعنى: أنّي لم أترك ما أمرتني أن أقوله لهم إلى خلافه، بدليل: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[2]، وليس المراد أنّي لم أزد على ما أمرتني به شيئا، إذ ليس الكلام في زيادة أو نقصان في التّبليغ[3].

ويجوز قليلا تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء وهما بحالهما على المقصور، فالاختصاص في الذي يلي إلّا، فالمقصود عليه هو الفاعل في الأوّل والمفعول في الثّانيّ.

نحو: ما كلّم إلّا محمّد خالدا، وما كلّم إلّا محمّد خالد، وعليه قوله:

فيا ربّ هل إلّا بك النّصر يرتجى ... عليهم وهل إلّا عليك المعوّل

ووجه إفادة النّفي والاستثناء القصر في كلّ ما تقدّم أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ يتوجّه إلى مقدّر هو مستثنى منه، إذ إلّا للإخراج، وهو يتطلّب مخرجا منه، وذلك المقدّر عامّ مناسب للمستثنى منه في جنسه وصفته ليتحقّق الإخراج ففي، نحو: ما فهم إلّا محمّد، يقدّر ما فهم أحد، وفي نحو: ما كسوته إلّا عباءة، ما كسوته لباسا، فإذا أخرج منه شيء جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشّيء على جهة الانتفاء. وإذا كان القصر بإنّما أخر المقصور عليه، فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلّا، فيكون هو المقصور عليه، نحو: إنّما محمّد قائم، وإنّما أثبته زجرا له. ولا يجوز تقديم المقصور عليه على غيره، لئلّا يؤدّي إلى الإلباس، إذ قولك: إنّما كلّم محمّد عليّا يُفهم عنه عكس قولك: إنّما كلّم محمّدًا عليّ. وإلّا إلباس في النّفي والاستثناء[4].

---

1 – المائدة: 117.

2 – المائدة: 116.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 157.

4 – المرجع نفسه، ص: 157.

قال السّكّاكيّ: "ومن هذا يعثر على الفرق بين ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[1] وبين إنّما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم المرفوع على المنصوب فالأوّل يقتضي انحصار خشية الله على العلماء، والثّانيّ يقتضي انحصار خشية العلماء على الله"[2].

---

1 - فاطر: 28.

2 - السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 300.

المحور الخامس

الإيجاز والإطناب والمساواة

نتناول في هذا المحور العناصر التّالية:

أوّلا – الكلام عن الإيجاز.

ثانيّا – الكلام عن الإطناب.

ثالثا – الكلام عن المساواة.

****

أوّلا – الكلام عن الإيجاز

الإيجاز أسلوب من أساليب العرب في الكلام يرتبط بالمعنى، وقد كان عادة من عادات العرب الكلاميّة التي يجنحون لها – وذلك لأسباب عدّة اقتضتها بيئتهم وأحوالهم – فقد كانوا يرون الكلام البليغ هو الذي نستخدم فيه من الألفاظ القدر الضّروري لإبلاغ المعنى إلى السّامع، يقول عمرو بن بحر الجاحظ: "درجت الأرض من العرب والعجم على إيثار الإيجاز، وحمد الاختصار، وذمّ الإكثار والتّطويل والتّكرار، وكلّ ما فضل عن المقدار"[1]. ولهذا قيل لبعضهم: من أبلغ النّاس؟ قال: من ترك الفضول واقتصر على الإيجاز[2].

فالإيجاز عندهم هو البلاغة، ولذا اعتنت به فصحاء العرب وبلغاؤها كثيرًا، فإنّهم كانوا إذا قصدوا الإيجاز أتوا بألفاظ استغنوا بواحدها عن ألفاظ كثيرة، وقد قال رجل لسويد بن منجوف، وقد أطال الخطبة بكلام افتتحه للصّلح بين قوم من العرب: «يا هذا؛ أتيت مرعى غير مرعاك، أفلا أدلّك عليه؟ قال: نعم. قال: قل: «أما بعد، فإنّ في الصّلح بقاء الآجال، وحفظ الأموال، والسّلام» فلمّا سمع القوم هذا الكلام تعانقوا وتواهبوا التّرات»[3].

وفي السّطور القادمة سنتعرّف عنه، ثمّ بعده نتكلّم عن الإطناب وبعده نختم بالحديث عن المساواة.

1 – تعريف الإيجار لغة واصطلاحا

الإيجاز لفظ مفرد، مصدر أوجزَ، أوجزَ في. إذا قلّله، ويرد في اللّغة بمعاني، منها:

يكون بمعنى الاختصار، يقال: أَوْجَزَه اختصره، وجَز الخطيبُ في حديثه: أسرع فيه واختصره[4]. جاء في الكلّيّات: الإيجاز: هو الاختصار متّحدان، إذ يعرف حال أحدهما من الآخر[5].

---

1 – عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، اللّيثي، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): الرّسائل الأدبيّة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1423 هـ، ص: 295.

2 – شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عبد ربّه أبو عمر، المعروف بابن عبد ربّه الأندلسي (المتوفّى: 328هـ): العقد الفريد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1404هـ، 123/2.

3 – إبراهيم بن علي أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفّى: 453هـ): زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت، 1094/4.

4 – أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 2403/3.

5 – أبو البقاء: الكلّيّات، ص: 220.

قال ابن سيده بين الإيجاز والاختصار فرق مَنْطِقِيٌّ[1]. يقال: أصل الاختصار في الطّريق، ثمّ استعمل في الكلام مجازا. وقد فرّق بعض المحقّقين بين الاختصار والإيجاز، فقال: الإيجاز تحرير المعنى، من غير رعاية للّفظ الأصل، بلفظ يسير. والاختصار: تجريد اللّفظ اليسير من اللّفظ الكثير مع بقاء المعنى[2].

ويكون بمعنى التّخفيف، ومنه: وكلام وَجِيز أَي خفيف مقتصر[3].

ويكون بمعنى التّقصير، ومنه: أَوْجَزْتُ الكلام قَصَرْتُه[4]. يقال: وجَز الشَّخصُ الكلامَ: قصَّره وقلَّله[5]. وكلام وجيز أي: قصير.

ويكون بمعنى الاقتصاد، فيقال: أوجز كلامه: إذا اقتصد فيه[6].

وأمّا الإيجاز في الاصطلاح، فالتّعريفات تدور جميعها على هذه المعاني اللّغويّة مع شيء من القيود أو الضّوابط، كعدم الإخلال بالمعنى، أي يشترط الإيفاء بالمعنى، وإخراج المعاني في قوالب ألفاظها الحقيقة الموضوعة لها، والاكتفاء باللّازم من الألفاظ، من غير زيادة ولا نقصان.

ففي كتاب الصّناعتين: "قال أصحاب الإيجاز: الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة"[7].

وحاء في تحرير التّحبير لابن أبي الإصبع المصري: "الإيجاز اختصار بعض ألفاظ المعاني ليأتي الكلام وجيزاً من غير حذف لبعض الاسم، ولا عدول عن لفظ المعنى الذي وضع له"[8].

ويقول صاحب الطّراز: وهو في مصطلح أهل هذه الصّناعة عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقلّ عبارة متعارف عليها[9].

---

1 – ابن منظور: لسان العرب، 427/5.

2 – الزّبيدي: تاج العروس، 173/11.

3 – ابن منظور: لسان العرب، 427/5.

4 – المرجع نفسه، 427/5.

5 – أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، 2403/3.

6 – الحميري: شمس العلوم،7082/11.

7 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 173.

8 – ابن أبي الإصبع: تحرير التّحبير، ص: 459.

9 – العلويّ: الطّراز لأسرار البلاغة، 176/3. والجرجانيّ: التّعريفات، ص: 41. والمناويّ: التّوقيف، ص: 67.

ولهذا لم يخرج المتأخّرون عن تعريفات المتقدّمين، من ذلك ما ذكره عبد الرّحمان حبنكة الميدانيّ في كتابه البلاغة العربيّة، حيث يقول: "فهو التّعبير عن المراد بكلامٍ قصير ناقص عن الألفاظ التي يُؤَدَّى بها عادةً في متعارف النّاس، مع وفائه بالدّلالة على المقصود"[1].

وفي علوم البلاغة للمراغيّ: "هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللّفظ القليل، أو هو التّعبير عن المقصود بلفظ أقلّ من المتعارف وافٍ بالمراد لفائدة"[2].

وعند الهاشميّ في جواهر البلاغة: "هو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقلّ منها، وافية بالغرض المقصود، مع الإبانة والإفصاح"[3].

2 – ضروب الإيجاز

الإيجاز على ضربين[4]: إيجاز حذف، وإيجاز قصر؛ لأنّ الكلام القليل إن كان بعضا من كلام أطول منه فهو الأوّل، وإن كان كلاما يفيد معنى كلام آخر أطول منه فهو الثّاني[5].

أ – إيجاز الحذف:

وهو محطّ اهتمام البلغاء، والأكثر تفريعا وتفصيلا، باعتباره أهمّ نواحي البلاغة في اللّغة العربيّة، حيث استعمله العرب كثيرا باعتمادهم على فطنة السّامع وذكائه. ولهذا عرّفه البلاغيون بقولهم: "وهو ما يحذف منه المفرد والجملة، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف (أي مع قرينة تعيّن المحذوف)، ولا يكون إلّا فيما زاد معناه على لفظه"[6].

وعن هذا النوع من الإيجاز قال أصحاب البلاغة: "وهذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون مبيّناً إذا لم تبن، وهذه جملة تنكرها حتّى تخبر، وتدفعها حتّى تنظر"[7].

1 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 2/ 26.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 183.

3 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 197.

4 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 181/3.

5 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 183. السّبكيّ: عروس الأفراح، 586/1.

6 – نصر الله بن محمّد الشّيباني، المعروف بابن الأثير (المتوفّى: 637هـ): الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، المحقّق: مصطفى جواد، النّاشر: مطبعة المجمع العلمي، عام النّشر: 1375هـ، ص: 124.

7 – ابن الأثير: الجامع الكبير، ص: 124. ابن الأثير: المثل السّائر، 219/2.

ثمّ يستطرد ابن الأثير في الكلام عن إيجاز الحذف، فيقول: "والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنّه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه، ولا سبب. ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنّه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غثّ، لا يناسب ما كان عليه أولًا من الطّلاوة والحسن" [1].

والحذف إمّا أن يكون بحذف مفردة أو حذف جملة أو حذف جمل[2]:

1- حذف المفرد (الكلمة) أوسع مجالا من حذف الجملة، إذ هو أكثر استعمالا، وذلك على صور: كحذف المسند إليه أو المسند أو أحد متعلّقات الفعل، كالمفعول والجار والمجرور والحال، إلى غير ذلك.. وممّا تحذف فيه الكلمة:

– حذف المضاف[3]، وهو كثير الدّوران في الكلام، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾[4]، أي: سدّهما، وقوله عزّ وجل: ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[5]. أي: رحمته، رحمته، ونعيم اليوم الآخر، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾[6] أي: عذاب ربهم. وكقوله تعالى: ﴿وَجاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهادِهِ﴾[7] والمحذوف (سبيل) وجاهدوا في سبيل الله. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا﴾[8]، أي: من أثر حافر فرس الرّسول.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[9]، أي: اسأل أهل القرية وأصحاب العير. فحذف المضاف في الموضعين، وحذفه يشير إلى شهرة السّرقة وذيوعها، وكأنّهم يريدون أنّ أمر سرقته قد اشتُهر وذاع، إلى حدّ أنّك لو سألت الجمادات لأجابت، ولو سألت الحيوانات لنطقت وأخبرت.

1 – ابن الأثير: المثل السّائر، 220/2.
2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 183.
3 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 180. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 183.
4 – الأنبياء: 96.
5 – الأحزاب: 21.
6 – النّحل: 50.
7 – الحجّ: 78.
8 – طه: 96.
9 – يوسف: 82.

– حذف المضاف إليه، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1]، أي: من قبل الغلب ومن بعده[2].

وكقوله تعالى: ﴿وَواعَدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْناها بِعَشْرٍ﴾[3]، فحذف المضاف اليه (ليال) والتّقدير بعشر ليال[4].

– حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، وهو فاش كثير الاستعمال في كلام العرب، نحو: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾[5]، أي: حور قاصرات الطرف، وأكثر ما يكون ذلك في في باب النّداء، نحو: يا أيّها الظّريف، تقديره: يا أيّها الرّجل الظّريف، وفي باب المصدر، نحو: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾[6] تقديره: وعمل عملا صالحا[7]. والآية: ﴿إِلَّا مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً﴾[8] أي عمل عملا صالحا، كما هو في آية الفرقان: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾[9]. فاكتفى بالصّفة عن الموصوف في الآيتين لذيوع الصّفة وشهرتها.

– حذف الصّفة وإقامة الموصوف مقامها، وهو نادر؛ وإنّما قلّ حذف الصّفة وكثر حذف الموصوف؛ لأنّ الصّفة ما جاءت إلّا للإيضاح والبيان، فيكثر أن تقوم مقام الموصوف، بخلافه هو، فإنّه يكثر إبهامه، فلا جرم أن كان قيامه مقامها نادرا، ومن ذلك ما حكاه سيبويه، من نحو قولهم: سير عليه ليل، يريدون: ليل طويل[10].

وقول الحماسي: كلّ امرئ ستئيم منه العرس أو منها يئيم، تقديره: كلّ امرئ متزوّج؛ لأنّ المعنى لا يصحّ إلّا به، ومنه أن يتقدّم مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان والله رجلا، فأنت تعني أنّه كان رجلا فاضلا جوّادا كريما[11].

---

1 – الرّوم: 4.

2 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 183.

3 – الأعراف: 142

4 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 359.

5 – ص: 52.

6 – الفرقان: 71.

7 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 184.

8 – مريم: 60.

9 – الفرقان: 70.

10 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 184.

11 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 184.

كقوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيها يَدْعُونَ فِيها بِفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرابٍ﴾[1]. أي وشراب كثير بدليل ما قبله[2].

كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[3]؛ أي يأخذ كلّ سفينة صالحة، بدليل قوله: (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) والحذف هنا يوحي بجبروت هذا الملك وإفساده وشدّة ظلمه، فغصبه ليس قاصرا على الصّالح من السّفن، بل تجاوزه إلى غير الصّالح، فغايته هو الغصب والاستيلاء.

– حذف القسم، كقولك: لأخرجنّ، أي: والله لأخرجنّ[4]. كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾[5]. أي: تالله لئن لم ينته، وقوله: ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[6]. أي: والله لئن لم يفعل، فحذف القسم في الموضعين.

– حذف جواب القسم، وهو كثير في القرآن الكريم، نحو: ﴿ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾[7]. فقد حذف جواب القسم لوضوحه وبيانه، تقديره: لتعذبنّ يا كفار مكّة[8]. أو تقديره: لتبعثنّ.

– حذف الشّرط، نحو: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[9] تقديره: تقديره: فإن لم يتسنّ لكم إخلاص العبادة لي في أرض فإيّايّ فاعبدون في غيرها[10].

كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[11]. أي فإن تتّبعوني يحببكم الله[12].

1 – ص: 51.
2 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 359.
3 – الكهف: 79.
4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 184.
5 – الأحزاب: 60.
6 – يوسف: 32.
7 – الفجر: 1 – 5.
8 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 184.
9 – العنكبوت: 56.
10 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 185.
11 – آل عمران: 31.
12 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 360.

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾[1]. والتقدير: فإن تتّبعني أهدك صراطًا سويّا.

– حذف جواب الشّرط، كقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها﴾[2]. كأنّه قيل: قد حصلوا على النّعيم المقيم. والحذف هنا أبلغ من الذّكر؛ لأنّ النّفس تذهب فيه كلّ مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على وجه واحد تتضمّنه العبارة، والحذف يترك للنّفس أن تقدّر ما يحلو لها رؤيته[3].

وحذف جواب الشّرط على نوعين[4]:

أ – أن يحذف لمجرد الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[5] أي: اعرضوا، بدليل قوله تعالى بعده: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[6]. وهذا الحذف يشير إلى أنّه كان ينبغي لهم أن يستجيبوا ويقبلوا ويقبلوا النّصح فيحقّقوا التّقوى، وما كان ينبغي لهم الإعراض والتّولي، وكأنّ طيّه من اللّفظ يُنبّئ بضرورة التّخلّي عنه وإسقاطه من الأذهان والمسارعة إلى قبول الهداية والحقّ.

ب – أن يحذف للدّلالة على أنّه شيء لا يحيط به الوصف، فتذهب النّفس في تقدير الجواب المحذوف كلّ مذهب، أو لتذهب نفس السّامع كلّ مذهب ممكن فلا يتصوّر شيئا إلّا والأمر أعظم منه، نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[7]. والتّقدير: حتّى إذا جاءوها وقد فُتِحَتْ أبوابها سعدوا وحصلوا على النّعيم المقيم، الذي لا يحيط به الوصف.

– حذف حروف المعاني، وقد توسعوا في ذلك، لكثرة دورانها، وفشو استعمالها، وكثر ذلك في: "لا"، نحو قوله تعالى: ﴿قالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهالِكِينَ﴾[8]. فالمراد: «تالله لا تفتأ» أي لا تزال، فحذفت «لا» من الكلام وهي مرادة[9].

---

1 – مريم: 43.

2 – الزّمر: 73.

3 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 360.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 185.

5 – يس: 45.

6 – يس: 46.

7 – الزّمر: 73.

8 – يوسف: 85.

9 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 179.

وعلى هذا جاء قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً... وَلَوْ قطّعوا رأسِي لدَيكِ وأوْصَالي

أي: لا أبرح قاعدا، فحذفت «لا» في هذا الموضع أيضا وهي مرادة[1].

حذف "لو" نحو قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[2] تقديره: إذ لو كان معه آلهة لذهب كلّ إله بما خلق.

حذف "الواو" ولحذفها فائدة لا توجد عند إثباتها؛ لأنّ وجودها يؤذن بالتّغاير بين الجملتين، وحذفها يُصيّر الجملتين كأنّهما واحدة، وهذا من بديع الإيجاز وحسنه، كحديث أنس بن مالك: كان أصحاب رسول الله ينامون، ثمّ يصلّون لا يتوضّؤون، وفي رواية ولا يتوضّؤون، فالحذف دلّ على اتّصال الجملتين حتّى كأنّ الثّانية إحدى متعلّقات الأولى، فهو في حكم: ينامون، ثمّ يصلّون غير متوضّئين، وبذا تتمّ المبالغة المرادة، وهي أنّهم لا يذوقون النّوم إلّا غرارا[3].

حذف "النّون" كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[4]. فلقد حذفت النّون من (أكن) تخفيفا[5].

2 – حذف الجملة – المراد بالجملة: الكلام المستقلّ بالإفادة، الذي لا يكون جزء من كلام آخر، وإلّا دخل الشّرط والجزاء، وقد تقدّم عدّ حذفهما من حذف المفرد– وهذا يكون إمّا[6]: إمّا[6]:

أ– بحذف مسبّب ذكر سببه، نحو: ليحقّ لحقّ ويبطل الباطل، أي: فعل ما فعل، ومنه قول أبي الطيب:

أَتَى الزّمَانَ بَنُوهُ في شَبيبَتِهِ... فَسَرّهُمْ وَأتَيْنَاهُ عَلى الهَرَمِ

"أي فساءنا".

ب– عكسه نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[7]، أي: فضربه بها فانفجرت[8]. فحذف السّبب وذكر المسبّب[1].

---

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 179.

2 – المؤمنون: 91.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 185.

4 – مريم: 20.

5 – أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 359. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 199.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 186.

7 – البقرة: 60.

8 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 186.

جـ- بحذف الأسئلة المقدّرة ويلقّب بالاستئناف، وذلك على أنواع[2]:

1- استئناف بإعادة اسم ما استؤنف عنه، كقولك: أحسنت إلى علي، علي حقيق بالإحسان، فتقدير المحذوف، وهو السّؤال المقدّر: لماذا أحسن؟ أو نحو ذلك. والمقصود من الإخبار، إعلام المخاطب بأنّه وقع الإحسان منه إلى علي، لتقرير الإحسان السّابق واستجلاب الإحسان اللّاحق.

2- استئناف بإعادة صفته، كقولك: أكرمت محمّدا، صديقك القديم أهل لذلك منك. تقدير السّؤال المحذوف: هل هو حقيق بالإكرام؟ والنّوع الثّانيّ أبلغ، لاشتماله على بيان السّبب الموجب للحكم كالصّداقة في هذا المثال.

3- حذف الجمل وأكثر ما يرد في كلام ربّ العزّة، فهناك تتجلّى مراتب الإعجاز، ويظهر مقدار التّفاوت في صنعة الكلام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾[3]، أي: فضربوه بها فحيي، فقلنا: كذلك يحيى الله الموتى، وقوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ، يُوسُفُ﴾[4]، أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعيره الرّؤيا فأرسلوه إليه فأتاه وقال: يا يوسف، وقوله: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾[5] أي: فأتيناهم فأبلغناهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم تدميرا.

والحذف على وجهين[6]:

1- ألّا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدّم.

2- أن يقام مقامه ما يدلّ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾[7]، أي: فلا لوم عليّ لأنّي قد أبلغتكم.

وأدلّة الحذف كثيرة، منها:

أ- العقل الدّالّ على المحذوف، والمقصود الأظهر، الدّالّ على تعيينه. كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[1].

---

1 - أحمد قاسم: علوم البلاغة، ص: 361.

2 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 186.

3 - البقرة: 73.

4 - يوسف: 45 - 46.

5 - الفرقان،: 36.

6 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 187.

7 - هود: 57.

فالعقل يدلّ على أنّ الحرمة إنّما تتعلّق بالأفعال لا بالذّوات، والذي يتبادر قصده من مثل هذه الأشياء إنّما هو التّناول الذي يعمّ الأكل والشّرب.

ب- العقل الدّالّ عليهما معا، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[2] أي: جاء أمره، أو عذابه. ويرى صاحب "الكشاف" أنّ هذا ليس من باب الحذف؛ وإنّما هو تمثيل لظهور قدرته وتبيين لسلطانه وقهره، فمُثّلَت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسّياسة ما لا يظهر بحضور عساكره ووزرائه وخواصّه على بكرة أبيهم.

جـ- العقل الدّالّ على المحذوف والعادة الدّالّة على تعيينه، كقوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[3]، فقد دلّ العقل على المحذوف؛ لأنّه لا معنى للّوم على ذات الشّخص، وأمّا تعيين المحذوف فإنّه يحتمل أن يقدّر في حبّه، لقوله: شغفها حبّا، أو في مراودته لقوله: تراود فتاها عن نفسه، أو في شأنه حتّى يشملهما معا، ولكنّ العادة تقتضي بأنّ الحبّ المفرط لا يلام عليه صاحبه؛ لأنّه ليس من كسبه واختياره، وإنّما يلام على المراودة التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

د- العقل الدّالّ على المحذوف، والشّروع في الفعل الدّالّ على تعيينه، كما في: باسم الله، فإنّك تقدّر المتعلّق ما جعلت التّسمية مبدأ له من نحو: آكل أو أشرب أو أسافر.

هـ- العقل الدّالّ على المحذوف واقتران الكلام بالفعل الدّالّ على تعيينه، كما تقول للمعرس: بالرّفاه والبنين، أي: عرّست.

ويُستحسن الإيجاز في مواطن منها: الاستعطاف، وشكوى الحال، والاعتذارات والتّعزية، والعتاب، والوعد، والوعيد - والتّوبيخ، ورسائل طلب الخراج، وجباية الأموال، ورسائل الملوك في أوقات الحرب إلى الولاة والأوامر: والنّواهي الملكية، والشّكر على النّعم[4].

ب - إيجاز القصر:

وهو ما ليس بحذف[5]، بمعنى ما تزيد فيه المعاني على الألفاظ الدّالّة عليها بلا حذف. وقد عرّفه أبو هلال العسكري بأنّه: "تقليل الألفاظ وتكثير المعاني"[6].

1 - المائدة: 3.

2 - الفجر: 22.

3 - يوسف: 32.

4 - الهاشمي: جواهر البلاغة، ص: 200.

5 - القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 181/3.

6 - أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 175.

وهذا النّوع – كما يقول ابن الأثير – لا يمكن التّعبير عن ألفاظه بألفاظ أخرى مثلها وفي عدّتها، وهو أعلى طبقات الإيجاز مكانا، وأعوزها إمكانا، وإذا وجد في كلام بعض البلغاء، فإنّما يوجد شاذًّا نادرًا[1]. وعليه قد يختص هذا الإيجاز بجوامع الكلم الذي تختار فيه الكليات العامّة، بدلالاتها الشّاملات، فإيجاز القصر قد يفيض بمعان كثيرة، تحتاج شروحا وتفصيلات بكلام كثير جدّا[2].

وللقرآن الكريم فيه المنزلة التي لا تسامى والغاية التي لا تدرك، نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[3]، فهذه الكلمات على قصرها وتقارب أطرافها قد احتوت على جميع مكارم الأخلاق ومن غير إخلال أو حذف ملبس؛ لأنّ قوله: (خُذِ الْعَفْوَ) أمر بإصلاح قوة الشّهوة؛ فإنّ العفو ضدّ الجهل، وقوله: (وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ) أي: بالمعروف والجميل من الأفعال، وقوله: (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِين) أمر بإصلاح قوّة الغضب، أي: أعرض عن السّفهاء واحلم عنهم ولا تكافئهم على أفعالهم.. لذا فليس في القرآن آية أجمع لها من هذه الآية[4].

فتلك آية – إذا – قد جمعت مكارم الأخلاق، وانطوى تحتها كلّ دقيق وجليل، إذ في العفو الصّفح عمّا أساء، والرّفق في سائر الأمور، بالمسامحة والإغضاء، وفي الأمر بالمعروف صلة الأرحام ومنع اللّسان عن الكذب والغيبة، وغضّ الطّرف عن المحارم، وفي الإعراض عن الجاهلين الصّبر والحلم وكظم الغيظ[5].

ويقول عزّ اسمه: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾[6]، فإنّه قد دلّ على معناه بأوجز عبارة وأخصرها، فقد استوعبت تلك الكلمات القليلة أنواع المتاجر وصنوف المرافق التي لا يبلغها العدّ والإحصاء[7]. فما ينفع النّاس كلمة جامعة يدخل ضمنها كلّ ما ذكرنا وغيره مما تجري به الفلك وفيه نفع للنّاس.

---

1 – ابن الأثير: المثل السّائر، 275/2.

2 – الميدانيّ: البلاغة العربية، 20/2.

3 – الأعراف: 199.

4 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 183/3.

5 – العلويّ: الطراز، 68/2. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 188.

6 – البقرة: 164.

7 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 188. عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 177.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[1]. من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّراتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعالَمِينَ﴾. فهاتان كلمتان أحاطتا بجميع الأشياء على غاية الاستقصاء[2]، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات كلّها، والأمر، إشارة إلى قوله مسخرات بأمره فكأنّه قال: يملك جميع ما سبق من هذه الأشياء كلّها[3]. ولذا روي أنّ ابن عمر قرأها، فقال: من بقي له شيء فليطلبه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[4]، فإنّه لا حذف فيه مع أن معناه كثير يزيد على لفظه؛ فالآية على قصرها وقلّة ألفاظها تدلّ على معنى كثير جدّا. ومفادها أنّه إذا قُتِل القاتل امتنع غيره عن القتل، فأوجب ذلك حياة للنّاس. وهنا تجد المراد من القصاص حفظ حياة القاتل فلا يَقتُل، وحياة المقتول فلا يُقتَل، فتسلم حياة جميع أفراد المجتمع، وبذلك تطول الأعمار، وتكثر الذّريّة، ويقبل كلّ واحد على ما يعود عليه بالنّفع، ويتمّ النّظام، ويكثر العمران.

بمعنى أن تلك الجملة تضمّنت سرّا من أسرار التّشريع الجليلة، التي عليها مدار "سعادة المجتمع البشرى في دنياه وأخراه" بيان ذلك أنّ الإنسان إذا همّ بقتل آخر لشيء غاظه منه فذكر أنّه إن قتله قُتِل قصاصا، ارتدع عن القتل، فسلم المهموم بقتله، وصار كأنّه استفاد حياة جديدة، فيما يستقبل بالقصاص مضافة إلى الحياة الأصلية، وأنّ هذا ممّا أثر عن العرب من قولهم: القتل أنفى للقتل، فإنّ الآية تمتاز بوجوه[5]:

1- أنّها كلمتان وما أثر عنهم أربع.
2- لا تكرار فيها وفيما قالوه تكرار.
3- ليس كلّ قتل يكون نافيا للقتل، وإنّما يكون ذلك إذا كان على جهة القصاص.
4- حسن التّأليف وشدّة التّلاؤم المدركان بالحسن فيها لا في ما قالوه.
5- أنّ فيها الطّباق للجمع بين القصاص والحياة، وهما كالضّدّين.

---

1 - الأعراف: 54.

2 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 188.

3 - العلويّ: الطراز، 80/1.

4 - البقرة: 179.

5 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 189. العلويّ: الطراز، 69/2.

6- أنّ فيها التّصريح بالمطلوب وهو الحياة بالنّص عليها، فيكون أزجر عن القتل بغير حقّ وأدعى إلى الاقتصاص.

7- أنّ القصاص جعل فيها كالمنبع للحياة والمعدن لها بإدخال "في" عليه، فكأنّ أحد الضدّين، وهو الفناء، صار محلّا لضدّه الآخر، وهو الحياة، وفي ذلك ما لا يخفى من المبالغة، وقد نظم أبو تمّام معنى ما ورد عن العرب في شطر بيت، فقال:

واخافَكُمْ كي تُغْمِدُوا أسيافَكُمْ... إنَّ الدمَ المغترَّ يحرسُهُ الدَّمُ

وقول عليّ رضي الله عنه: ثمرة التّفريط النّدامة، لكلّ مقبل إدبار وما أدبر كان كأنّ لم يكن، لا يعد من الصّبور الظّفر وإن طال به الزّمان، من استقبل وجوه الآراء عرف وجوه الخطأ، من أحد سنان الغضب لله قوي على قتل أسد الباطل.

وقول بعض الأعراب: اللهم هب لي حقّك وارض عنّي خلقك.

فلمّا سمعه علي رضي الله عنه قال: هذا هو البلاغة.

وقول السّمؤل بن عاديا الغسّاني:

وَإِن هُوَ لَم يَحمِل عَلى النَفسِ ضَيمَها... فَلَيسَ إِلى حُسنِ الثَناءِ سَبيلُ

فقد اشتمل على مكارم الأخلاق من سماحة وشجاعة وتواضع وحلم وصبر وتكلّف واحتمال مكاره، إذ كلّ هذه ممّا تضيم النّفس، لما يحصل في تحمّلها من المشقّة والعناء.

وقد فاضل بينهما السّيوطيّ في "الإتقان" بأكثر من عشرين وجها، أهمّها ما ذكرنا.

ملاحظة

هناك نوع من الإيجاز يسمّى "إيجاز التّقدير" ويكون في المساواة؛ وسوف نفردها بالحديث بعد الكلام عن الإطناب.

ثانيّا – الكلام عن الإطناب

الإطناب واد من أودية البلاغة، لا يرد إلّا في الكلام المؤتلف، ولا يختصّ بالمفردات؛ لأنّ معناه لا يحصل إلّا في الأمور المركّبة، وهو لا يقلّ أهمّيّة عن الإيجاز في معناه ولا في أغراضه، فكلّ واحد منهما محمود في مقامه الذي سيق فيه، مذموم بخلافه، بمعنى هناك مواطن تستوجب الإطناب في الكلام للحاجة إليه، وهناك مواطن أخرى تستوجب الإيجاز كون المقام يتطلّب ذلك، فيكون الإطناب حينها مذموما، وكما فصّلنا في الإيجاز نفصّل في الإطناب لأهميّة ذلك في أداء المعنى.

1 – تعريف الإطناب لغة واصطلاحا

الإطناب في اللّغة مصدر، أطنب في كلامه إطنابا، إذا بالغ فيه وطوّل ذيوله لإفادة المعاني[1]، فمعناه في اللّغة يدور حول معنى الإطالة والإكثار والطّول والكثرة والزّيادة في الكلام عن المعتاد[2]. وهو نقيض الإيجاز. والتّعريف الاصطلاحي يدور حول هذا المعنى اللّغويّ.

ففي الاصطلاح يعرّفه السّكّاكيّ بخلاف الإيجاز، فهو عنده: "أداء المقصود من الكلام بأكثر من عباراتهم"[3]. بمعنى أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة[4]. في أوساط البلغاء، أو هو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة تقصد[5].

ويخرج بذكر الفائدة التّطويل من غير فائدة وكذلك الحشو، والفرق بينهما أنّ الزّائدة إن كان غير متعيّن كان تطويلا، وإن كان متعيّنا كان حشوا، وكلاهما بمعزل عن مراتب البلاغة فالأوّل نحو قول الحطيئة[6]:

ألاَ حَبذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدٌ ... وهِنْدٌ أتى من دونِها النَّأيُ والبُعدُ

فالنّأي والبعد لفظهما مختلف ومعناهما واحد، وذكرا تأكيداً ومبالغة، ولذا لا يتعيّن أحدهما للزّيادة.

والثّانيّ ضربان[7]:

أ – ما يفسد به المعنى كقول أبي الطّيب في رثاء غلام لسيف الدّولة:

وَلاَ فَضْلَ فِيها للشَّجَاعَةِ والنّدَى ... وصَبْرِ الْفَتَى لَولاَ لِقَاءُ شَعُوبِ

يريد أنّه لا خير في الدّنيا للشّجاعة والصّبر لولا الموت، وهذا حسن جميل؛ لأنّهما إنّما عدا من الفضائل لما فيهما من الإقدام على الموت واحتمال المكاره، ولو علم الإنسان أنّه خالد في الدّنيا لهان عليه اقتحام المخاطر، كما أنّه لو أيقن بزوال المكروه صبر لوثوقه بالخلاص، أمّا النّدى فعلى العكس من ذلك؛ لأنّ الموت يجعل البذل سهلا إذ من علم أنّه ميّت فهو جدير أن يجود بماله، كما قال طرفة:

---

1 – العلويّ: الطّراز، 123/2.

2 – الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 60/2.

3 – السّكّاكيّ: مفتاح العلوم، ص: 277.

4 – الجرجانيّ: التّعريفات، ص: 29.

5 – القزوينيّ: الإيضاح، 173/3.

6 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 191.

7 – القزوينيّ: الإيضاح، 175/3. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 191. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 61/2.

فإنْ كُنْتَ لا تَسطِيع دَفْعَ مَنيَّتي ... فَدعْني أبادْرها بما مَلَكَتْ يَدِي

معناه: أبادر المنيّة بإنفاق ما ملكت يدي في لذاتي، يريد أنّ الموت لا بدّ منه فلا معنى للبخل بالمال وترك اللّذات وامتناع الذّوق، وهو حشو، وقد اعتذر له بعض النّاس بما فيه تكلّف وتعسّف.

ب – ما لا يفسد به المعنى كقول أبي العيال الهذلي:

ذَكَرْتُ أخِي فَعَاوَدَنِي ... صُدَاعُ الرأْسِ والْوَصَبُ

الوصب: نحول الجسم من تعب أو مرض. وذكر الرأس مع الصّداع حشو لا فائدة فيه؛ لأنّه لا يكون في غيره من الأعضاء، فلو ترك الرّأس حيث ذكر الصّداع، لاستغنى عن إيراده. ومع ذلك المعنى لا يفسد به.

وقول أبي عديّ:

نَحْنُ الرّؤوسُ وَمَا الرُّؤُوس إِذَا سَمَتْ ... في الْمَجْدِ لِلأَقْوَامِ كَالأَذْنَابِ

فإن قوله: للأقوام، حشو لا فائدة فيه، مع أنّه غير مفسد.

"تنبيه" قال بدر الدّين بن مالك في "المصباح": يكثر الحشو بلفظ: أصبح وأمسى وعدا وإلّا وقد واليوم ولعمري ويا صاحبي.

كما قال أبو تمام:

أَقرُّوا "لعمري" بِحُكْمِ السُّيوفِ... وكانتْ أحقَّ بفضلِ القضاءِ

وكما قال البحتري:

مَا أَحْسَنَ الأيّامَ، إلاَّ أنّهَا... "يا صاحِبيّ"، إذا مَضَتْ لمْ تَرْجِعِ

والدّاعي إليه إمّا إصلاح وزن الشّعر، أو تناسب للقوافي وحروف الرّويّ، أو قصد السّجع في النّثر. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحكم بزيادة كلمة وعدم فائدتها تابع للمقام والحال التي قيلت في جوّها الكلمة، أن تقطع بعدم الفائدة إلّا إذا أحطّت بالسّياق وعرفت قرائن أحواله.

2 – أساليب الإطناب

يكون الإطناب بأمور شتّى، منها:

أ – **الإيضاح بعد الإبهام:** ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، وليتمكّن في النّفس فضل تمكّن، فإنّ الكلام إذا قرع السّمع على جهة الإبهام ذهب السّامع فيه كلّ مذهب، فإذا وضح

تمكّن في النّفس فضل تمكّن، وكان شعورها به أتمّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[1]. ففي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمور وتعظيم له[2].

فقوله تعالى: أن دابر هؤلاء، تفسير لذلك الأمر، تفخيما لشأنه، ولو قيل: وقضينا إليه أنّ دابر هؤلاء مقطوع، لم يكن له من الرّوعة مثل ما كان له حين الإبهام، يرشد إلى ذلك أنّك لو قلت: هل أدلّكم على أكرم النّاس أبا وأفضلهم حسبا وأمضاهم عزيمة وأنفذهم رأيا، ثمّ قلت: فلان، كان أدخل في مدحه وأنبل وأفخم ممّا لو قلت: فلان الأكرم الأفضل[3].

ومن ضروبه باب: نعم وبئس[4]، على قول: من يجعل المخصوص خبر متبدأ محذوف، إذ إذ لو أريد الاختصار لقيل: نعم وبئس أبو لهب، عوضا من قولك: نعم الرّجل محمّد، وبئس الرّجل أبو لهب. ووجه حسنه إبراز الكلام في معرض الاعتدال، نظرا إلى إطنابه من وجه، وإيجازه من وجه آخر، إلى إيهام الجمع بين المتنافيين[5].

أي الإيجاز والإطناب، وقيل: الإجمال والتّفصيل، ولا شكّ أنّ إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تُدخل على النّفس اللّذة، لأنّ حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهنا الجهة ليست كذلك؛ لأنّ الإيجاز من جهة حذف المبتدأ والإطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه، هذا والجمع المذكور إن كان الإتيان به مناسبا للمقام لنكتة كالتّأكيد في إمالة قلب السّامع كان من المعاني، وإن قصد به التّحسين لا غير كان من البديع.

ب – التّوشيع: قال السّعد التّفتازاني: سمّي توشيعا لأنّ التّوشيع لفّ القطن المندوف، قال الصّفي في شرح بديعيته: وهو مأخوذ من الوشيعة، وهي الطّريقة الواحدة في البرد المطلق؛ فكأنّ الشّاعر أهمل البيت كلّه إلّا آخره، فإنّه أتى فيه بطريقة تعدّ من المحاسن.

والمراد به أن يؤتى في عجز الكلام – نظما كان أم نثرا – بمثنّى مُفسّر باسمين، أحدهما معطوف على الآخر، يخرج فيهما من الخفاء المستوحش إلى الظّهور المأنوس، فكأنّه يجعل

1 – الحجر: 66.

2 – القزوينيّ: الإيضاح، 197/3. العلويّ: الطّراز، 2/ 44. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 192.

3 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 192. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 202.

4 – القزوينيّ: الإيضاح، 198/3.

5 – القزوينيّ: الإيضاح، 198/3. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 192.

التّعبير عن المعنى الواحد بالمثنّى المُفسّر باسمين بمنزلة اللّفّ[1]، كما جاء في الحديث: "يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَانِ: الحرصُ على المال، والحرصُ عَلَى الْعُمْرِ". ونحو قوله عليه الصّلاة والسّلام: "يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَبْقَى مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ، وَطُولُ الْأَمَلِ". وقوله عليه الصّلاة والسّلام: "لاَ يَزَالُ قَلْبُ الكَبِيرِ شَابّاً فِي اثْنَتيْن: في حُبِّ الدّنْيا، وطُولِ الأَمَلَ". وقوله: "خَصْلَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: البُخْلُ وَسُوءُ الخُلُقِ".

ومنه قول ابن الرّومي يمدح عبد الله بن وهب:

إِذَا أبُو قَاسِمٍ جَادَتْ لنَا يَدَهُ ... لمْ يُحْمد الأَجْوَدان البَحْرُ والمطرُ
وَإِنْ أضَاءَتْ لنَا أنْوَارُ غُرتِهِ ... تَضَاءَلَ الأَنْوَرانِ الشمْسُ وَالقَمَرُ

ت – ذكر الخاصّ بعد العامّ: وهو من عطف الخاصّ على العامّ، ونظيره "ذكر العامّ بعد الخاصّ، وفائدة ذكر الخاصّ بعد العامّ أو بالأحرى الغرض البلاغيّ من هذا النّوع من الإطناب هو التّنبيه إلى ما له من المزيّة حتّى كأنّه ليس من جنس العامّ، ولتنزيل التّغاير في الوصف منزلة التّغاير في الذّات، لأنّ العطف يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه[2].

كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾[3]، فذكر جبريل وميكايل وخصّهما بالذّكر مع دخولهما في عموم الملائكة، للتّنبيه على زيادة فضلهما، وكأنّهما جنس آخر مغاير للملائكة، وهذا التّنبيه لتّحذير اليهود من معاداتهم لجبريل، وضُمَّ إليه ميكايل لقيامه بوظيفة أرزاق العباد التي بها حياة الأجساد، مقابل قيام جبريل بوظيفة الوحي الذي به حياة القلوب والنّفوس.

ومثل قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾[4]. فخصّ الصّلاة الوسطى من عموم الصّلوات الوارد قبلها في النّصّ رغم دخولها فيها لمزيد بيان مزيّتها، وللاهتمام بشأنها، كأنّها لفضلها جنس آخر مغاير لما قبلها، وهذه فائدة الإطناب بذكرها قصد التّنويه بشأن الخاصّ.

---

1 – القزوينيّ: الإيضاح، 199/3. ابن أبي الإصبع: تحرير التّحبير، ص: 316. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 193 الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 202.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 200/3. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 69/2. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 193.

3 – البقرة: 98.

4 – البقرة: 238.

ث – **التّكرير:** يعتبر كذلك من الإطناب، وهو ذكر الشّيء مرتين أو أكثر، لتقرير المعنى في النّفس، وتثبيته في الصّدر، وقد جاء في القرآن الكريم، وكلام العرب منه شيء كثير، يقول ابن الأثير: "وإذا كان "التّكرير" هو إيراد المعنى مردّدا، فمنه ما يأتي لفائدة، ومنه ما يأتي لغير فائدة. فأمّا الذي يأتي لفائدة، فإنّه جزء من الإطناب، وهو أخصّ منه، فيقال حينئذ: إنّ كلّ تكرير يأتي لفائدة، فهو إطناب وليس كلّ إطناب تكريرًا يأتي لفائدة"[1].

والتّكرير يكون إمّا[2]:

1 – للتّأكيد، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[3].

فقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ الأولى هي زجر وإنذار لهؤلاء الذين ألهاهم التّكاثر في الدّنيا عن العمل للآخرة. وفي تكرير قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تأكيد لهذا الإنذار. وفى لفظ «ثُمَّ» دلالة على أنّ الإنذار الثّانيّ أبلغ وأشدّ، وهذا هو المعنى الزّائد الذي أفاده إطناب التّكرير هنا، وسرّه أنّ فيها تنبيها على أنّ ذلك تكرر مرّة بعد أخرى، وإن تراخى الزّمان بينهما، ومن شأن ذلك أنّه لا يكون إلّا في شيء لا يقبل أن يتطرّق عليه تغيير، بل هو مستمر على تراخى الزّمان.

2 – أو لزيادة التّنبيه إلى ما ينفي التّهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، نحو: ﴿وَقالَ الَّذِي آمَنَ يا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشادِ يا قَوْمِ إِنَّما هذِهِ الْحَياةُ الدُّنْيا مَتاعٌ﴾[4]، فإنّه تكرّر فيه النّداء "يا قوم" مع إضافة إلى ياء المتكلّم يفيد بعد القائل عن التّهمة في النّصح إذ إنّهم قومه، فلا يريد لهم إلّا ما يريده لنفسه. وبذلك يكمل تلقي الكلام بالقبول.

3 – أو لتعدّد المتعلّق، كما كرّر الله عزّ وجل في سورة الرّحمن قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ لأنّه تعالى عدّد فيها نعماءه وذكر عباده آلاءه، ونبّههم إلى قدرها وقدرته عليها ولطفه فيها، وجعلها فاصلة بين كلّ نعمة ليعرف موضع ما أسداه إليهم منها. لذا فإنّها وإن تعدّدت فكلّ واحد منها يتعلّق بما قبله.

---

1 – ابن الأثير: المثل السّائر، 281/2.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 200/3. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 193. عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 191.

3 – التّكاثر: 3، 4.

4 – غافر الآية: 38 – 39.

وقد جاء مثل ذلك كثيرا في كلام العرب، ألا ترى إلى مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليباً وقد كرّر قوله: "على أن ليس عدلا[1] من كليب" أكثر من عشرين مرّة على رواية أبي هلال العسكري[2]. نذكر من ذلك قوله:

على أنْ لَيسَ عَدْلاً مِنْ كُليبٍ ... إذا طُرِدَ اليَتيمُ عن الجَزُورِ
على أنْ لَيسَ عَدْلاً مِنْ كُليبٍ ... إذا مَا ضِيمَ جِيرانُ المُجيرِ
على أنْ لَيسَ عَدْلاً مِنْ كُليبٍ ... إذا رَجَفَ العِضاهُ من الدَّبُورِ

ونفس الشّيء مع الحارث بن عبّاد أو عُبَادٍ في قصيدة طويلة نحو المائة بيت وقد كرّر فيها قوله: "قرّبا مربط النّعامة[3] منّي" في أكثر من خمسين بيتاً؛ وهو يجير ابنه وكان قد قتله مهلهل حين الأخذ بالثّأر، هذا لمّا كانت الحاجة إلى تكريرها ماسّة، والضّرورة إليه داعية، لعظم الخطب، وشدّة موقع الفجيعة؛ ما يدلّك على أنّ الإطناب في موضعه عندهم مستحسن[4].

قَرِّبا مَرْبَطَ النَّعامَةِ مِنِّي ... جَدَّ أَمْرٌ للمُعْضِلاتِ الثِّقالِ
قَرِّبا مَرْبَطَ النَّعامَةِ مِنِّي ... تَبْتَغِي اليومَ قُوَّتِي واحْتِيالِي
قَرِّبا مَرْبَطَ النَّعامَةِ مِنِّي ... باذِلاً مُهجَتِي لِزُرْقِ النِّصالِ

وهكذا فإنّه إذا تعمّق معني من المعاني في نفس الشّاعر، فإنّه يتأثر به تأثراً بالغاً ويحاول أن يهيّئه إلى غيره مكرّراً، ليتأصّل في نفوس سامعيه، وليتمكّن من قلوبهم، كما تمكّن من قلبه، وكما تأصّل في نفسه، بل إنّه ليحاول الإكثار من تكريره، وكأنّها الدّندنة التي استراح إليها لبثّ أوجاعه وأحزانه.

ج – **الإيغال**[5]: في اللّغة هو الإمعان في التعمّق والمبالغة في الابتعاد، يقال لغة: أوْغَلَ في البلاد، إذا ذهب فيها وبالَغَ وأبعد. وأوْغَلَ في السَّيْرِ إذا أسْرَع فيه وابتعد. وقد خصَّه ابن رشيق بالشّعر، ولذا يعرّف في الاصطلاح، بأنّه: ختم البيت بما يفيد النّكتة، يتمّ المعنى بدون التّصريح بها.

---

1 – العدل: النّظير.

2 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 194.

3 – النّعامة فرسه.

4 – شهاب الدّين النّويري (المتوفّى: 733هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1423هـ، 403/15. أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 194.

5 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 202/3. العلويّ: الطّراز، 71/3. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 76/2. والمراغيّ: علوم البلاغة، ص: 194.

بمعنى هو إضافة أخيرة تأتي في الكلام بعد انتهاء المقصود منه، لكنَّها ذَاتُ فائدة ما، والدّاعي لها قد يكون الاحتياج إلى القافية في الشّعر، أو إلى تناظر الفقرات في النّثر، أو استغلال حالة طارئة عرضت للمتكلّم، ولهذا يقول أو هلال العسكريّ عنه: "هو أن يستوفي معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه، ثمّ يأتي بالمقطع فيزيد معنى آخر يزيد به وضوحا وشرحا وتوكيدا حسنا"[1].

ومن حالات ذلك بلاغيّا:

1 – لزيادة المبالغة والتّأكيد، كقول الخنساء:

وَإِنّ صَخْراً لتأتَمُّ الْهُدَاةُ به ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رأْسِهِ نارُ

لقد تمّ المقصود بقولها: "كأنّه علم" لكن في قولها: في رأسه نار، من الإيغال الحسن، إذ لم تكتف بأن تشبّهه بالعمل الذي هو الجبل المرتفع المشهور بالهداية حتّى جعلت في رأسه نارا، لما في ذلك من زيادة الظّهور والانكشاف؛ لأنّ الجبل ظاهر فكيف به إذا كان في رأسه نار، والنّار ظاهرة فكيف حالها إذا كانت في رأس جبل. وبذلك بالغت في بيان أنّه رجلٌ تَأْتَمُّ بِهِ الْهُداة.

2 – لتحقيق التّشبيه، كقول امرئ القيس يصف نفسه بكثرة الصّيد:

كأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ... وأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

الجزع "بفتح الجيم" خرز يمانيّ فيه بياض وسواد تشبّه به عُيُون الوحش. فقد أكدّ التّشبيه وأظهر رونقه بقوله: لم يثقب؛ لأنّ الجزع إذا كان غير مثقوب كان بالعيون أشبه. وإلّا فالغرض قد حصل بقوله «عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع»، ولكنّه منقوص لكونه مطلقا فلم يفد هناك مبالغة وإيغالا في التشبيه، فلمّا أردفه بقوله «لم يثقب» تأكدّ التّشبيه وظهر رونقه.

تنبيه:

فالإيغال وضّحنا أنّه يقع في الشّعر، وأيضا قيل أنّه لا يختصّ بالشّعر، بل يكون في النّثر كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[2]، فالمعنى يتمّ بدون قوله "بغير حساب" ولكنّه فائدة ترغّب في تعمير بيوت الله والتّحلّي بصفات رجالها، وتطمئن المؤمنين الذين اتّصفوا بذلك.

1 – أبو هلال العسكريّ: الصّناعتين ص 380.

2 – النّور: 38.

وكقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[1]، فإنّ الرّسل مهتدون لا محالة، فالمعنى يتمّ بدون التّصريح بقوله: "وهم مهتدون" إلّا أنّ فيه زيادة حثّ وترغيب على اتّباع الرّسل.

وكقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾[2]، فالمعنى تام عند قوله: "فما ربحت تجارتهم" ولكن زيادة قوله: "وما كانوا مهتدين"، إيغال تمّ المعنى بدونه ولكنّه أفاد به زيادة المبالغة في ضلالتهم، لأنّ مطلوب التّجار في متصرّفاتهم سلامة رأس المال، وحصول الرّبح، وربّما تضيع الطّلبات ويبقى لهم معرفة التّصرف في طريق التّجارة، فيهتدون بطرق المعاش، وهؤلاء قد أضاعوا الطّلبتين لاشتراكهم الضّلالة بالهدى، وعدم حصول الرّبح، وضلّوا الطّرق أيضاً فدمّروا تدميرا.

ح – التّذييل[3]: هو ضرب من الإطناب – كذلك – وهو أعمّ من الإيغال من جهة أن يكون في الآخر وغيره، وأخصّ من جهة أنّ الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التّوكيد، وهو الإتيان بجملة مستقلّة عقب الجملة الأولى التي تشمل على معناها للتّأكيد، فالتّذييل إذا هو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها توكيداً لمنطوقها، أو لمفهومها. ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرّر عند من فهمه.

يقول أبو هلال العسكري عن أثر التّذييل في الكلام وموقعه منه: "وللتّذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير؛ لأنّ المعنى يزداد به انشراحا والمقصد اتّضاحا... التّذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتّى يظهر لمن لا يفهمه، ويتوكّد عند من فهمه، وهو ضدّ الإشارة والتعريض؛ وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة، والمواقف الحافلة، لأنّ تلك المواطن تجمع البطيء الفهم، والبعيد الذّهن، والثّاقب القريحة، والجيد الخاطر، فإذا تكرّرت الألفاظ على المعنى الواحد توكّد عنه الذّهن اللّقن، وصحّ للكليل البليد"[4].

والتّذييل في كلام العرب يجري على ضربين:

---

1 – يس: 20-21.

2 – البقرة: 16.

3 – ابن أبي الإصبع: تحرير التّحبير، ص: 387. العلويّ: الطّراز، 61/3. الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 352/2، الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 86/2. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 195.

4 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين ص 373.

الأوّل – أن يخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثّانية حكم كلّي منفصل عمّا قبله جار مجرى الأمثال في فشو الاستعمال، نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[1]، فجملة "إِنَّ الباطل كَانَ زَهُوقاً" تتضمّن معنى الجملة التي جاءت قبلها، فهي إطناب على طريقة التّذييل، وعبارتها ممّا يجري مجْرى المثل، وهي تُؤكّد منطوق الجملة التي جاءت قبلها.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[2]،فجملة قوله تعالى: "إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ" تشتمل على معنى الجملة السّابقة: "وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي" وقد عقّب بها عليها توكيدا لمعناها. وإذا تأمّلنا جملة التّذييل، وهي: "إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ" وجدناها مستقلّة بمعناها لا يتوقّف فهمها على فهم ما قبلها. ومن أجل ذلك يقال لهذا النّوع من الإطناب بالتّذييل إنّه جار مجرى المثل[3].

ومنه قول الحطيئة:

نَزُورُ فَتَىً يُعْطِي على الْحَمْدِ مالَهُ ... وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَحَامِدِ يُحْمَدِ

الشّطر الثّانيّ من هذا البيت تذييلٌ يؤكّد منطوق الشّطر الأوّل منه، وهو مما يَجْري مجرى المثل، فهو إطنابٌ تَذييليٌّ.

الثّانيّ – ألا يخرج مخرج المثل بألا يستقل بالإفادة دون ما قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[4]. ظاهره وصريحه يدلّان على أنّ الوجه في استحقاقهم لما استحقوه من نزول العذاب، إنّما كان من أجل كفرهم؛ لأن قوله: "بِما كَفَرُوا" تعليل للجزاء من أجل الكفر، وجملة "وَهَلْ نُجَازي إلاَّ الكفُور؟" بعده تذييل فيه تقرير وتأكيد لما سبق من مفهوم الجملة التي جاءت قبلها، وتحقيق لها، لأنّه دالّ عليها ومحقّق لفائدتها، وهي ممّا لا يجري مجرى المثل، إذ المعنى: لا نجزي مثل هذا الجزاء المعجّل بالعقاب المهلك الّشامل للقوم إلاَّ من كان كفوراً.

---

1 – الإسراء: 81.

2 – يوسف: 53.

3 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 198.

4 – سبأ: 17

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟﴾[1]. فقوله تعالى: "أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟"، تذييل لقوله: إوَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ". وهو إطناب بالتّذييل غير جار مجرى المثل، لأنّه غير مستقل في معناه عما قبله[2].

نحو قول ابن نباتة السّعدي:

لَمْ يُبْقِ وُجُودُكَ لِي شَيْئًا أُومَلُه ... تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيا بِلا أَمَل

فالشّطر الثّانيّ من البيت إطناب بالتّذييل غير جار مجرى المثل للشّطر الأوّل. فهو تأكيد له لاشتماله على معناه، ولكنّه غير مستقلّ بمعناه، إذ لا يفهم الغرض منه إلّا بمعونة ما قبله.

ومنه قول عنترة:

فَدَعَوْا نزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ... وَعلاَمَ أَرْكبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ؟

فالشّاعر استوفى المعنى في الشّطر الأوّل وذيّل بالشّطر الثّانيّ، وهذا إطناب بالتّذييل غير جار مجرى المثل، فهو تأكيد لمعنى سابقه لاشتماله على معناه، ولكنّه هو غير مستقل بمعناه، إذ لا يفهم الغرض منه إلّا بمعونة ما قبله[3].

وينقسم أيضا إلى قسمين:

الأوّل – ما كان تأكيدا لمنطوق الكلام، كالآية: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقّ﴾[4]، إلخ.

الثّانيّ – ما كان تأكيدا لمفهومه، كقول النّابغة:

ولستُ بمُسْتَبقٍ أخاً لا تلمُّهُ ... على شَعَثٍ أيُّ الرّجالِ المُهَذَّبُ؟

الشّعث: التّفرّق والخصال الذّميمة. فصدر البيت: "ولست بمستبق أخا لا تلمه" دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرّجال، وقد حقّق ذلك بعجزه. أي أكّده بقوله: "أي الرّجال المهذّب". فهي جملة خارجة مخرج المثل السّائر وهو التّذييل.

خ – التّكميل[5]: وهو من أنواع الإطناب كذلك، ويسمّى الاحتراس أيضا، فهما اسمان أُطْلِقا على مسمًّى واحد، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المراد بما يدفعه، أي هو زيادة إطنابيّةٌ في الكلام يَدْفَع بها المتكلّم إيهاماً اشتمل عليه كلامه.

---

1 – الأنبياء: 34.

2 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 199.

3 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 200.

4 – الإسراء: 81.

5 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 208/3. الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 355/2. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 84/2.

وهو ضربان:

الأوّل – أن يتوسّط الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾[1]. فعبارة: (تَخْرُجْ بَيْضَاءَ) قَدْ تُوهِمُ أنّ بياضها ربّما كان عن برص، فجاءت عبارة: (مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) تكْمِيلاً احْتراساً لدفع هذا الإِيهام.

ونحو قول طرفة بن الْعَبْد يمدح قتادة بن مسلمة الحنفي، على ما كان منه تجاه قومه، إذْ بذل لهم في سنةٍ أصابتهم:

فَسَقى دِيَارَكَ "غَيْرَ مُفْسِدِها" ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

الصّوب: المطر بقدر ما ينفع ولا يؤذي، والدّيمة: المطر يدوم زمانهُ في سكون، تَهْمِي: تسيل. وأمّا عن التّكميل فقوله: فسقى ديارك صوب الرّبيع، يفهم منه أن المراد: سقاها ما لا يفسد؛ ولكن الإطلاق قد يوهم ما هو أعمّ، أو أنّه دعاء عليه، فصرف هذا الوهم بقوله: "غير مفسدها". فهو تكميل احتراسي، لأنّ سُقْيا الدّيار بمطر كثير قَدْ يفسدها، فدَفع هذا الإِيهام بالاحتراس الذي جاء به.

ومنه قول كُثيِّرِ عَزَّة:

لو أَنَّ عَزَّةَ خَاصَمَتْ شَمْسَ الضُّحَى ... في الحسنِ "عند موفَّقٍ" لَقَضَى لَهَا

إذ التّقدير: عند حاكم موفّق، فقوله: موفّق، تكميل. فإنّه لو قال: عند محكم لتمّ المعنى، لكن في قوله (عند موفّق) زيادة تكميل بها حسن البيت، والسّامع يجد لهذه اللّفظة من الموقع في النّفس ما ليس في الأولى، إذ ليس كلّ محكم موفّق، فإنّ الموفّق من الحكّام من قضى بالحقّ لأهله.

ومنه قول عبد الله بن المعتزّ:

صَبَبْنا عليها "ظالمينَ" سِياطَنا ... فطارَتْ بها أيدٍ سِراعٌ وأرْجُلُ

التّكميل في قوله: "ظالمين"، فهو تكميل دفع به توهّم أنّها بليدة تستحقّ الضّرب. لذا فقوله "ظالمين" ناف عنها هجنة الإبطاء، وفخر بأنّ ضربها كان من غير إحواج منها إليه البتّة. بمعنى أنّها استفرغت جهدها في العدوّ فما ضربناها إلّا ظلما، فمن أجل ذلك خرجت من الوحشيّة إلى الطّيريّة.

1 – النّمل: 12.

الثّانيّ – أن يقع آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[1]، فإنّه لو اقتصر على وصفهم: بالذّلة على المؤمنين، لتوهّم أنّها ناشئة من ضعفهم، فدفع هذا، بقوله تعالى: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. ففي ذلك تنبيه على أنّ تلك الذلّة ليست إلّا تواضعا منهم، بدليل أنّهم أعزّة على الكافرين.

ومنه قول السّموأل بن عادياء:

وَمَا ماتَ منَّا سيِّدٌ فِي فِراشهِ ... وَلَا طُلَّ منّا حيثُ كانَ قَتِيل

فإنّه لو اقتصر على صدر البيت في وصف قومه بشمول القتل إيّاهم كان مدحاً غير كامل، فربّما علُق بالوهم أنّ ذلك لضعفهم وقلّتهم، لأنّ موت الجميع قتلى وإن اقتضى وصفهم بالصّبر، فهو يحتمل أن يكون عن ضعف وقلّة جدّ في الحروب، فاحترس عن ذلك فأكمله بالشّطر الثّانيّ، وبذلك أزال هذا الوهم بالانتصار من قاتليهم.

د – التّتميم[2]: وهو أن يُؤتى في كلام – سواء كان في وسطه أم آخره – لا يوهم خلاف المقصود بفَضْلَه مفيدة – كمفعول أو حال أو نحو ذلك، كالتّمييز والمجرور مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام – المسند والمسند إليه – بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلّة – لقصد المبالغة أو للصّيانة عن احتمال الخطأ، أو لتقويم الوزن؛ فالمتكلّم يحاول ألّا يدع شيئا ممّا به يتمّ حسن المعنى. وفي هذا يقول أبو هلال العسكري: "وهو أن توفّي المعنى حظّه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصّحة؛ ثمّ لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلّا تورده، أو لفظا يكون فيه توكيده إلّا تذكره"[3].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً﴾[4]. فعبارة: (عَلى حُبِّهِ) الضّمير في لفظ حبّه للطّعام، أي: مع اشتهائه والحاجة إليه، وقد جاءت تتميما مفيدا حصلت به المبالغة في أنّهم حريصون جدّا على إطعام الطّعام على الرّغم من حبّهم له، وتعلّق شهوتهم به، فالإطعام في هذه الحالة أبلغ في الدّلالة على ابتغاء مرضاة الله، وهو بسبب

---

1 – المائدة: 54.

2 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 212/3. العلويّ: الطراز، 57/3. الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 358/2. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 88/2. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 196. عبد العزيز عتيق: علم البديع، ص: 118.

3 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 389.

4 – الإنسان: 8.

ذلك أعظم أجرا عند الله، إذا فهي قيد لازم لإدخال المُطعم للطّعام في مرتبة الأبرار، وهي فوق مرتبة المتّقين الذين يكفيهم أن يطعموا الطّعام الواجب عليهم أن يطعموه، ولو كان هذا الطّعام غير محبوب لهم.

ونظير هذا القيد القيد الذي جاء في قوله: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[1]، فهو قيد لازم حتّى يكون من يُؤتي المال مرتقيا ببذله إلى مرتبة الأبرار، إذ قدّم عملا هو من أعمال البرّ، فأعمال البرّ توسّع في الخير زائد على أعمال التّقوى. فهو تتميم أفاد المبالغة. فلو طرح نقص المعنى، واختل حسن التّركيب.

وكقول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[2]. جاءت في هذه الآية كلمة "ليلا" تتميما، وذلك لأنّ الإسراء لا يكون إلّا باللّيل، وفائدة هذا التّتميم الإشارة إلى قصر المدّة التي حصل فيها الإسراء ذهابا وعودة، والإشارة إلى أنّ للّيل خصائص من نفحات الله وإكراماته التي يفيض بها على بعض عباده.

كقول زهير يمدح هرم بن سنان:

مَنْ يَلْقَ يَوْماً "عَلَى عِلاَّتِهِ" هَرِماً... يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقاً

العلّات جمع علّة وهي ما يتعلّل به، وأصله من علّ إذا شرب مرّة بعد مرّة. فقوله: على علّاته، أي: على كلّ حال أو على ما فيه من الأحوال والشّؤون، فهو تتميم للمبالغة وقع في غاية الحسن والرّشاقة.

تنبيه:

يلاحظ أنّ قيد "في كلام لا يوهم خلاف المقصود" قد أضيف هنا للتّفريق بين التّتميم و"التّكميل" الذي سبق بيانه وشرحه؛ لأنّ النّكتة في التّتميم غير دفع خلاف المقصود لا بأنّه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود إذ لا مانع من اجتماع التّتميم والتّكميل.

ذ – الاعتراض[3]: وهو الالتفات عند بعض البيانيّين، وبعضهم يسمّيه الحشو، وهو في اللّغة: الدّخول بين الشّيئين حتّى يكون الدّاخل المعترض فاصلا بينهما، ويسمّى "عارضا" أي: حائلا ومانعا بينهما، ومنه أخذ الاعتراض في البلاغة والنّحو.

---

1 – البقرة: 177.

2 – الإسراء: 1.

3 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 214/3. العلويّ: الطّراز، 89/2. الصّعيديّ: بغية الإيضاح، 359/2. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 80/2. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 203. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 196.

وفي الاصطلاح أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنى؛ بأن يكون الثّاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا منه بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب – بحيث لو أُسقطت لم تختل فائدة الكلام – لنكتة سوى دفع الإيهام.

فقولنا: في أثناء الكلام، خرج الإيغال؛ لأنه في الآخر.

وقولنا: لا محلّ لها من الإعراب، خرج التّتميم لوجود الإعراب فيه.

وقولنا: سوى دفع الإيهام، خرج التّكميل لأنّهم لدفع الإيهام.

والاعتراض من دقائق البلاغة وسحر البيان لما فيه من حسن الإفادة، وكما يأتي بغير واو ولا فاء قد يأتي بأحدهما، ووجه حسنه على الإطلاق حسن الإفادة والبيان مع أنّ مجيئه مجيء ما لا معول عليه في الإفادة، فهو كالحسنة تأتي من حيث لا ترتقب.

ومن هذا يفهم أنّ الإطناب باعتراض يُؤتى به في الكلام لفائدة أو لغرض يقصد إليه البليغ. ومن أغراض الإطناب البلاغيّة بالاعتراض[1]:

– التّنزيه والتّعظيم، كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾[2]. فلفظ سبحانه جملة اعتراضيّة لكونه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام المتّصل المعنى، أو بين كلامين متّصلين في معناهما؛ مسوق للمبادرة إلى المبالغة في تنزيه الله عن أن يكون له بنات، والتّشنيع على من جعلهنّ له بتصوّرهم الفاسد، وأقوالهم الكاذبة.

– التّقرير في نفس السّامع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾[3]. فقوله: (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ) جملة ابتدائيّة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وردت لتّقرير بأن تدافع بني إسرائيل في قتل النّفس ليس نافعا في إخفائه وكتّمانه؛ لأنّ من لا تخفى عليه خافية مظهره لا محالة، ولو جاء الكلام خالياً من هذا الاعتراض لكان التّقدير "وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها فقلنا اضربوه ببعضها".

– التّصريح بما هو المقصود، كقول كُثَيِّر عزّة:

لَو أنّ البَاخِلِينَ وأنتِ منهمْ ... رَأوكِ تعلَّموا منكِ المِطالاَ

---

1 – عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 194.

2 – النّحل: 57.

3 – البقرة: 72.

فقوله: "وأنت منهم" إطناب باعتراض بين لو وجوابها إلّا أنّه مليح، يؤكّد به المعنى المقصود فيزداد به مزيّة ونبلاً، وفائدته التّصريح بما هو المقصود من ذمّه وتأكيد انصراف الذّم إليه.

- الدّعاء، كقول أبي الطّيب المتنبّي:

وَتَحْتَقِرُ الدّنْيَا احْتِقارَ مُجَرِّبٍ... يَرَى كلّ ما فيهَا وَحاشاكَ فَانِيَا

فقوله: "وحاشاك" اعتراض حسن في موضعه، والواو في مثله اعتراضيّة ليست عاطفة ولا حاليّة؛ الفرق بين الواو الحاليّة والاعتراضيّة بالقصد، فإن قصد كون الجملة قيدا للعامل، فهي حاليّة، وإلّا فهي اعتراضيّة. فالشّاعر يرى أنّ كلّ ما في الدّنيا سيموت، لذا أدخل (حاشاك) كي يدعو للمدوح أن يبقى، فأدّت عندها معنى الدّعاء الحسن.

كما أنّ حاشاك ها هنا لفظة تدخل أيضا لكمال الوزن، لأنّك إذا قلت احتقار مجرب يرى كلّ ما فيها فانياً، كان كلاماً صحيحاً مستقيما[1].

.- تنبيه المخاطب على أمر يؤكّد الإقبال على ما أمر به ممّا فيه مسرته، كقوله:

واعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرءِ يَنْفَعُهُ ... أنْ سَوْفَ يأْتي كُلُّ ما قُدِرا

فقوله: "فعلم المرء ينفعه" جملة اعتراضيّة للتّنبيه، وقعت بين الفعل "اعلم" ومفعوله، والفاء اعتراضيّة فيها شائبة من السّببيّة، وأن مخفّفة من الثّقيلة واسمها ضمير الشّأن محذوف. هذا والاعتراض يكون مع الواو ومع الفاء وبدونهما. فالشّاعر أتى بهذا الاعتراض لينبّه على فضل العلم وعظيم نفعه للإنسان. وهذا ممّا يزيده إقبالا على طلبه. والمعنى هنا أنّ المقدر آت لا محالة وإن وقع فيه تأخير، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر، والشّاهد فيه الاعتراض بالتّنبيه.

- الاستعطاف، كقول المتنبّي:

وَخُفوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأيتِ لَهِيبَهُ... يا جَنّتي لَظَنَنْتِ فيهِ جَهَنّمَا

فقوله: "يا جنتي" اعترض للمطابقة – مع جهنّم – والاستعطاف، ولو قال مكانها يا منيتي لم يكن في البيت طباق ألبتّة. بمعنى أنّ الدّاعي لهذه الجملة المعترضة هو الاستعطاف، واستغلال المناسبة ليجري مطابقة بين الجنّة وجهنّم، وفي ذلك إقامة للوزن.

- تنبيه المخاطب على أمر غريب، كقوله الرّماح بن ميّادة:

فَلاَ هَجْرُهُ يَبْدُو وفي الْيأْسِ راحةٌ... وَلاَ وَصْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنُكارِمهْ

---

1 – الخفاجيّ: سرّ الفصاحة، ص: 147.

إنّ قوله: فلا هجره يبدو، يشعر بأنّ هجر الحبيب أحد مطلوبيه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوبا للمحبّ، فقال: وفي اليأس راحة؛ لينبّه إلى السّبب. فكأنّ الشّاعر توهّم أنّ قائلاً يقول له: وما تصنع بهجره، فقال: لأنّ في اليأس راحة.

وعليه فقوله: "وفي اليأس راحة" جملة اعتراضيّة جاءت تعليلا لأمر من المستغرب أن يكون مطلوبا، وهو إبرام الهجر وعدم التّردّد فيه، إذ المحبّون لا يطلبونه عادة، فبادر لبيان السّبب، فجاء بالجملة الاعتراضيّة، وهي مبادرة حسنة.

ر – **النّفي والإثبات**[1]: بأن يذكر الشّيء على جهة النّفي ثمّ يثبّت أو بالعكس، وهو من أساليب الإطناب، قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾[2]، نفى عنهم أوّلا العلم بما خفي عليهم من تحقيق وعده، ثمّ أثبت لهم آخرا العلم بظاهر الحياة الدنيا دون ما كان مؤديّا إلى الجنّة. فكأنّه قال: علموا، وما علموا، لأنّ العلم بظاهر الأمور ليس علما على الحقيقة، وإنّما العلم هو ما كان علما بطريق الآخرة ومؤديّا إلى الجنّة، فلولا اختصاص قوله: "يعلمون ظاهرا من الحياة الدّنيا وهم عن الآخرة هم غافلون" لكان تكريرا لا فائدة تحته، فلأجل ذلك عُدّ من الإطناب لاشتماله على ما ذكرناه من الفائدة التي لخصناها.

ز – **ما يرد من الإطناب على جهة الحقيقة**[3]: كقولهم في الشّيء المستبعد: رأيته بعيني، وسمعته بأذني، وقبضته بيدي، ووطئته بقدمي، وذقته بلساني، يذكرون الظّروف فيما يصعب حصوله، دلالة على أنّ نيله ليس بمتعذّر، فمثل هذا إن اقتضاه المقام كان إطنابا سيق لتأكيد المعنى وتقريره.

وعلى هذا جاء قول البحتريّ:

تأمّلْ مِنْ خِلالِ السِّجْفِ فانظُرْ... بعَيْنِكَ ما شربِتُ وَمَنْ سَقَاني

تجدْ شَمسَ الضحَى تَدنو بشَمسٍ... إليّ مِنَ الرّحيقِ الخُسْرُواني

السّجف بالكسر والفتح: السّتار، والخسرواني ضرب من الثّياب منسوب لبلاد فارس. فحضور مثل هذا المجلس نادر، ولا سيّما إذا كان السّاقي فيه على ما وصف من الحسن، ومن ثمّ قال: فانظر بعينك.

---

1 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 198. العلويّ: الطراز، 127/2.

2 – الرّوم: 6 – 7.

3 – العلويّ: الطّراز، 125/2. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 198. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 206.

تنبيه:

قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلّتها بالنّسبة إلى كلام آخر مساويا له في أصل المعنى، كالشّطر الأوّل من قول أبي تمام[1]:

يصدُّ عن الدّنيا إذا عنَّ سؤددٌ... و لو برزتْ في زيِّ عذراءَ ناهدِ

وقول الآخر:

ولستُ بنظَّارٍ إلى جانبِ الغنَى ... إذا كانتِ العلياءُ في جانبِ الفقرِ

وكقول معقل بن ضرار الغطفانيّ، المعروف بالشّمّاخ وهو يمدح عَرابة الأوسي:

إذَا مَا رَايةٌ رُفِعَتْ لمَجْدٍ ... تَلَقَّاهَا عَرابةُ باليمينِ

مع قول بشر بن أبي حازم يمدحه أيضا:

إذا مَا المكرمات رفعن يَوْمًا ... وَقصر مبتغوها عَن مداها

وَضَاقَتْ أَذْرع المثرين عَنْهَا ... سما أَوْس إِلَيْهَا فاحتواها

فلفظ: عَرابة يريد به الشّماخ عرابة الأوسي. كما أنّه ليس الغرض باليمين الجارحة على جهة الحقيقة، وإنّما أراد ما يكون على جهة التّخييل[2]، فهو تمثيل لأخذه لها بقوة، والمراد بالرّاية راية الحرب. ويروى «تناولها عرابة باقتدار» بدل «باليمين»[3]. وفي قول بشر: رفع المكرمات يراد به بروزها للطالبين، ومبتغوها طالبوها، واحتواها أخذها، يريد أوس بن حارثة بن لام الطّائي.

فقول الشّماخ فيه إيجاز وقول بشر بن أبي حازم فيه إطناب رغم اشتراكهما في المعنى، فهو مساو له في أصل المعنى مع قلّة حروفه، وإن كان ابن أبي حازم سبق الشّماخ إلى المعنى إلّا أنّه جاء به في بيتين واختصره الشّماخ فأتى به في بيت واحد[4].

3 – التّفاضل بين الإيجاز والأطناب

وبعد الذي عرفناه عن الإيجاز والإطناب علمنا أنّهما من أعظم أنواع البلاغة، وكأنّ كلّ البلاغة تدور بينهما، فقد ذهب بعض البلاغيّين لتفضيل الإيجاز عن الإطناب، وقد ذكر

---

1 – القزوينيّ: الإيضاح في علوم البلاغة، 223/3.

2 – العلويّ: الطّراز ، 7/3.

3 – الجرجانيّ: أسرار البلاغة، ص: 254.

4 – الخفّاجيّ: سرّ الفصاحة، ص: 216.

صاحب سرّ الفصاحة أنّ من شروط الفصاحة والبلاغة: "الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتّى يعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة"[1].

وفي تفضيل الإيجاز عن الإطناب قال شبيب بن شيبة: "فإن ابتليت بمقام لا بدّ لك فيه من الإطالة، فقدّم أحكام البلوغ في طلب السّلامة من الخطل، قبل التّقدّم في أحكام البلوغ في شرف التّجويد. وإيّاك أن تعدل بالسّلامة شيئا، فإنّ قليلا كافيا خير من كثير غير شاف»[2].

ويقول عمر الشَّمَّرِيُّ في هذا المضمار أيضا: "لا خير في المتكلّم إذا كان كلامه لمن شهده دون نفسه. وإذا طال الكلام عرضت للمتكلّم أسباب التّكلف، ولا خير في شيء يأتيك به التّكلف"[3]. لأنّ من التّكلف الإطناب في الكلام، وهو يرى أنّ قليل الكلام خير من التّكلف في كثيره.

وقال محمّد الأمين: "عليكم بالإيجاز؛ فإنّ له إفهاما، وللإطالة استبهاماً"[4].

وذهب فريق آخر من البلاغيّين لتفضيل الإطناب عن الإيجاز، ومن ذلك أنّ أصحاب الإطناب قالوا: "المنطق إنّما هو بيان، والبيان لا يكون إلّا بالإشباع، والشّفاء لا يقع إلّا بالإقناع، وأفضل الكلام أبينه، وأبينه أشدّه إحاطة بالمعاني، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامّة إلّا بالاستقصاء؛ والإيجاز للخواصّ، والإطناب مشترك فيه الخاصّة والعامّة، والغبيّ والفطن، والرّيّض والمرتاض؛ ولمعنى ما أطيلت الكتب السّلطانيّة في إفهام الرّعايا"[5].

وعند التّمحيص نجد أن هناك فريق آخر من البلاغيّين وأرباب البيان يرون أنّ لكلّ واحد منهما موطنه الذي يستحسن فيه، وأنّه يفضل بحسب ذلك الموطن لا على دوام الاستعمال، يقول العلويّ في الطّراز: "اعلم أنّ الكلام بالإضافة إلى معناه كالقميص بالإضافة إلى قدّ من هو له، فربّما كان على قدر قدّه من غير زيادة ولا نقصان، وهذا هو المساواة، وتارة يكون زائدا على قدّه وهذا هو الإطناب، وربّما نقص عن قدّه، وهذا هو الإيجاز"[6].

1 – الخفاجيّ: سر الفصاحة، ص: 205.

2 – الجاحظ: البيان والتبيين، 111/1.

3 – الجاحظ: البيان والتبيين، 113/1.

4 – الحسن أبو هلال العسكري (المتوفّى: 395هـ): ديوان المعاني، دار الجيل – بيروت، 87/2.

5 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين ص 190.

6 – العلويّ: الطّراز، 176/3.

وقد روي عن جعفر بن يحيى أنّه قال: "إذا كان الإكثار أبلغ، كان الإيجاز تقصيراً، وإذا كان الإيجاز كافياً كان الإكثار هذراً"[1].

ويقول الزّمخشري: "كما أنّه يجب على البليغ في مظانّ الإجمال أن يجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التّفصيل أن يفصّل ويشبع"[2]. ويقصد بذلك الإيجاز والإطناب.

وهكذا فلكلّ من الإيجاز والإطناب مقاماته التي تقتضيها حال السّامع ومواطن القول كما يقول أبو هلال العسكري في الصّناعتين: "والقول القصد أنّ الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكلّ نوع منه، ولكلّ واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه. فمن أزال التّدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ"[3]. فالحاجة إلى كلّ منهما ماسّة، وأنّ لكلّ موضعا لا يسدّ عنه فيه سواه، فمن استعمل أحدهما في موضع الآخر، فقد أخطأ.

وقد استحبّ البلاغيّون الإيجاز في المواضع الآتية[4]:

أ- الكتب الصّادرة عن الملوك إلى الولّاة في أوقات الحروب والأزمات.

ب- الأوامر والنّواهي السّلطانيّة.

ت- كتب السّلطان بطلب الخراج وجباية الأموال وتدبير الأعمال.

ث- كتب الوعد والوعيد.

ج- الشّكر على النّعم التي تسبغ، والعوارف التي تسدي.

ح- الاستعطاف وشكوى الحال وسؤال حسن النّظر وشمول العناية.

خ- التّنصل من الذّنب والاعتذار من التّقصير بإيراد الحجج التي تقنع المخاطب وتزيل موجدته.

واستحسنوا البسط والإطناب في المواضع التّالية[5]:

---

1 – إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب أبو الحسين: البرهان في وجوه البيان، المحقّق: حفني محمّد شرف، مكتبة الشّباب (القاهرة) – مطبعة الرّسالة، عام النّشر: 1389هـ – 1969م، ص: 154.

2 – الزّمخشريّ: الكشّاف، 78/1.

3 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين ص 190.

4 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 199. ابن وهب الكاتب: البرهان، ص: 154.

5 – المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 200. ابن وهب الكاتب: البرهان، ص: 154.

أ- ما يكتب به عن الملوك في جسيمات الأمور التي يراد تقريرها في نفوس العامة، كأخبار الفتوح المتجدّدة، فهذا موضع يشبع فيه القول، حتّى تعرف الرّعيّة قدر النّعمة، فتزيد في الطّاعة، ولا بأس من تهويل أمر العدوّ ووصف جمعه، وعظيم إقدامه؛ لأنّ في تصغير أمره تحقيرا للظّفر به.

ب- ما يكتب به عن الملوك إلى أهل الثّغور، في أوقات التّحرّش بالمملكة، وإقدام العدو على الهجوم عليها، ليعلموا ذلك فيستعدوا للّقاء.

ت- ما يكتب به الولّاة، ومن في حكمهم، إلى الملوك لإخبارهم بأحوال ما ينظرون فيه من الأعمال وما يجري على أيديهم من مهام الأمور.

ث- الموعظة والإرشاد بالتّرغيب في الطّاعة والنّهي عن المعصية، حتّى يرتاح قلب المطيع وينبسط أمله، ويرتاع قلب المسيء ويأخذ الخوف منه كلّ مأخذ.

ج - الخطب في الصّلح بين العشائر لإصلاح ذات البين.

ح - المدح والثّناء والهجاء.

4 - أسرار البلاغة في الإيجاز والإطناب[1]

قد عرفت كلّا من الإيجاز والإطناب ومواضع كلّ منهما، فعليك أن تعرف الدّواعي التي لأجلها استعملتها العرب في كلامها. فمن دواعي الإيجاز:

أ- سهولة الحفظ، فقد قيل لأبي عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم كانت تطيل ليسمع منها، وتوجز ليحفظ عنها.

ب- إخفاء الأمر عن غير المخاطب.

ت- ضيق المقام خوف فوات الفرصة.

ث- ذكاء المخاطب، حيث تكفيه اللّمحة والوحي والإشارة.

ومن دواعي الاطناب:

أ- توكيد المعنى وتثبيته في النّفس، أفلا ترى إلى قوله تعالى في باب الموعظة: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ، أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ، أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[2].

---

1 - المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 200.

2 - الأعراف: 97 - 99.

ب- دفع اللّبس الذي كان يحتمل وجوده مع الإيجاز واعتبر ذلك بما تراه في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[1]، فكلمة القلب تحتمل أحد معنيين: القطعة من اللّحم، والفهم والإدراك، لهذا أتي بكلمة في جوفه ليتعيّن المعنى الثّانيّ، ويزول اللّبس، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[2]، فأتى بكلمة في الصّدور لدفع اللّبس بأنّ المراد بها العيون الباصرة.

ت- التّعظيم والتّهويل، انظر إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ، وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ، وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ، وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ، وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ، وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ، وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ، وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ، وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ، وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ، عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾[3]، إذ كان يكفي في الدّلالة على وقت علم النّفس ما أحضرت، قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ أو غيره ممّا بعده من الاثنيّ عشر المذكورة، لكنّه عدّدها لتهويل شأن هذا اليوم.

ثالثا – الكلام عن المساواة

بعد الحديث عن الإيجاز والإطناب يأتي الحديث عن المساوة، وهي آخر الموضوعات التي نختم بها محاور هذه المادّة، ولا نطيل فيها؛ لأنّ الكلام فيها قليل ما دفع البلغاء بأن يعطوها حيّزا مختصرا في كلامهم، ولم يعنوا فيها بالتّفصيل والبسط، نظرا للخلاف الحاصل فيها، وأيضا للاهتمام بالإيجاز والإطناب، وقد كفيناهما بسطا فيما سبق.

المساواة وكانت تسمّى قبل ذلك بالتّقدير عند علماء البيان، وهي أن تكون المعاني بقدر الألفاظ والألفاظ بقدر المعاني، لا يزيد بعض على بعض. بمعنى تأدية المقصود بمقدار معناه من غير زيادة فيه ولا نقصان عنه[4].

وللعلم فقد اختلف البلاغيّون في المساواة، فقد ذهب السّكّاكيّ والتّيفاشيّ والخطيب القزوينيّ على أنّها واسطة بين الإيجاز والإطناب، وفي هذا يقول أبو هلال العسكري: "وهو المذهب المتوسّط بين الإيجاز والإطناب؛ وإليه أشار القائل بقوله: كأنّ ألفاظه قوالب لمعانيه؛

---

1 – الأحزاب: 4.

2 – الحجّ: 46.

3 – التّكوير: 1 – 14.

4 – العلويّ: الطراز، 179/3. الميدانيّ: البلاغة العربيّة، 7/2. الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 207. عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص: 202.

أي لا يزيد بعضها على بعض"[1]. ولهذا لا عجب أن نرى من يقول بأنّ المساوة كثيرة في القرآن الكريم كما يرى صفيّ الدّين الحلّي في شرح بديعيته، بأنّ معظم ما في الكتاب العزيز من قبيل المساواة.

وقد قيل أنّ المساواة هي أصل الكلام، وذلك أنّ الأصل في الكلام أن يؤتى به مساويا للمعاني التي يدلّ عليها، فإن أراد الاختصار أوجز وإن أرد الإطالة أطنب؛ فهو المذهب المتوسّط بين الإيجاز والإطناب.

وذهب ابن الأثير والطّيبي وجماعة من البلاغيّين إلى أنّ المساواة من الإيجاز، ولهذا سمّاها الطّيبي "إيجاز قصر"، وسمّاها ابن الأثير "الإيجاز بالتّقدير". وعلى هذا القول لا عجب أن نرى من يقول بأنّ المساوة لا توجد في القرآن الكريم كما قال الجلال السيوطي في الإتقان: "أنّ المساواة لا تكاد توجد خصوصا في القرآن"[2].

وقد مثّل البلاغيّون للمساواة بجملة من الأمثلة الفصيحة، منها ما كان من القرآن الكريم، نذكر من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾[3].

وقوله: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[4].

وقوله: ﴿وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[5].

وقوله: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[6].

وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[7].

وقوله: ﴿هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ﴾[8]. فهذه أحرف قليلة تحتها فوائد غزيرة، ونكت كثيرة[9]. وهي من المساواة لأنّ لفظ كلّ آية لا يزيد على معناها[10].

1 – أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص: 179.

2 – السّيوطيّ: الإتقان في علوم القرآن، 180/3.

3 – فاطر: 39.

4 – فاطر: 43.

5 – سبأ: 17.

6 – الطّور: 21.

7 – القلم: 9.

8 – الرّحمن: 60.

9 – العلويّ: الطراز، 179/3.

10 – أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص: 179. المراغيّ: علوم البلاغة، ص: 190.

ومن كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)[1].

وقوله صلى الله عليه وسلم وقوله عليه السلام: (الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ)[2]. فإن اللّفظ في الحديثين على قدر المعنى، لا ينقص عنهما، ولا يزيد عليهما، وإليها يشير القائل كأنّ ألفاظه قوالب معانيه.

ومن شواهد المساواة في الشّعر العربيّ[3]:

قول امرئ القيس:

فَإِن تَكْتُمُوا الداءَ لَا نَخْفِهِ ... وإِنْ تبعثُوا الْحَرْبَ لَا نَقْعُدِ

وإن تقتلونَا تقتلكمُ ... وإن تقصدُوا لدمٍ نقصدِ

وكقول زهير:

ومَهْمَا تَكُنْ عندَ امرىٍ مِنْ خليقَةٍ ... وَلَو خالَها تَخفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

وكقول طرفة بن العبد:

ستُبْدي لكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً ... ويَأْتيكَ بالأَخْبَارِ مَنْ لَم تُزَوِّدِ

فهذه أمثلة للمساواة، لا يستغنى الكلام فيها عن لفظ منه، ولو حُذف منه شيء لأخلّ بمعناه[4].

1 – البخاريّ: الصّحيح، باب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، رقم الحديث:1، 6/1.

2 – البخاريّ: الصّحيح، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم الحديث: 1،20/52.

3 – ابن أبي الأصبع: تحرير التحبير، ص: 199.

4 – الهاشميّ: جواهر البلاغة، ص: 207.

الخاتمة

الحمد لله حتّى يبلغ الحمد منتهاه، والصّلاة والسّلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إن كانت لنا من كلمة في ختام هذا المطبوعة العلميّة البيداغوجيّة فإنّنا نجملها في أمرين مهمّين، هما:

الأوّل – أهمّية علم البلاغة من بين علوم اللّغة، فإذا كان علم الصّرف يعطيك الأبنية الصّحيحة، والموازين التي من خلالها تُبنى الكلمات العربيّة، وعلم النّحو يضع لنا القوالب المعياريّة التي يكون وفقها الكلام سليما ومفيدا وخاليّا من اللّحن والخطأ، وعلم المعجميّة يعطيك بيان الألفاظ واستعمالاتها في الكلام العربيّ... فإنّ علم البلاغة يعطيك الأسلوب الأمثل الذي يجعل المعنى مفهوما بأحسن صورة وبأفضل الطّرق التي يقتضيها حال المتكلّم والمخاطب، وهي بذلك توظّف تلكم العلوم السّابقة جميعا في أساليب متباينة توصل المعنى للمتلقّي فيتحقّق بذلك الفهم والأفهام، وهو لبّ العمليّة التواصليّة المناطة باللّغة، كلّ هذا يخبر بأهمّية علوم البلاغة، وأنّه لا يستغني عنها أحد.

الثّانيّ – أنّ هذه المطبوعة – رغم تقيّدها بالمقرّر الدّراسيّ – إلّا أنّها لا تخلو من إفادات جانبيّة تفيد القارئ والباحث في مجال الإبداع الأدبيّ عموما، وفي استعمال البلاغة خصوصا وفي توظيف علم المعانيّ على السّبيل الأخصّ، كما أنّ فيها مختصرات علميّة في صميم المادّة المعروضة تضع المطّلع عليها على بوابة العديد من المباحث البلاغيّة المتعلّقة بعلم المعاني، وبذلك جمعت المطبوعة بين المادّة العلميّة المطلوبة في المقرّر؛ تنظيرا وتطبيقا، وبين تيسير مفاهيم البحث البلاغيّ قصد تنوير سبيل الباحث البلاغيّ في علوم البلاغة وإزالة اللّبس عنه ليكون على دراية ومعرفة بخبايا هذا العلم الجليل.

وعلى الله قصد السّبيل، وعليه فليتوكّل المتوكّلون

ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السّميع العلم.

الدّكتور علي بن العربي زواري أحمد

9 ذو القعدة 1445هـ – 17 ماي 2024م.

قائمة المصادر والمراجع

– إبراهيم بن محمّد عصام الدّين الحنفي (المتوفّى: 943 هـ): الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

– إبراهيم بن علي أبو إسحاق الحُصري (المتوفّى: 453هـ): زهر الآداب وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت.

– إبراهيم مصطفى: المعجم الوسيط، النّاشر: دار الدّعوة.

– أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: 1362هـ): جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصّميلي، المكتبة العصريّة، بيروت.

– أحمد عبد الله البيلي البدويّ (المتوفّى: 1384هـ): من بلاغة القرآن، نهضة مصر القاهرة، عام النّشر: 2005.

– أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدّين السّبكيّ (المتوفّى: 773 هـ): عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، 1423هـ – 2003م.

– أحمد مطلوب أحمد النّاصريّ الصّيادي الرّفاعي: أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، وكالة المطبوعات – الكويت، الطّبعة: الأولى، 1980م.

– أحمد مطلوب، كامل حسن البصير: البلاغة والتّطبيق، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، العراق، الطّبعة: الثّانيّة، 1420هـ – 1999م.

– أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (المتوفّى: 395هـ): مقاييس اللّغة، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، عام النّشر: 1399هـ – 1979م.

– أحمد مختار عمر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م.

– إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب أبو الحسين: البرهان في وجوه البيان، المحقّق: حفني محمّد شرف، مكتبة الشّباب (القاهرة) – مطبعة الرّسالة، عام النّشر: 1389هـ – 1969م.

– إسماعيل الجناجيُ (المتوفّى: 1429هـ): البلاغة الصّافية، المكتبة الأزهريّة للتّراث القاهرة – مصر، الطّبعة: سنة 2006م.

- أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء (المتوفّى: 1094هـ): الكلّيات، المحقّق: عدنان درويش – محمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت.

- بكري شيخ أمين: البلاغة العربيّة في ثوبها الجديد، علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطّبعة: السّادسة، 1999م.

- جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربيّة واللّسانيّات النّصيّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، سنة: 1998م.

- جميل صليبا (المتوفّى: 1976م): المعجم الفلسفيّ، الشركة العالمية للكتاب – بيروت، تاريخ الطّبع: 1414 هـ – 1994م.

- حامد عونيّ: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهريّة للتّراث.

- حسن بن إسماعيل، عبد الرّازق الجناجيُّ (المتوفّى: 1429هـ): النّظم البلاغيّ بين النّظريّة والتّطبيق، دار الطّباعة المحمّديّة القاهرة، الطّبعة: الأولى 1403هـ – 1983م.

- الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: 395هـ): الصّناعتين: الكتابة والشّعر، المحقّق: علي محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة – بيروت، عام النّشر: 1419هـ.

- الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكريّ (المتوفّى: 395هـ): ديوان المعاني، دار الجيل – بيروت.

- الحسن بن أحمد أبو عليّ الفارسيّ، (المتوفّى: 377هـ): التّعليقة على كتاب سيبويه، المحقّق: د. عوض بن حمد القوزيّ، الطّبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م.

- الحسن بن عبد الله السّيرافي (المتوفّى: 368هـ): شرح كتاب سيبويه، المحقّق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 2008م.

- زكريا بن محمد، زين الدين السنيكي (المتوفى: 926هـ): الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المحقق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411.

- زين الدّين محمّد عبد المناويّ (المتوفّى: 1031هـ): التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت - القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

– شمس الدّين أبو عبد الله القرطبيّ (المتوفّى: 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة – القاهرة، الطّبعة: الثّانية، 1384هـ – 1964م.

– شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ (المتوفّى: 1270هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، المحقّق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1415هـ.

– شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عبد ربّه (المتوفّى: 328هـ): العقد الفريد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1404هـ.

– شهاب الدّين النّويري (المتوفّى: 733هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1423هـ.

– شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، الطّبعة التّاسعة.

– عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيّ الدّمشقيّ (المتوفّى: 1425هـ): البلاغة العربيّة، دار القلم، دمشق، الدّار الشّاميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1416هـ – 1996م.

– عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ): معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، المحقّق: أ. د محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م

– عبد العزيز عبد المعطي عرفة: قضيّة الإعجاز القرآنيّ وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة، عالم الكتاب، بيروت، الطّبعة الأولى: 1405هـ، 1985م.

– عبد القاهر الجرجانيّ (المتوفّى: 471هـ): أسرار البلاغة في علم البيان، المحقّق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م

– عبد المتعال الصّعيديّ (المتوفّى: 1391هـ): بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطّبعة: السّابعة عشر.

– عبد المتعال الصّعيديّ: البلاغة العالية، علم المعاني، مراجعة عبد القادر حسين، مكتبة الآداب ومطبعاتها، الطّبعة: الثّانية، 1411هـ – 1991م.

- عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، أبو محمّد، جمال الدّين (المتوفّى: 213هـ): سيرة النّبويّة، تحقيق: مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشّلبيّ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة: الثّانيّة، 1375هـ - 1955م.

- عبد العزيز عتيق: علم المعاني، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ، 1430هـ - 2009م.

- عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع (المتوفى: 654هـ): تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق: حفني محمّد شرف، الجمهوريّة العربيّة المتحدّة - المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة - لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.

- عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد، أبو بكر الجرجانيّ الدّار (المتوفّى: 471هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقّق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة: الأولى،1422هـ - 2001م.

- عبده عبد العزيز قلقيلة: البلاغة الاصطلاحيّة، دار الفكر العربيّ، الطّبعة: الثّالثة، 1412هـ - 1992م.

- عبده الراجّحيّ: التّطبيق النّحويّ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الطّبعة: الأولى 1420هـ 1999م.

- عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، اللّيثي، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): الرّسائل الأدبيّة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1423هـ.

- علي بن محمّد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ)، التّعريفات، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

- علي بن محمّد بن العبّاس التّوحيديّ، أبو حيّان (المتوفّى: نحو 400هـ): الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصريّة، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1424هـ.

- علي الحازم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مؤسّسة الصّادق عليه السّلام للطّباعة والنّشر (شيعي)، المطبعة: شريعت، الطّبعة: 5، تاريخ النّشر: 1429 هـ.

– علي بن الحسين الموسوي، الشّريف المرتضى العلوي (المتوفّى: 436 هـ): أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطّبعة: الأولى، 1373 هـ – 1954 م.

– عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، اللّيثيّ، أبو عثمان، الشّهير بالجاحظ (المتوفّى: 255هـ): البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النّشر: 1423هـ.

– عمرو بن عثمان أبو بشر، الملقّب سيبويه (المتوفى: 180هـ): الكتاب، المحقّق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، 1408 هـ – 1988م.

– ضياء الدّين بن الأثير، (المتوفّى: 637هـ): المثل السّائر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة . القاهرة.

– فاضل صالح السّامرائيّ: معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة والنشر والتّوزيع – الأردن، الطّبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.

– فخر الدّين الرّازيّ (المتوفّى: 606هـ): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م.

– فضل حسن عبّاس: البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، سنة: 2005م.

– محمّد أحمد قاسم، ومحيي الدّين ديب: علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطّبعة: الأولى، 2003م.

– محمّد بن محمّد أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزّبيديّ (المتوفّى: 1205هـ): تاج العروس، المحقّق: مجموعة من المحقّقين دار الهداية.

– محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطّبعة الأولى.

– محمّد بن علي التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النّص الفارسي إلى العربيّة: عبد الله الخالدي، التّرجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطّبعة: الأولى – 1996م.

- محمّد بن عبد الرّحمن، جلال الدّين القزوينيّ (المتوفّى: 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، المحقّق: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، دار الجيل – بيروت، الطّبعة: الثّالثة.

- محمّد الطّاهر بن عاشور (المتوفّى: 1393هـ): التّحرير والتّنوير «تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدّار التّونسيّة للنّشر – تونس، سنة النّشر: 1984هـ.

- محمّد الطّاهر بن عاشور (المتوفّى: 1393هـ): أصول الإنشاء والخطابة، المحقّق: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتّوزيع، الرّياض – المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة: الأولى، 1433هـ.

- محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطّبريّ (المتوفّى: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن، المحقّق: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.

- محمّد سيد طنطاوي: التّفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الفجالة – القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1998م.

- محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزّمخشريّ (المتوفّى: 538هـ): الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة – 1407هـ.

- مصطفى صادق بن عبد الرّزّاق الرّافعي (المتوفّى: 1356هـ): إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة الثّامنة – 1425هـ – 2005م.

- منير سلطان: البديع تأصيل وتجديد، منشأة معارف بالإسكندريّة جلال حزى وشركاه، 1986م.

- نصر الله بن محمّد الشّيباني، المعروف بابن الأثير (المتوفّى: 637هـ): الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، المحقّق: مصطفى جواد، النّاشر: مطبعة المجمع العلمي، عام النّشر: 1375هـ.

- يحيى بن حمزة العلويّ (المتوفّى: 745هـ): الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصريّة – بيروت، الطّبعة: الأولى، 1423هـ.

– يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي الخوارزميّ الحنفيّ أبو يعقوب السّكّاكيّ (المتوفّى: 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة: الثّانيّة، 1407هـ – 1987م.

فهرس الموضوعات

المقدّمة..01

المحور الأوّل – مدخل إلى علم البلاغة

أوّلا – تمهيد حول مسمّيات مصطلح البلاغة...03

ثانيًا – البلاغة في اللّغة والاصطلاح...06

1 – البلاغة في اللّغة..06

2 – البلاغة في الاصطلاح...07

ثالثا – نشأة علم البلاغة وعلاقته بالقرآن الكريم.....................................10

1 . البحث في الإعجاز القرآنيّ...11

2 – البحث النّقديّ والأدبيّ...13

3 . البحث البلاغيّ المتخصّص...14

4 . تفسير القرآن العظيم...16

رابعا – علوم البلاغة والغرض منها...19

المحور الثّانيّ – نشأة علم المعاني وتطوّره

أوّلا – تمهيد حول مصطلح علم المعاني...22

ثانيًا – علم المعاني في اللّغة والاصطلاح..24

1 – علم المعاني في اللّغة...24

2 – علم المعاني في الاصطلاح...25

ثالثا – نشأة وتطوّر علم المعاني...29

رابعا – مباحث علم المعاني...31

المحور الثّالث – الخبر والإنشاء

أوّلا – الكلام عن الخبر...34

1 – تعريف الخبر لغة واصطلاحا...34

2 – بناء الجمل..38

3 – أغراض الخبر...43

4 – أضرب الخبر..48
5 – دلالة المؤكّدات..61
6 – دلالة الجمل..64
ثانيًا – الكلام عن الإنشاء..68
1 – تعريف الإنشاء لغة واصطلاحا..68
2 – الأمر..73
3 – النّهي..78
4 – الاستفهام..83
5 – التّمني..110
6 – النّداء..115

المحور الرّابع – أسلوب القصر

أوّلا – تعريف القصر لغة واصطلاحا..126
ثانيّا – أركان القصر..127
ثالثا – طرق القصر..128
رابعا – تقسيم القصر باعتبار حال المقصور..132
خامسا – تقسيم القصر باعتبار حال المخاطب..135
سادسا: مواقع القصر..137

المحور الخامس – الإيجاز والإطناب والمساواة

أوّلا – الكلام عن الإيجاز..141
1 – تعريف الإيجار لغة واصطلاحا..141
2 – ضروب الإيجاز..143
ثانيّا – الكلام عن الإطناب..153
1 – تعريف الإطناب لغة واصطلاحا..154
2 – أساليب الإطناب..155
3 – التّفاضل بين الإيجاز والأطناب..170
4 – أسرار البلاغة في الإيجاز والإطناب..173

ثالثا – الكلام عن المساواة...174
الخاتمة...176
قائمة المصادر والمراجع...177
فهرس الموضوعات..184